الجـــزء الثـــانى

أنماط المجتمع الصناعى ونماذج النمو

الدرس الحادى عشر

نماذج النمو

إننى أبدأ اليوم جزءاً جديداً من هذه المحاضرات . كنا قد بدأنا من مفهوم المجتمع الصناعى ، وحاولنا أن ندرس خصائص أنواع المجتمع الصناعى المختلفة ، ولاحظنا أن النمو سمة مشتركة بين جميع المجتمعات الصناعية ، واليوم نصل إلى ماقد أعلنته تحت عنوان : « مقارنة النمو فى المجتمعات الصناعية المختلفة » .

إن هدف هذا البحث هو الوصول إلى مفهومين ؛ فمن ناحية مفهوم نموذج النمو ، وفى المقام الثانى ، مفهوم نمط المجتمع الصناعى . إننا سنبحث إلى أى مدى تؤدى أنماط النمو المختلفة إلى حضارات صناعية مختلفة ، أو عما إذا كانت المجتمعات الصناعية ، باتباعها طرقاً مختلفة ، تصل إلى نفس النتيجة . لاداعى لأن أحدد لكم الطابع الاحتمالى لهذا البحث : ليست هناك نظرية قائمة عند علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع عن التماثل أو التعارف الأساسى بين مجتمع من النوع السوفيتى . ومجتمع من النوع الغربى . إن ما أحاول أن أقوم به اليوم هو بحث جديد نسبياً ، بما يتضمن من صعاب وشكوك تتعلق بمثل هذا البحث .

ولكى أبدأ — وإننى أعتذر سلفاً — سأضطر إلى إعطائكم عدداً من الأرقام . إننى لاأحب تكديس الاحصائيات ، ولكننى فى الدعوى الحاضرة لاأستطيع أن أتجنب ذلك .

فى عام ١٩٥٥ ، أنتجوا فى روسيا ٤٥,٢ مليون طن من الصلب ، و ٣٩٠ مليون طن من الفحم و ١٧٠ ملياراً كيلو واط / ساعة، و ٧٠ مليون طن من البترول .

إن إنتاج الصلب فى الولايات المتحدة يبلغ ١١٠ ملايين طن ، وإنتاج الفحم ٥٠٠ مليون طن تقريباً ، وإنتاج البترول يبلغ ٣٠٠ مليون طن، وأخيراً فإن إنتاج الكهرباء يتعدى الـ ٥٠٠ مليار كيلوواط / ساعة .

ولما كان سكان أمريكا يبلغون ١٦٥ مليون نسمة فى مقابل ٢١٠ ملايين نسمة فى روسيا ، فإن تفوق أمريكا فى مجال الصناعة الثقيلة لا يزال عظيما بالنسبة لروسيا . إننى أوضح لكم نتائج هذه المقارنة ، ليس لأن لها فائدة عظيمة ، وإنما لأننا نصادفها فى كل مكان ، ولأنها تطمئن القلوب الضعيفة .

إن أرقام الخطة الخمسية القادمة هى الآتية (إننا نعرف اليوم الأرقام المطلقة لأن هذه هى أول مرة من زمن بعيد يعرض فيها القادة السوفيت أهداف الإنتاج فى أرقام مطلقة) :

قد يصل إنتاج الصلب إلى ٧٠ مليون طن ، وإنتاج الفحم إلى ٥٩٣ مليون طن ، وإنتاج الكهرباء إلى ٣٢٠ مليار كيلواط / ساعة ، وإنتاج البترول إلى ١٣٥ مليون طن . الأمر الذى سوف يترك بلا جدال نسبة إنتاج الطاقة والحديد فى روسيا السوفيتية أدنى بكثير من النسبة الحالية فى أمريكا . ولكن من المحتمل لكى نلقى الرعب فى القلوب الضعيفة أن يقل البون خلال السنوات الخمس القادمة على الأقل فى النسبة . إن سرعة انتشار الصناعة السوفيتية فى الواقع هى ، فى الوقت الحاضر ، أسرع منها فى الولايات المتحدة (سوف تتاح لنا فرصة العودة إلى هذا النوع من المقارنات) . ولنضف أن المقارنات النوعية : كأن نقول إن النسبة المئوية الحالية للزيادة فى روسيا هى كذا فى المائة ، وفى الولايات المتحدة كذا فى المائة ، هذه المقارنات النوعية لا تفيد كثيراً . ولنأخذ على ذلك مثلا . فيما بين ١٩٢٨ و ١٩٥٥ ، تضاعف إنتاج الصلب فى روسيا عشر مرات تقريباً . فى نفس الفترة تضاعف الإنتاج الأمريكى مرتين ونصف مرة . لا يكفى أن نقابل بين هذين الرقمين لكى نستنتج ، كما يفعل البعض ، أن الإنتاجين لا يلبثان أن يتلاقيا : إن النسبة

المئوية السنوية لزيادة إنتاج الصلب فى روسيا فى السنوات القادمة سينخفض طبعاً لأنها تتأثر بالمستوى الذى تم الوصول إليه .

لنتذكر الرقم : إن إنتاج الصلب فى روسيا اليوم يبلغ تقريباً عشرة أضعاف ما كان عليه عند بداية الخطط الخمسية ، الأمر الذى يعطينا بيانا لتدرج الصناعة فى مجموعها .

لننتقل الآن إلى الصناعة الخفيفة ولنبدأ بصناعة النسيج .

إن الأقمشة القطنية المصنوعة فى روسيا تمثل ، طبقاً للإحصائيات ، ٦ مليارات من الأمتار ، أى ضعف ما كانت عليه عام ١٩٢٨ . أما فيما يختص بالصوف ، فالإنتاج قد ارتفع مرتين أو ثلاث مرات . وإننى أعفيكم من ذكر الأرقام المطلقة .

إننا نجد إذن فى البداية حقيقة واقعة معروفة ، هى أن الصناعة الثقيلة قد تضاعفت عشر مرات ، إذا تقبلنا رقم صناعة الحديد بين ١٩٢٨ و ١٩٥٥ وتضاعف إنتاج النسيج مرتين أو ثلاث مرات .

إن إنتاج السيارات فى روسيا، عام ١٩٥٥ ، لم يكن أكثر من ٤٤٥ر٠٠٠ ، أما الإنتاج المنتظر أن يتم بعد خمس سنوات فهو ٦٥٠ر٠٠٠ ، الثلثان منها وسائل نقل تجارية . ان هذا الأمر جدير بأن نتوقف عنده لحظة . فالرقم المنتظر لعام ١٩٦٠ يقل بطريقة ملموسة عن رقم الإنتاج الحالى فى فرنسا - إن الوضع فى هذه الحال يتعلق دون شك بقرار من القائمين على التخطيط الذين يعتبرون أن النقل بالسيارات ، سواء بالنسبة للبضائع ، وسواء بالنسبة للأشخاص ، لا يمثل طابع السرعة . أما السؤال عما إذا كان المستهلكون السوفيت راضين أو غير راضين عن هذا الاختيار ، فلا أهمية له ما دمنا لا نستطيع أن نجيب عنه . إن الواقع ، هو أنه من السهل فى نظام مخطط أن يخفض إنتاج السلع التى لا يعتبرها القائمون على التخطيط سلعاً ضرورية .

وعلى النقيض من ذلك ، فبالنسبة لأجهزة الراديو والتليفزيون ، فإننا نلاحظ أن الإنتاج قد أصبح اليوم ٤ ملايين ، وسيصبح ١٠ ملايين عام ١٩٦٠ . تقدم سريع فى الزيادة فى حين أن التقدم المنتظر أن يتم بالنسبة للسيارات بطىء ، وكذلك التقدم المنتظر بالنسبة للمنسوجات . تذكروا ما قلته فى درس سابق على الأسعار . إن ثمن جهاز التليفزيون زهيد، وثمن زوج الأحذية مرتفع . وتشير الإحصائيات الى أنهم فى روسيا ينتجون أكثر بقليل من زوج أحذية لكل فرد (٢٩٧ مليوناً) . فيجب طبعاً أن يكون ثمن زوج الأحذية مرتفعاً جداً . إذا كنتم تستعدون لإنتاج ١٠ ملايين جهاز للراديو والتليفزيون كل عام ، فإنكم تستطيعون فعلا أن تخفضوا الأثمان .

إن هذه الأمثلة البسيطة تقدم شيئاً من الفائدة ، إنها تبين خطر تعميم دروس النمو الاقتصادى الغربى دون احتياط . إننا فى الغرب كنا ننتقل من نمط الإنتاج إلى نمط آخر كلما أردنا إشباع حاجة من الحاجات . إن الفائدة أو الضرر ، أيا كانت التسمية ، والذى ينتج عن نمو مخطط ، هو أننا قادرون على قلب نسبة التطور فى مختلف الصناعات .

إن حال الزراعة أكثر إثارة من حال الصناعة . إننى لن أرهقكم بالإحصائيات عن الانتاج الزراعى السوفيتى ، تلك الاحصائيات التى تمثل صعوبات خاصة . فتبعاً للأحوال ، فان الاحصائيات السوفيتية تقدم عن حاصلات الحبوب (دون تمييز بين أنواع الحبوب) القائمة أو المخزونة . إن الحاصلات القائمة تفوق الحاصلات المخزونة بنسبة ١٥ ٪ طبقاً لبعض الإحصائيات ، و ٢٥ ٪ طبقاً لغيرهم ، الأمر الذى يولد عنصراً إضافياً من الشك . ولكننا ، حتى اذا استعملنا أكثر الأرقام تأييداً ، فيمكننا أن نقول إن انتاج الحبوب لكل رأس من السكان فى روسيا السوفيتية لم يزد كثيراً بين ١٩١٣ و ١٩٥٥ . لاحظوا أن عدم الزيادة فى إنتاج الحبوب

لكل رأس من السكان يمكن أن يساق دليلا على الغنى ، إذا كانت الأغذية الراقية قد زادت كمياتها فى نفس الوقت . إن الأمر قد يوحى ، بأنه بعد أن أشبعت الحاجة إلى الغذاء الرخيص ، انتقلنا إلى الغذاء الأرقى ، أى اللحوم ، ومنتجات الألبان . ولكن إنتاج الماشية فى روسيا اليوم يماثل ، فى الأرقام المطلقة ، إنتاج ١٩٢٨ . إن كمية اللحوم والزبد واللبن لكل رأس من السكان فى عام ١٩٥٥ أدنى مما كانت عليه عام ١٩٢٨ .

ولا ينبغى أن نستنتج من ذلك أن سكان روسيا لا يتناولون غذاء كافياً فنعود إلى الصورة الخرافية للجحيم السوفيتى . من المحتمل أن تكون كمية السعرات الحرارية لكل رأس من السكان قد زادت . إننى لن أقدم لكم أرقاماً عن هذه النقطة ، نظراً لعدم دقة الحسابات . إن سكان روسيا يتغذون ، ولكنهم يتغذون بطريقة قد لا ترضى الفرنسيين ، ما دامت الأغذية التى يفضلها الفرنسيون ، وقبل كل شىء اللحوم ، هى اليوم أقل لكل رأس من السكان مما كانت عليه عام ١٩٢٨ ، وهى فى روسيا تقل كثيراً عما هى فى فرنسا .

عندما يريد بعض علماء الاقتصاد والصحفيون إقناعنا بأن مستوى المعيشة فى روسيا سيحطم مستوى المعيشة فى فرنسا بعد فترة قليلة ويضطرنا ذلك إلى أن نقيم بدورنا ستاراً حديدياً ، فإننى أقتصر على ذكر إحصائين أوليين عاديين : إحصاء السيارات من جهة ، وإحصاء اللحوم من جهة أخرى ، وهما السلعتان اللتان يفضلهما الفرنسيون على غيرهما . ولكن ، بمصادفة غريبة ، فإن السلعتين اللتين لا تستميلان القائمين على التخطيط فى روسيا هما السيارات الخاصة واللحوم . وهناك إحصائيات أخرى بالطبع يمكن ذكرها .

إن نموذج النمو المشتق من التجربة الغربية لا يحمل إذن قيمة عامة . فقد كان نموذج النمو هذا مرتبطاً بانتقال الرغبات وبانتقال القوة الشرائية .

لقد كنا نتقدم فى إشباع الرغبات الأولية الغذائية ، ثم أصبحنا نرقى بالنوع فى الغذاء : إن احتياجاتنا من المنسوجات كنا نشبعها فى الحال . ولكننا كنا نستطيع أن نشبعها بإنتاج أفضل كيفيا ، ثم وصلنا بعد ذلك إلى السلع ذات الاستعمال الطويل .

ولايوجد نظير لهذه الصورة التخطيطية فى روسيا لسببين :

أولا : عندما كانت البلاد الغربية تجتاز المرحلة التى تجتازها روسيا الآن ، فإن سلع استهلاك الاستعمال الطويل هذه لم تكن موجودة . إن مشكلة معرفة ما إذا كان من اللازم أن نختار بين أجهزة التليفزيون والملابس الصوفية ، هذه المشكلة لم تكن قائمة ، لا فى القرن التاسع عشر ، ولاحتى فى أوائل القرن العشرين .

ولكن ، فى المقام الثانى ، فإن نوع النظام السوفيتى يتيح نمواً اقتصادياً لايتبع الانتقالات التلقائية للرغبات : من الممكن إشباع الحاجات بطريقة مغايرة للطريقة التى يتم بها إشباع هذه الحاجات فى نظام اقتصاد حر .

إن بوسعنا أيضاً أن نعرض الأمور بطريقة أخرى . لقد أصبح الاقتصاد السوفيتى ثانى اقتصاد صناعى فى العالم . إن روسيا السوفيتية — بصفتها قوة اقتصادية مستعدة للحرب — يأتى ترتيبها ، ولكن مع فارق كبير ، بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكنه لم يكن هناك بالضرورة نمو متواز لاستهلاك الغذاء أو المنسوجات ، ويمكن أن يتحقق بعد ذلك فى السنوات المقبلة نمو متوازن للسلع ذات الاستهلاك الطويل ، سواء لأن هذه السلع — مثل جهاز التليفزيون — ذات طابع جماعى ، أم لأن القائمين على التخطيط يرون فيها دليلا على الثقافة ، أم لأن مناهج الإنتاج الصناعى تحقق أبهر النتائج بالنسبة لهذا النوع من السلع ، أخيراً .

اعتدنا أن نسمع أن السوفيت قد ضحوا بالاستهلاك لفترة طويلة فى سبيل إقامة صناعة ضخمة . إن الأرقام التى أعطيناها جعلتنا ندرك أن هذه

الفكرة عادية مع إضافة مهمة ، وهى أن النمو لايتبع الانتقال التلقائى للرغبات عندما يتدخل المخططون .

ولكن ملاحظة أخرى يجب أن تساق فى الحال عن العلاقات بين نمو الإنتاج ونمو الإنتاجية .

يوجد اليوم فى روسيا حوالى ٤٥ مليون وظيفة غير زراعية (سنحدد بعد قليل توزيع هذا التوظف غير الزراعى) ، إن هذا التوظف يقل عن مثيله فى الولايات المتحدة بمقدار الثلث ، ولكن نظراً للتركيز الشديد لهذه الأيدى العاملة غير الزراعية فى الصناعية ، فإن الأيدى العاملة الصناعية السوفيتية لاتختلف فى كميتها عن الأيدى العاملة الصناعية الأمريكية . ولكن الإنتاج الصناعى السوفيتى يقل ثلاث مرات عن الإنتاج الصناعى الأمريكى . إن إنتاجية الأيدى العاملة السوفيتية ، لاتزال دون إنتاجية الأيدى العاملة الأمريكية ، وهى دون الإنتاج الكلى الأمريكى بكثير .

إن الزراعة السوفيتية تستخدم اليوم نحو مليون شخص ، يستطيعون بصعوبة تغذية السكان البالغ عددهم ٢١٠ ملايين نسمة . أما الأيدى العاملة فى الزراعة فى أمريكا فهى بين ٦ر٧ ملايين (٠٠٠ر٩٠٠ر٦ بالضبط) ، إنها تقوم على تغذية ١٦٥ مليون أمريكى ، ومع ذلك تعانى الولايات المتحدة من فائض الحاصلات الزراعية .

ويمكن وصف المقارنة بطرق مختلفة . لاينبغى أن ننسى اختلاف خصب التربة واختلاف المساحة المتوافرة بالنسبة لكل رأس من السكان ، ولا ننسى أنه علاوة على الأيدى العاملة المستخدمة مباشرة فى الزراعة ، تتدخل الأيدى العاملة التى تنتج الجرارات وكل ما يلزم لضمان إنتاجية الأيدى العاملة فى الزراعة . إن المقارنة بين ٧ ملايين و ٥٠ مليونا لا ينبغى تفسيرها على على أنها الدليل على تفوق نظام الملكية الفردية فى الزراعة على نظام الملكية الجماعية .

ولـكن لو كانت العلاقة عكسية ، فهل كان يوجد عالم اقتصادى واحد ينـكر تفوق الملـكية الجماعية على الملـكية الفردية ؟ لنقل بكل بساطة إن الأيدى العاملة فى الصناعة السوفيتية هى بالتقريب نفس الأيدى العاملة فى الصناعة الأمريكية مع إنتاج يقل كثيراً ، وإن الأيدى العاملة فى الزراعة السوفيتية يزيد عددها كثيراً على الأيدى العاملة فى الزراعة الأمريكية ، وإن الإنتاج الزراعى السوفيتى قليل بالنسبة للإنتاج الزراعى الأمريكى . لقد وجد أعضاء البعثات الأمريكية الموفدة إلى روسيا أن الأيدى العاملة فى الـكولخوز كثيرة العدد بشكل مذهل . يوجد فى الوقت الحاضر مانسميه، فى لغة الاقتصاد ، اسرافاً فى الأيدى العاملة فى الزراعة السوفيتية . ويتيح لنا هذا على أى حال أن نفترض أن زيادة الإنتاج الصناعى والزراعى ستـكون بالغة السرعة خلال السنوات القادمة . إننى كلما ألححت على التباين بين الإنتاجيتين ، أغرانى توجيه هذا السؤال : إذا قرهذا البون ، أفلن نشهد خلال السنوات المقبلة — زيادة فى الإنتاج السوفيتى أسرع من الزيادة التى يحققها الإنتاج الأمريكى ؟

كيف تحققت هذه الاختلافات ؟ إننى أجدنى من جديد مضطراً لأن أعطيكم بعض الأرقام البسيطة . فى عام ١٩٢٨ كان فى روسيا السوفيتية حوالى ١٠ ملايين عمل غير زراعى من عدد السكان الـكلى البالغ قدره ١٥١ مليون نسمة ، وفى عام ١٩٣٢ وصل الرقم إلى ٢٠ مليوناً . لقد تضاعفت كمية الأعمال غير الزراعية خلال أربع سنوات ، ووصلت النسبة المئوية للأيدى العاملة غير الزراعية بالنسبة لعدد السكان الـكلى من ٦ر٦ إلى ٧ر١٢ خلال أربع سنوات . إن مثل هذا التركيز الصناعى السريع فى المدينة لم يشهده بلد غربى ، ولـكى أبين لـكم اختلاف التقدم سأذكر لـكم بعض الأرقام الخاصة بالولايات المتحدة .

فى الولايات المتحدة وصل عدد الأعمال غير الزراعية من ٦ر٦٠٠ر٠٠٠

إلى ١٣,٧٤٠,٠٠٠ فى عشرين عاما بين ١٨٧٠,١٨٩٠. وقد تمت هذه المضاعفة فى عشرين سنة مع عدد من السكان وصلوا من ٤٠ إلى ٦٣ مليون نسمة ، أى مع زيادة فى نسبة سكان أمريكا أسرع منها فى روسيا السوفيتية . و بالنسبة المئوية ، فإن الأيدى العاملة غير الزراعية خلال فترة العشرين السنة هذه لم تتحول إلا من ١٦,٣ إلى ٢١,٨ .

علينا إذن أن نكرر هذه الجملة التى يجب ألا ننساها : لقد كانت عملية تعمير المدن خلال الخطة الخمسية الأولى لا مثيل لها فى أى بلد أوربى . ففى خلال سبع وعشرين سنة ، بين ١٩٢٨ و ١٩٥٥ ، تحولت الأيدى العاملة غير الزراعية من حوالى ١٠ ملايين إلى مايقرب من ٤٥ مليونا ، أى إنها تضاعفت أربع مرات خلال سبع وعشرين سنة . ومرة أخرى إننا لم نشهد فى أى بلد من بلاد العالم ، مثل هذه الزيادة السريعة فى الأيدى العاملة غير الزراعية . إن التضاعف أربع مرات هذا قد تم فى أمريكا ، ليس فى سبع وعشرين سنة وإنما فى خمسين سنة (٨,٧٠٠,٠٠٠ من عام ١٨٨٠ ، ٣٥ مليون عام ١٩٣٠). وفوق ذلك فإن ظاهرة التضاعف أربع مرات هذه قد تمت فى أمريكا فى الوقت الذى يزداد فيه سكان أمريكا زيادة سريعة بسبب الهجرة إليها ، مع أن المهاجرين يستقرون فى المدن مباشرة .

وعلى هذا ، فإن كثيراً من الظواهر التى ينسبها أعداء روسيا إلى النظام إنما ترجع مباشرة إلى درجة نمو لم تحدث فى أى مكان آخر . إننا لم نشهد فى أى مكان من العالم أن تضاعف سكان المدن ثلاث مرات فى مثل هذه الفترة القصيرة .

لننتقل الآن إلى مقارنة ثانية بين توزيع الأيدى العاملة فى الولايات المتحدة وروسيا السوفيتية .

إن الأيدى العاملة المستبعدة من القطاع الأول ، أى قطاع الزراعة ، تذهب ، طبقاً لنظرية النمو المشهورة إلى القطاع الثانى والقطاع الثالث .

إن نسبة الأيدى العاملة فى الصناعة فى روسيا بالمعنى الضيق للكلمة ، بالنسبة للأيدى العاملة غير الزراعية الملكية ، فهى ثابتة مع ميل نحو الارتفاع. لقد ارتفعت هذه النسبة عام ١٩٣٨ من ٣٨ ٪ إلى ٤٢ ٪ عام ١٩٤٣ . وفى الولايات المتحدة عام ١٨٧٠ ، كانت هذه النسبة مساوية لمثيلتها فى روسيا عام ١٩٢٨ ، أى ٣٩ ٪ . وانخفضت هذه النسبة عام ١٩٣٨ إلى ٢٨ ٪ ، وارتفعت إبان الحرب إلى ٣٩ ٪ ، ثم انخفضت عام ١٩٥٢ إلى ٣٢ ٪ .

لنتوقف لحظة عند هذه النقطة ، لأن نسبة الأيدى العاملة فى الصناعة من مجموع الأيدى العاملة غير الزراعية هى فى رأيى العامل الحاسم الذى سيفسر ، ليس اختلاف أنماط النمو وحسب ، بل وقد يفسر أيضاً اختلاف الحضارات.

إن أهم ما تشير إليه هذه الأرقام هو الآتى : إن نسبة الأيدى العاملة غير الزراعية المستخدمة فى الصناعة ، أعلى فى روسيا منها فى أمريكا ، وهذه النسبة ترتفع فى أمريكا فى فترات الحرب ، وتنخفض فى فترات السلم . إلام ترجع هذه الظاهرة ؟ انها تتوقف على الطلب : ففى زمن السلم يسير طلب القطاع الثالث نحو الزيادة ، إن النسبة المئوية للأيدى العاملة فى القطاع الثانى فى أمريكا يميل نحو النقصان .

ربما كان فى استطاعتنا أن نعرض الأمور بطريقة أكثر دقة بتمييزنا لعنصرين فى القطاع الثالث . إن القطاع الثالث يشتمل أولا على ما يمكن أن نطلق عليه المصروفات العامة للقطاع الثانى ، مجموع التنظيم الإدارى ، والثقافى والمدرسى ، والجامعى اللازم لإعداد الأيدى العاملة التى تعمل فى القطاع الثانى ، وتبعاً لذلك ، ضمان إنتاجية القطاع الثانى . ولكن هناك نوعاً آخر من عناصر القطاع الثالث يرمى إلى إشباع الرغبات التى تظهر كلما أشبعت حاجات القطاعين الأول والثانى .

لقد وافق أصحاب نظريات النمو الغربيون جميعاً على أن هناك انتقالا

يتم عند نقطة معينة ، من القطاع الثانى إلى القطاع الثالث . ولـكننى أرى أنه لم يثبت أن هذا الانتقال من القطاع الثانى إلى الثالث يجب أن يتم فى اقتصاد صناعى من النوع السوفيتى . فحتى الآن ، فإن هذا الانتقال لا يتم ، إن نسبة الأيدى العاملة فى الصناعة بين مجموع الأيدى العاملة غير الزراعية لا تزال ثابتة فى روسيا السوفيتية ، إنها تدور بانتظام حول ٤٠٪ وهى أعلى بشكل ملحوظ من النسبة الحالية للأيدى العاملة الصناعية فى الولايات المتحدة . إنها تعادل تقريبا النسبة الأمريكية التى كانت منذ خمسين أو ستين عاماً . ويعقد القائمون على التخطيط السوفيت العزم على زيادة الإنتاج الصناعى بأسرع ما يمـكن ، حتى ولو أدى ذلك إلى خفض الأيدى العاملة فى القطاع الثالث إلى أدنى حد ممكن .

كيف يظهر اختلاف توزيع الأيدى العاملة ؟ هناك اختلاف أساسى هو ضخامة نسبة الأيدى العاملة فى التجارة فى روسيا السوفيتية والولايات المتحدة الأمريكية . إن هذه النسبة فى أمريكا تزيد على ضعف مثيلتها فى روسيا .

تحولت نسبة الأيدى العاملة غير الزراعية التى تعمل فى مجال التجارة فى الولايات المتحدة من ٤ر١٢ عام ١٨٧١ إلى ٩ر٣١ عام ١٩٣٠ . وهذه النسبة لا تزال قائمة ، الأمر الذى يبدو أنه يشير إلى أن هذه النسبة المختلفة فى الأيدى العاملة فى التجارة لا ترتبط بمرحلة النمو ، وإنما ترتبط بنموذج النمو ونوع المجتمع الصناعى .

ونلاحظ فى مجال التربية بشىء من الغرابة ، وبشكل يدعو إلى الاهتمام ، أن النسبة فى روسيا السوفيتية أعلى مما هى عليه فى الولايات المتحدة . إنها تصل من ٧ إلى ١٠ ٪ فى روسيا ومن ٣ إلى ٥٪ فى الولايات المتحدة . إن هذا الاختلاف يمـكن أن يرجع إلى اختلاف التصنيف . إننا لا ندرى مطلقاً ما الذى يدخلونه فى التربية ، وقد تتضمن جهاز الدعاية بأكمله .

ولكننى لا أرى أن هذا هو بيت القصيد . إن الرقم المطلق للأيدى العاملة اللازمة يتأثر بتناسب مع الرقم السكان وليس بمرحلة التطور . فكلما ازدادت الكمية المطلقة للأيدى العاملة غير الزراعية ، فإن نسبة الأيدى العاملة فى التربية بالنسبة للعمل غير الزراعى الكلى فى روسيا السوفيتية تميل نحو النقصان ، لأن الرقم المطلق سيظل كما هو دام السكان لن يزدادوا . إن تباين النسبة ، فى هذه الحالة ، لا يكشف عن تباين بنائى ، وإنما يكشف عن ثبات الحاجات أيا كان مدى التطور الصناعى . وهذا لا يمنعنا من أن نضيف حدثاً أساسه الخبرة ، وتؤكده بيانات إحصائية أخرى . إن روسيا السوفيتية لم تكف منذ ١٩٢٨ عن صرف المبالغ الضخمة فى سبيل تربية السكان ، تلك المبالغ التى تعتبر نسبياً أضخم كثيراً من المبالغ تصرف فى البلدان الغربية فى نفس الأغراض .

ربما بقى أمامنا أن نقارن بين النسبة المئوية فى البناء فى الولايات المتحدة وروسيا السوفيتية ، وكذلك فى بعض التخصصات الأخرى . فيما يختص بوسائل النقل ، فإن النسبة تقل فى الولايات المتحدة ، فقد هبطت فى السنوات الأخيرة من ١٠ إلى ٧ أو ٨ ٪ ، أما النسبة فى روسيا فهى تحتفظ بتفوقها الطفيف . أما فيما يختص بالبناء ، فإن النسبة فى روسيا أعلى منها فى الولايات المتحدة ، ولكن التفوق فى هذه النسبة ليس إلا وهما ، لأن من الواجب أن نقيم اعتباراً لظاهرتين : إننا نضع فى مجال البناء فى نفس الوقت بناء المصانع وبناء المنازل ، ومن جهة أخرى ، فنظراً لسرعة تعمير المدن فى روسيا ، فقد كان من المحتم أن تصبح الأيدى العاملة فى مجال البناء أضخم كثيراً مما هى فى الولايات المتحدة حتى يمكن تجنب أزمة المساكن .

بقى أن أنظر فى سلسلة أخيرة من الأرقام التى ستقودنا إلى تعريف نموذج النمو . إنها فوق ذلك أرقام من الصعب أن يعثر عليها ، وهى تتعلق بتوزيع الاستثمارات فى روسيا السوفيتية والولايات المتحدة .

إن توزيع الاستثمارات فى روسيا السوفيتية خلال فترة الخطط الخمسية هى بالتقريب الآتى :

إن نصيب الحصة المخصصة للصناعة ذاتها تدور حول أربعين وخمسين فى المائة . أما نصيب الزراعة فهو يدور حول ١٦ و ١٩ ٪ . ونصيب وسائل النقل والمواصلات بين ١٠ و ١١ ٪ . أما نصيب التجارة فهو يدور حول ١ و ٣ ٪ ، ونصيب الخدمات الإدارية حول ٢٠ و٢٥ ٪ .

إن نسبة الاستثمارات فى الزراعة ، على عكس ما يمكن أن توحى به أرقام الانتاج ، أعلى من النسبة الأمريكية ، التى بلغت ١٠ ٪ من المجموع بين ١٨٨٠ و ١٩١٢ ، وعلى النقيض من ذلك ، فإن الاستثمارات الأمريكية فى مجال وسائل النقل أضخم كثيراً من مثيلاتها فى روسيا ما دامت ارتفعت إلى أكثر من ٢٢ ٪ ، وما دامت لا تزال اليوم تزيد بنسبة ١٥٪ إن هذا الاختلاف يرجع بصفة خاصة إلى اختلافات الظروف الجغرافية . إن أحد موارد الاستثمارات الضخمة فى مجال النقل هو إنشاء الطرق . والطرق لا تقوم بدور طفيف فى نقل البضائع والأشخاص فى روسيا . فهناك الطرق الصالحة حول المدن ، ولكن نظراً لضخامة المسافات ، فإن الانتقالات تتم عن طريق السكك الحديدية بالنسبة للمنتجات الثقيلة ، وعن طريق السكك الحديدية والطائرات بالنسبة للأشخاص .

إن الاختلاف الجوهرى هو أن الاستثمارات الصناعية فى روسيا تتراوح بين ٤٠و٥٠ ٪ من مجموع الاستثمارات ، وأن هذه الاستثمارات تمثل ٢٥٪ من مجموع الاستثمارات فى الولايات المتحدة . إن السبب الأساسى فى اختلاف النمو بين روسيا السوفيتية والولايات المتحدة ، هو بالذات هذا التوزيع المختلف للاستثمارات . إن الاستثمارات السوفيتية هى بصفة جوهرية ، بالنسبة لنصفها تقريباً ، استثمارات صناعية ، أما فى الولايات المتحدة فهى ليست استثمارات صناعية إلا بالنسبة للربع أو الثلث ، وذلك فى الفترات التى ترتفع

فيها هذه النسبة فى أثناء الحرب ، فقد لحقت الاستثمارات الصناعية تقريباً بمستوى الاستثمارات السوفيتية : لقد كانت الاستثمارات الصناعية فى أمريكا فى ذلك الحين تمثل بالفعل أكثر من ٤٠ ٪ من مجموع الاستثمارات .

إلى أين تذهب الاستثمارات الأمريكية ؟ إن الاستثمارات الصناعية تمثل ربع مجموع الاستثمارات ، والاستثمارات فى مجال النقل تفوق مثيلاتها فى روسيا السوفيتية ، والاستثمارات فى الزراعة تعتبر أقل منها فى روسيا ، وإن ٥٥ ٪ من مجموع الاستثمارات الأمريكية ، إذا نظرنا إليها على مدى طويل ، تتم خارج نطاق الصناعة والزراعة والنقل . إنها تتم فى المجال الذى عليه أصحاب النظريات الغربيون فى النمو القطاع الثالث (الخدمات) . إن أطلق نظرية القطاع الثالث بأكملها تسير وفق المثال الغربى ، وإننى لأتعجب لأن أحداً منهم لم يوجه بعد بطريقة واضحة ، السؤال الآتى : هل من شأن مجتمع صناعى من النوع السوفيتى أن يطور القطاع الثالث كما طورته المجتمعات الغربية ؟

إن الاختلاف الجوهرى بين نموذج النمو السوفيتى ونموذج النمو الأمريكى والغربى بصفة عامة ، يرجع بلا شك إلى التوزيع المختلف للأيدى العاملة ، التوزيع المختلف للاستثمارات ؛ إذ أن التركيز قد وجه الاستثمار الصناعى بمعنى الكلمة إلى الصناعة الثقيلة ، فى حين أن استثمارات الخدمات والتجارة فى الغرب تمثل أكثر من نصف المجموع الكلى للاستثمارات .

بقى أمامنا أن ننظر فى عنصر أخير ، وهو البناء . مازال بناء المدن يفوق ، بالنسبة للاستثمارات ، ما كان عليه مثيله فى الولايات المتحدة ، وذلك بصفة مستمرة . لقد ارتفعت هذه النسبة المئوية فى وقت معين إلى مايقرب من ثلث

المجموع الكلى للاستثمارات ، فى حين أنه يمثل البناء فى روسيا ما يقرب من ١٠ ٪ من المجموع الكلى للثروات بين ١٩٢٨ ، ١٩٣٢ . وإذا ما تذكرتم أن تقدم تعمير المدن كان فى روسيا أسرع كثيراً مما كان عليه فى أى بلد غربى وخاصة فى الولايات المتحدة ، فإنكم تجدون تفسيراً للظاهرة التى يلاحظها المسافرون جميعاً ، ألا وهى اكتظاظ المدن بالسكان ، نظراً لسكنى الأسر فى حجرة أو حجرتين ، تلك الظواهر التى تشير اليها أبسط الإحصائيات بجلاء ووضوح .

ولنحاول سريعاً أن نستخلص نتائج المقارنات التى عقدتها منذ قليل . هناك بعض الملامح المشتركة فى النمو السوفيتى والنمو الغربى . ففى الحالين يوجد نقل للأيدى العاملة ، بالأرقام المطلقة وبالنسبة المئوية ، من مجال الزراعة إلى المدن والصناعة ، وهناك زيادة فى مجموع السكان ، وزيادة فى كمية القيمة المنتجة لكل رأس من السكان . وأخيراً ، عندما تتقرر زيادة الاستثمار ، فينبغى فى كلا النموذجين ، ضغط الاستهلاك بغية توسيع زيادة النسبة المئوية للادخار . إن هذه الملامح المشتركة من البداهة والوضوح بحيث إنها لا تستحق مشقة ذكرها ، لولا أن كثيراً من القائمين على التخطيط قد اعتقدوا أن الاقتصاد المخطط بوسعه أن يحقق التقدم بلا دموع ، والرخاء والمساواة . إن الأحرار الذين كانوا يعتقدون أن النمو لا يمكن أن يتم عن طريق اقتصاد مخطط كانوا مخطئين ، والمخططين الذين كانوا يعتقدون أن التخطيط يسمح بتقليل الآجال ، ويحقق بطريقة معجزة ماتحققه الرأسمالية ببطء ، هؤلاء أيضاً كانوا مخطئين . كان لابد من الدموع لبناء صناعة ضخمة فى روسيا ، وإذا كانت النتائج التى تحققت فى مجال الإنتاج ، لاتثبت تفوق نظام التخطيط على النظام الحر ، فإنها لا تثبت أيضاً ، بطريقة حاسمة ، عكس ذلك .

إن الاختلافات الأساسية الثلاثة التى أشرت اليها خلال هذه المقارنات ، والتى أود الآن أن أذكركم بها ، هى الآتية :

١ — لقد تم النمو السوفيتى فى عصر كان نمو السكان فيه أقل سرعة من نمو سكان انجلترا فى القرن التاسع عشر أو سكان أمريكا فى القرن التاسع عشر . ولقد تحقق النمو الصناعى بفضل الانتقالات العجيبة العنيفة للسكان من الريف إلى المدن . ذلك العنف الذى لم يحدث مثيله فى تاريخ البلدان الغربية .

٢ — إن الاختلاف الثانى خاص بالعلاقة بين زيادة الإنتاج وزيادة الإنتاجية .

إن صعوبة تقدير الزيادة الحقيقية للإنتاجية الصناعية خلال الفترة من ١٩٢٨ ـ ١٩٥٥ تتأتى من صعوبة قياس زيادة الإنتاج الصناعى الكلى . لقد قال السيد خورشوف فى خطابه أمام مجلس السوفيت الأعلى إن الإنتاج الصناعى السوفيتى قد تضاعف عشرين مرة بين ١٩٣٨ ـ ١٩٥٥ ، ولكن إنتاج الصلب قد تضاعف ٩ أو ١٠ مرات . فى حين أن الاستهلاك للصلب فى الغرب يعتبر مقياساً تقريبياً ، لأجل طويل ، لزيادة الإنتاج الصناعى الكلى . إن جميع الأرقام تشير إلى أن الصناعة الثقيلة فى الإنتاج الصناعى السوفيتى تمثل نصيباً أكبر من مثيلتها فى الغرب . فإذا كان إنتاج الصلب يتضاعف عشر مرات فمن الغريب أن يتضاعف الإنتاج الصناعى مرة . إننا إذا تقبلنا مضاعفة الإنتاج الصناعى الكلى عشر مرات ، فإنه ينتج عن ذلك معدل نمو للإنتاجية يبلغ حوالى ٣ ٪ فى العام منذ ١٩٢٨ .

إن هذه الزيادة فى الإنتاجية شىء مشرف ، إنها لا تختلف كثيراً عن معدلات زيادة الإنتاجية التى لوحظت فى الغرب فى فترات مشابهة . إن الخاصية التى تميز النمو الصناعى السوفيتى ، هى الزيادة التى استطاعوا بها أن يمتصوا مجموعة من الأيدى العاملة الإضافية . لقد توجه التركيز نحو الصناعة الثقيلة ، والصناعة الثقيلة هى التى تتطلب أقصى حد من رأس المال

للعامل . لقد اضطر الروس فى سبيل امتصاص مجموعة من الأيدى العاملة غير الزراعية ، وصلت فى ٢٧ سنة من ١٠ إلى ٤٥ مليوناً ، اضطروا إلى القيام باستثمارات ضخمة . وعلى ذلك فقد اضطروا إلى تخفيض الاستهلاك ، وخاصة أجر العامل ، وذلك أكثر مما حدث فى الغرب فى فترة مشابهة . ولم يكن هذا التخفيض فى مستوى معيشة الجماهير فى فترة التصنيع ناتجاً عن قسوة من جانب القائمين على التخطيط ، وإنما كان نتيجة لمجموعة التغيرات التى طرأت على الاقتصاد السوفيتى تحت تأثير المجتمع .

ما الذى حدث إذن ؟ لقد تقرر امتصاص مجموعة إضافية من الأيدى العاملة الإضافية فى الصناعة فى أسرع وقت ممكن ، وحتى تتمكن هذه الأيدى العاملة من العمل فى الصناعة ، كان من اللازم تدبير رأس المال الضرورى وتموين المدن . ولتموين سكان المدن ، كان يجب شراء المنتجات من الفلاحين أو أخذها منهم ، ولشرائها ، كان من اللازم توفير منتجات الاستهلاك الصناعى ، ولكنها لم تكن متوافرة ، مادام كان قد تقرر تخصيص الأولوية لتطوير الصناعة الثقيلة . لم يكن هناك غير حل واحد : أخذ جزء إضافى من محصولات الفلاحين ، وقد تبين أن أفضل طريقة هى تجميع الأراضى .

ترى هل كان هذا التجميع للأراضى نتيجة لمفاضلة مذهبية ؟ أم كان نتيجة لضرورة تكنيكية ؟ إن مسائل التنمية يصعب دائماً إيجاد حل لها . فى عام ١٩٢٨ كانت الملكية الفردية تسود الزراعة ، وكانت تتكون هناك طبقة من الفلاحين المترفين كان يطلق عليهم كولاك Koulaks ، وكان هؤلاء الكولاك يمثلون فى نظر المذهبين البلشفيين نواة البرجوازية . ولكن ، من جهة أخرى ، فان اقتصاداً زراعياً يقوم على الملكية الخاصة كان يخلق عقبة أمام التصنيع السريع بتخفيضه للجزء المستعمل فى التجارة من الحاصلات . فى عام ١٩٢٨ ، قبل بداية خطط التصنيع كانت كمية محصولات الحبوب التى كانت الدولة تتمكن من الحصول عليها من الفلاحين

تبلغ ١٥ ٪ . وبعد عشر سنوات ارتفعت إلى ٣٥ ٪ . هل كان من الميسور استقطاع جزء من المحصولات السوفيتية بمثل هذه الضخامة ، ما دامت المنتجات الاستهلاكية العادية غير متوافرة ، إذا لم يلجأ المخططون إلى طريقة التجميع .

ولكن طريقة التجميع قد أدت إلى سلسلة من الظواهر لم تكن فى الحسبان ، فقد قاوم الفلاحون عملية التجميع ، وصرعوا عدداً كبيراً من الماشية ، الأمر الذى أدى إلى أزمة فى الزراعة السوفيتية ، أدت بدورها إلى مجاعة عام ١٩٣٢ — ١٩٣٣ وربما لم تمح نتائجها حتى اليوم .

إن هذه الأحداث لا تتعلق بنموذج النمو السوفيتى ، ولكنها تتعلق بتاريخ النمو السوفيتى ، لا شىء يمنع من تطبيق نموذج النمو السوفيتى مع تجنب ماذكرته لكم حتى الآن ، أى التجميع ، ومقاومة الفلاحين والمجاعة . إن حرب الفلاحين لم تحدث فى أى بلد من البلاد التى تدور فى فلك روسيا ، ولكن فى جميع هذه البلاد حدثت ظواهر من هذا النوع حدت منها إرادة الدولة المخططة فى دفع بناء الصناعة الثقيلة بأسرع ما يمكن . ينتج عن ذلك عدم كفاية المنتجات الاستهلاكية الضرورية لشراء الإنتاج من الفلاحين ، ومن ثم ضرورة استقطاع جزء كبير من الحاصلات والصعوبة التى نصادفها فى مجال الزراعة عند تهيئة ظرف من الظروف التى نعرفها ، نظرياً ، واللازمة للنمو ، وهو الحافز . فلكى ينتج الفلاحون ، فلا بد وأن يجدوا مصلحة فى الإنتاج ، ولكن لكى يجدوا مصلحة فى الإنتاج ، يجب أن يترك لهم النظام الذى يعيشون فى ظله جزءاً كافياً مما ينتجون .

ستتاح لنا الفرصة فى الدرس القادم ، لنرى كيف أن المخططين السوفيت ، ابتداء من مفهوم معين للنمو الاقتصادى ، قد اصطدموا بعقبات لم تكن فى حسبانهم : حتى المخططين لا يحيطون بكل شىء علماً .

الدرس الثانى عشر

النموذج السوفيتى

سنواصل اليوم بحثنا فى نماذج النمو ونماذج المجتمع الصناعى.

لقد أفرطت فى الأسبوع الماضى فى استخدام الاحصائيات ، وسأحاول اليوم أن أصوغ الأفكار التى يمكن استخلاصها من الأرقام .

قبل كل شىء ، علينا أن نتذكر كم هى محدودة المقارنات التى عقدتها. ولنعلم بصفة قاطعة أنه لا توجد مراحل متجانسة بطريقة دقيقة فى الاقتصاد الأمريكى والاقتصاد السوفيتى . إن المقارنة بين زيادة إنتاج الحديد السوفيتى بين ١٩٢٨ و ١٩٥٠ وبين زيادة إنتاج الحديد الأمريكى بين ١٨٩٠ و ١٩٢٨ لا تمثل سوى قيمة محدودة ، لأن صناعة الحديد السوفيتى استخدمت التكنيك الذى ظهر فى القرن العشرين ، وليس التكنيك الذى كان يستخدم الاقتصاد الأمريكى قبل ذلك بنصف قرن . وأضيف أن مقارنة العصور الحالية يمكن أن تكون مثاراً للمناقشة ما دامت قد تقارب بين إقتصاديات فى مراحل مختلفة من التطور .

إن وظيفة هذه المقارنات هى ببساطة إظهار عدد معين من التماثلات والتباينات فى التطورات الاقتصادية للدول المختلفة .

وبصفة كلية ، فإن نمو كل اقتصاد يتعلق :

١ — بالعلاقة بين حركة السكان وحركة الموارد .

٢ — بالعلاقة بين زيادة الموارد الزراعية وزيادة الموارد الصناعية .

٣ — بالعلاقة بين زيادة الإنتاج وزيادة الإنتاجية . ولكن ، سواء

أكان الأمر يتعلق بالعنصر الأول ، أم الثانى أم الثالث فإن كل نمو اقتصادى يكون مستقلا متميزا .

ولنتناول العلاقة بين حركة السكان وحركة الموارد . إذا أردنا أن نحدد التواريخ المتشابهة فى الاقتصاد الأمريكى والاقتصاد السوفيتى برجوعنا إلى توزيع الأيدى العاملة بين مختلف القطاعات ، فإننا نصل إلى نتائج جائرة . ما هو التاريخ الذى كان توزيع الأيدى العاملة فيه فى الاقتصاد الأمريكى يماثل توزيع الأيدى العاملة فى الاقتصاد السوفيتى الحالى ، أى ٥٠ ٪ فى الزراعة ، و ٥٠ ٪ فى القطاعين الثانى والثالث ؟ هذه النسبة كانت موجودة فى الاقتصاد الأمريكى حوالى عام ١٨٧٠ . فى ذلك العصر كان الاقتصاد الأمريكى يضم عدداً من السكان يبلغ ٤٠ مليون نسمة ، وكان نمو الثروات يصاحب نمو السكان الكثيف . وعلى النقيض من ذلك ففيما يتعلق بالاقتصاد السوفيتى فإن نمواً ضخما للسكان قد سبق مرحلة التصنيع . إننى أذكركم بهذا الحديث المشهور وهو أن سكان روسيا قد تضاعفوا مرتين أو ثلاث مرات خلال القرن التاسع عشر ، وأن التصنيع الروسى لم يبدأ إلا قرب نهاية القرن . لقد جاء تصنيع الاقتصاد السوفيتى بعد مرحلة طويلة من زيادة السكان بدون تصنيع .

إن هذا التصنيع كان ممكناً لأن الزراعة السوفيتية كانت لديها مساحة ضخمة من الأراضى . كان نمو السكان السابق للتصنيع يخلق فى القرى مايسميه علماء الاقتصاد بتزايد السكان الريفيين . إن نفس الإنتاج الزراعى كان من الممكن أن يتحقق عن طريق أيد عاملة قليلة ، الأمر الذى مكن من النمو الاقتصادى الذى قمنا بتحليله فى الأسبوع الماضى ، عن طريق النقل الضخم للسكان من القرى إلى المدن .

إن الاقتصاد السوفيتى هو أول اقتصاد فى أوربا عرف مرحلة تصنيعه بعد النمو الكثيف فى السكان ، لقد عرفت بلدان أوربا الغربية فى القرن التاسع عشر

تطور السكان والصناعة المتلازمين . ولم يصاحب فترة إقامة الصناعة فى الاتحاد السوفيتى زيادة سريعة فى السكان ، فى حين تمت فى إنجلترا أسرع زيادة فى السكان خلال القرن التاسع عشر ، أثناء فترة التصنيع (لقد تضاعف السكان أربع مرات خلال القرن) . وفى بداية القرن العشرين كان علماء الاقتصاد يرون أنه إذا استمر معدل النمو فى روسيا على ما كان عليه بين ١٨٩٠ و ١٩١١ ، فإن عدد السكان فى عام ١٩٥٠ سيبلغ ٣٥٠ مليوناً تقريباً .

إن خطأ التقدير السكانى يمكن تفسيره بسهولة . إن جزءاً من التباين بين عدد السكان السوفيت الحاليين وبين التقدير يرجع إلى أنه فى عام ١٩١٩ حدث أن انفصلت عن روسيا بعض أماكن معينة كان يعيش عليها ٣٥ أو ٤٠ مليون شخص . أما باقى التباين — وهو حوالى مائة مليون — فيمكن إرجاع جزء منه إلى نقص فى معدل المواليد ، وجزء آخر الى الكوارث التاريخية . فالحرب الأولى ، والحروب الداخلية ، وعملية التجميع ، والحرب الثانية ، هذه الكوارث كلها أدت الى خسائر بشرية يقدرها المتخصصون فى علم السكان بـ ٧٠ مليون نسمة . لم يكن بطء زيادة السكان فى روسيا خلال مرحلة البناء الاقتصادى له مثيل فى أية مرحلة من المراحل التى يمكن أن نقول إنها ممثلة للاقتصاديات الغربية .

وأضيف أننا لانستطيع أن نقارن بدقة بين الزراعة السوفيتية والزراعية فى أى بلد من بلدان أوربا الغربية ، لأن الفلاحين الأوربيين يملكون جزءاً ضئيلا من الأراضى نسبياً وإذ يرغمون على الزراعة الكثيفة ، فإنهم يحصلون على إنتاج مرتفع مع حصة ضخمة من الأيدى العاملة أو رءوس الأموال . إن الزراعة السوفيتية يمكن مقارنتها ببساطة بالزراعة الأمريكية من وجهة نظر كونها زراعة واسعة ، ونكتفى بانتاج ضعيف للهكتار . ولكن ظروف المناخ مختلفة ، لذلك فإن المقارنة المباشرة بين الأيدى العاملة اللازمة

للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والتى أجريتها فى الأسبوع الماضى تعتبر مقارنة احتمالية .

ومن جهة أخرى ، فإن التركيز على أسرع زيادة ممكنة فى الإنتاج ، وإقامة الصناعات وتكديس الأيدى العاملة لزيادة الإنتاج على حساب خفض مستوى المعيشة ، هذه الأمور ، كما رأينا ، خصائص لنمو الصناعة السوفيتية . لم يكن من اللازم استعمال هذا التكنيك فى الغرب ، ما دام فائض السكان الزراعيين لم يكن قائماً بنفس الدرجة ، وكذلك لم توجد الرغبة فى إقامة الصناعة بأى ثمن . إن نموذج النمو السوفيتى ، كما قمت بتحليله فى الأسبوع الماضى ، يمكن إرجاعه جزئياً إلى ظروف التربة والزراعة والسكان ، تلك الظروف التى كانت قائمة فى بداية مرحلة التصنيع ، وزيادة على ذلك ، فإن نموذج النمو قد تجاوب مع مفهوم القائمين على التخطيط السوفيت ، ذلك المفهوم الذى يمكن أن يكون لدى الغربيين ، ما داموا لم يفكروا مقدماً فى نموهم ، ومادام لم يكن امامهم نموذج تصنيع يرجعون إليه .

إن النمو السوفيتى — فيما عدا المعطيات الطبيعية التى ذكرتها لكم الآن — يمكن تفسيره بالآراء الآتية :

١ — نقل جزء من الأيدى العاملة الفائضة عن حاجة الزراعة إلى المدن والصناعة بأسرع وقت ممكن ومهما تكن النفقات .

٢ — جعل الأولية المطلقة للصناعة الثقيلة ، إن خطط الصناعة الخفيفة والزراعة هى التى كان يضحى بها عند اللزوم . وبالفعل ، فلقد كانت الخطة السوفيتية الأولى تتضمن بالنسبة للزراعة ، أهدافاً تفوق الأهداف التى تحققت عام ١٩٥٥ . ترى هل كان المخططون السوفيت أنفسهم يؤمنون بالأهداف التى كانوا يسعون لتحقيقها فى مجال الزراعة ؟ على كل حال لقد كانت أولوية الصناعة الثقيلة دائماً أمراً مطلق الإلزام .

إذا أردتم أن تعرفوا ماذا يعنى هذا النظام ، فعودوا بذاكرتكم إلى تجارب اقتصاد الحرب ، فى الغرب التى كانت تتضمن عدداً من الأهداف التى تتمتع بالأولوية ، كان الإصرار على تحقيقها بأى ثمن ، مثل صناعة الذخيرة أو الأسلحة . لقد أدى الاقتصاد السوفيتى إلى نظام أولوية يمكن مقارنته بالنظام الذى نطبقه فى حالة اقتصاد الحرب . لم يتطور الاقتصاد السوفيتى بطريقة منتظمة طبقاً للنسب التى وضعتها الخطة ، ففى كل عصر كانت الخطط تحدد أهدافا نضحى فى سبيل تحقيقها ببقية الأهداف .

جعلت هذه الأولوية للصناعة الثقيلة من المستحيل حدوث التبادل بين المنتجات الصناعية فى المدن والمنتجات الزراعية فى القرى . ومن ثم كان لزاما الالتجاء إلى الاستقطاعات ، ولقد كانت عملية التجميع فى الزراعة على الأقل جزئياً ، النتيجة التى أدت إليها تلك الضرورة التى كانت قائمة خلال المرحلة الأولى للخطط الخمسية ، والتى كانت تستلزم زيادة نقل سكان القرى إلى المدن ، بدون زيادة مصاحبة فى الإنتاج الزراعى الكلى ، وبدون زيادة مناسبة لمبيعات المدن فى القرى . ومن ثم كانت ضرورة وجود حكومة قوية ، قادرة على أن تستقطع من الفلاحين جزءاً ضخماً من الحاصلات ، وأن تبيع هذه الحاصلات فى المدن بثمن يفوق الثمن الذى اشترتها به من الفلاحين . وكان الفارق بين ثمن الشراء من الفلاحين وثمن البيع للمستهلكين فى المدن يزود الدولة برؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات .

ترى هل يرجع بطء النمو الزراعى إلى أن الاستغلال الجماعى ، فى حد ذاته ، غير ذى جدوى ؟ أم أن الإفراط فى الاستقطاعات يثبط من همة الزراع ؟ إن السببين يمكن إثارتهما ، ومن المحتمل أن يقوم كلاهما بدوره . وعلى كل حال فإن بطء النمو الزراعى لا يبدو أنه نتيجة لمحض إرادة القائمين على التخطيط الذى قاموا بتحديد أهداف كلها طموح للزراعة فى الخطط الأولى . لقد كان هذا البطء بوجه خاص النتيجة غير المنتظرة ، غير الإرادية لنظام الأولوية الذى أقيم لتحقيق النمو الصناعى .

وأخيراً فإننا نصل ، بهذا النموذج من النمو ، إلى مجتمع صناعى من نوع خاص ، القوة الاقتصادية — العسكرية فيه لا تتكافأ مع معيشة السكان ، ومع ما يمكن أن نسميه بالهيكل الأساسى للحضارة الصناعية . إن صناعة ضخمة تتساوى أحيانا فى الكيف مع الصناعات الغربية أو تتفوق عليها ، تقوم على أساس الحضارة التقليدية .

إن الاختلاف بين نموذج النمو السوفيتى ونموذج الغربى من السهل إدراكه ، مادام النمو الاقتصادى فى روسيا ، قبل ثورة ١٩١٧ ، كان قد بدأ طبقاً للنموذج الغربى . لقد بدأ هذا النمو بمساعدة رؤوس الأموال الفرنسية وكذلك الإنجليزية والألمانية ، والبلجيكية . وكان يتضمن إقامة شبكة من السكك الحديدية وزيادة فى الإنتاج الزراعى بين ١٨٩٠ ، ١٩١٤ أسرع بطريقة ملحوظة من زيادة السكان ، وأخيراً كان هذا النمو يتضمن تقدماً فى الصناعة الخفيفة أسرع من تقدم الصناعة الثقيلة .

فى عام ١٩٢٨ ، بعد فترة الحرب والاضطرابات ، كانت قيمة إنتاج الصناعة الخفيفة حسب تقدير الأخصائيين السوفيت ، تبلغ ١ر١٠ مليار روبل مقابل ٢ر٨ مليار للصناعة الثقيلة . وفى عام ١٩٤٠ ، لم تكن الصناعة الخفيفة لتمثل أكثر من ٦ر٥٣ مليار روبل مقابل ٩ر٨٣ للصناعة الثقيلة .

ومرة أخرى ، فالأمر يتعلق بتجديد فى مجال الحلم ، أو على الأقل فى مجال الاحتمال ، ولكن هذا التجديد يعطى فكرة عن مدى الضخامة . إن المهم هو ملاحظة هذا الحدث الذى يغيب دائماً عن التفكير ، وهو أن نمو الاقتصاد الروسى كان قد بدأ فى العشرين السنة التى سبقت الثورة الروسية ، وأن هذا النمو كان سريعاً إلى أقصى الحدود . لقد راق لنا فى بعض الأحيان ، فى الأوساط التى لا تحب الاتحاد السوفيتى ، أن نمد خط النمو البيانى لإنتاج الحديد الروسى بين ١٨٩٠ و ١٩١٤ ، إلى ١٩٥٥ ، حتى

تبين أن المبالغة فى تقدير النتائج السابقة على الثورة قد توصلنا تقريبا إلى المستوى الحالى . إن هذه التدليلات البيانية بالتحديد تحمل فى طياتها الشك والريبة . ولكن مما شك فيه أن تطور صناعة الفحم أو صناعة الحديد كان يسير بسرعة خلال السنوات العشرين التى سبقت الثورة ، وأن المراقبين للاقتصاد الروسى ، قبل عام ١٩١٤ ، كانوا كلهم تقريباً يتوقعون أن يصبح ذلك الاقتصاد ، فى منتصف القرن العشرين ، أول اقتصاد فى أوربا . ولكن علينا ألا ننسى أن النمو قد توقف فى خلال خمسة عشر عاماً تقريباً ، على أثر حروب الثورة ، وأنه على الرغم من ذلك فقد لحق الروس ، بفضل الخطط الخمسية ، بالمستوى الذى كانوا سيبلغونه بالتقدم المستمر .

إلى أى مدى كان نموذج النمو السوفيتى نتيجة لإرادة المخططين ، أو نتيجة للظروف ؟ ما هو مدى تعارض الهدف السوفيتى مع الهدف الغربى؟

فى الأوساط المعادية للاتحاد السوفيتى ، نجد أحد الأجوبة يقول إن نموذج النمو السوفيتى يعزى إلى إرادة القائمين على التخطيط فى التضحية بالرفاهية فى سبيل القوة ، وإن الاقتصاد السوفيتى يمكن أن يكون اقتصاد قوة ، فى حين أن الاقتصاديات الغربية هى اقتصاديات رفاهية . إن مثل هذه الدعوى المناقضة تقلب الأوضاع العادية للاشتراكية مادامت تفسر الاقتصاد السوفيتى المسمى بالاشتراكية ، وكأنه نموذج للاقتصاد الذى يضحى بالاستهلاك فى سبيل القوة ، أو كما قال للماريشال جورينج Goering « بالزبد فى سبيل المدافع » .

ويبدو لى هذا التفسير بالغ السذاجة . إن فلسفة الشيوعيين هى فلسفة رخاء . فمنذ الآن ، ومن وجهات نظر مختلفة ، يهتمون برفاهية السكان . ومن المبالغ فيه أن نؤكد أن المخططين السوفيت قد أرادوا قاصدين وساخرين أن يتوصلوا إلى القوة بأى ثمن . لقد قامت روسيا السوفيتية بمهمة التصنيع خير قيام دون الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية ، فى حين كان نمو الاقتصاد

الروسى قبل ١٩١٤ يتضمن نسبة ضخمة من رؤوس الأموال الأجنبية ، كما كان وضع أمريكا فى مرحلة تصنيعها السريع . لقد تمت عملية التصنيع السوفيتية فى فترة ووسط ايد يولوجية كانا يضطران القائمين على التخطيط إلى الخوف من الاعتداء الخارجى . ولم يكف عن أن يخصصوا للحرب أو الإعداد لها موارد أضخم مما كانت تخصصه لها البلدان الغربية خلال مراحل مشابهة .

عندما يتعلق الأمر بالطب ، والمستشفيات والتربية ، فإن السوفيت لايتجاهلون حاجات السكان . ولذلك فإننا نكاد نقول إن تطور الاقتصاد السوفيتى قام على مزيج من الإرادى والمفاجىء .

إن الشعار الرسمى للخطة الأولى كان اللحاق بأسرع ما يمكن بالاقتصاد الرأسمالى ، وبالاقتصاد الأمريكى على وجه الخصوص . فى ذلك العصر كان القادة السوفيت يرون أن يكسبوا الاقتصاد السوفيتى أساساً من القوة تجعله قادراً ، إذا اقتضى الأمر على مقاومة أى هجوم رأسمالى . ومن المحتمل أن يكون المخططون السوفيت قد بنوا أوهاماً على إنتاج منهج الخطة بإنتاج المناهج الأخرى . فلكى يحقق المخططون السوفيت أهداف الخطة الأولى ، والثانية ، والثالثة ، لم يرضوا بقبول تضحيات فى الاستهلاك ، يمكن مقارنتها بالتضحيات التى تمت بالفعل . لقد أضعفت عملية التجميع فى الزراعة ، الزراعة السوفيتية لسنوات طويلة . ومن جهة أخرى ، فإن الخطط الصناعية الأولى لم تتحقق إلا باستخدام أيد عاملة تفوق كثيراً تلك التى كانت مرتقبة . كانت زيادة الإنتاجية دائماً أدنى من المقدر لها ، ولم تتحقق تقديرات الإنتاج الكلى إلا باستخدام عمال إضافيين . ومن جهة أخرى ، فقد لاحظنا أن تقديرات الإنتاج الزراعى لم تتحقق على الإطلاق ؛ لأن الفلاحين كانوا معادين للنظام ، ولأن التنظيم الجماعى للزراعة المحتمل بالنسبة للحبوب ، غير مجد بالنسبة لتربية الحيوانات ؛ وقد يكون ذلك أيضاً لأن القائمين على التخطيط كانوا يريدون استقطاع جزء أكبر من اللازم من المحصولات .

إن نموذج النمو السوفيتى هذا ، الذى يعتبر فى جزء منه نتيجة لما أراده المخططون ، وفى جزء آخر نتيجة غير مقصودة لأعمالهم ، هذا النموذج للنمو السوفيتى يسترعى الانتباه ، لاسيما وأن البلاد الأخرى تبدو أكثر شبهاً بروسيا قبل وبعد الخطط الخمسية . إن هذا النمط يبدو معقولا كلما كان هناك فائض فى السكان الزراعيين ، وأصبح من الممكن إقامة صناعة كبيرة بنقل العمال الفائضين من القرى إلى المصانع . هذا وإن القرن العشرين ليشهد بالفعل بلاداً تمر بنفس المشكلات التى مرت بها روسيا ، بل أكثر تفاقما من مشكلات روسيا .

قد يكون من العبث أن ندعى أن التصنيع الروسى لم يكن ممكناً بغير وسائل الخطط الخمسية . يكفى أن نلاحظ ما حدث فى روسيا بين ١٨٩٠ و ١٩١٤ لكى نعلم أن نمواً من النوع الغربى كان ممكناً من الوجهة الاقتصادية. إنى أقول ممكناً من الوجهة الاقتصادية ، لأن النمو من هذا النوع يتطلب أيضاً حكومة قادرة على التغلب على التوترات الاجتماعية التى يخلقها ويزيد من حدتها التطور . إن فرنسا فى الوقت الحاضر تمر ببعض من هذه التوترات الاجتماعية التى أوجدها النمو الاقتصادى . إن الحكومة القائمة فى فرنسا قد تكون قادرة على مجابهة التوترات . أما فى روسيا ، فى بداية القرن العشرين فإن نمواً من النوع الغربى الممكن حدوثه من الوجهة الاقتصادية ، ربما كان من العسير أن يتفق مع بقاء النظام السياسى القيصرى ، الأمر الذى يبرر إدراك انفجار عام ١٩١٧ .

ترى هل ينتهى الأمر بهذين النوعين من المجتمعات الصناعية إلى التقارب؟ هل الاختلاف يرجع فقط إلى نموذج النمو ؟ ! بتداء من مرحلة معينة ؟ هل سيميل المجتمعان إلى التقارب ؟

إن التدليل الذى يقول بأن الاختلاف بين هذين النوعين من المجتمعات الصناعية فى سبيله إلى الانخفاض ، يشيع فى الأوساط المؤيدة للتخطيط ،

والتى لا تزال مخلصة لقيم الحرية السياسية . إننا نفضل أن نعتقد أن نظام الحزب الواحد أو الأرتودكسية الإلزامية تتصلان بمرحلة البناء الصناعى وأنهما سيختفيان عندما يبلغ النمو درجة كافية . إننا نتصور امتداد النمو الحالى، ونحسب معدلا معيناً للنمو ، ونبالغ فى تقدير هذا المعدل .

لنتخيل ، بعد بضع سنوات تقريباً ، حجما كافياً للإنتاج . عندئذ سيكون علينا أن نوزع الموارد الجماعية بطريقة مغايرة لما نجرى عليه اليوم. عندما يبلغ هذان النوعان من المجتمعات مستوى معيشة واحداً ، وتوزيعاً واحداً للسكان العاملين ، فإن هذين المجتمعين اللذين يعيشان بنفس الطريقة سيكون لهما تقريباً نفس التنظيم .

لاحظوا أن السؤال عما إذا كانت المجتمعات الصناعية تتشابه أم لا ، هذا السؤال ليس له علاقة بالسؤال عما إذا كانت ستتحارب أم لا . وعلى أى حال ، فإن الحروب الحقيقية هى فقط الحروب التى تقوم بين الإخوة . إذا تشابه المجتمعان الأمريكى والسوفيتى غدا ، فإننا نخطىء لو تصورنا أنهما سيتحابان . إن السؤالين متباينان .

إلى أى مدى سيتلاقى هذان النوعان من المجتمعات ؟ لقد وعدتكم ألا أخوض فى المناقشات الإحصائية ، إننى أود فقط أن أبين لكم فى بضع كلمات السبب الذى من أجله يجب أن نستخدم الأرقام التى نقارن بين معدلات النمو بحذر شديد .

يجب قبل شىء أن نتأكد من أن حساب الدخل القومى فى الاقتصاد السوفيتى وفى الاقتصاد الغربى حساب واحد لا يختلف ، وبعد ذلك يجب أن نتجنب الأخطاء التى يمكن أن تنتج عن المقاييس المختلفة للأسعار . يجب أن نحذف ، من الإحصائيات ، نتائج البناءات المختلفة للإنتاج وللاستهلاك . وبعد هذا ، فإن معدل نمو الصناعة السوفيتية ، وبخاصة

الصناعة الثقيلة ، خلال فترة الخطط الخمسية ، يفوق بلا أدنى شك المعدل الحالى لنمو الاقتصاد الأمريكى ، بل ربما كان يفوق معدل نمو الصناعة الأمريكية خلال مراحل سابقة .

إن تفوق معدل النمو هذا يمكن تفسيره بسهولة : إنكم إذا وزعتم الاستثمارات وخصصتم نسبة مئوية مرتفعة للاستثمارات الصناعية بمعنى الكلمة ، فمن الطبيعى أن يصبح معدل نمو الصناعة بالمعنى الضيق للكلمة أكثر ارتفاعا منه فى بلد تكون النسبة المئوية المخصصة فيه للاستثمارات الصناعية ضعيفة .

أما فيما يختص بمستوى المعيشة ، فليس فى نيتى أن أعرض عليكم أرقاماً. إذا أردتم أن تعرفوا التفسير المؤيد للاتحاد السوفيتى فإننى أحيلكم على كتاب السيدج . روموف « J .Romeuf »[1] وإذا أردتم معرفة التفسير المضاد فاقرءوا كتاب الأستاذ لورا « Laurat » « الحساب الختامى لخمس وعشرين سنة من الخطط الخمسية »[2] . واذا كان لديكم الوقت والميل للمقارنات الإحصائية فإنكم سترون كيف أنه ، من أرقام واحدة ، نخرج بنتائج تختلف اختلافات ملحوظة عن طريق العرض أو التفسير . ستجدون كذلك أرقاماً خاصة بعدد ساعات العمل اللازمة للعامل لكى يشترى كيلو من القمح أو البنفتيك ، أو دراجة أو سيارة أو جهازا للتليفزيون ، وهى مقارنات لا تكون دقيقة إلا بشرط أن تشمل الأسعار فى مجموعها (السعر الفردى لا يعنى شيئاً) .

وإذا اكتفيتم بالمعطيات العادية ، فإنكم ستدركون الجوهر ببساطة . إن ظروف السكن فى المدن السوفيتية ، أسوأ من مثيلاتها فى فرنسا . هذه

---

(١) مستوى المعيشة فى روسيا ، باريس ، ١٩٥٤ ، ويبدو لى أن هذا الكتاب يوقع القارىء فى الخطأ فى نقاط كثيرة .

(٢) باريس ، ١٩٥٥ .

النتيجة تتحقق أياً كان منهج الحساب المستعمل . إن عملية تعمير المدن السوفيتية كانت سريعة ، وكان من اللازم ، منعاً لفساد ظروف السكن ، أن نخصص للبناء جزءاً من الموارد يفوق كثيراً ما كان يريد أن يخصصه له المخططون . أما من وجهة نظر الغذاء ، فإن عدد السعرات الحرارية يمكن أن يكون مساوياً ، ولكن « رقى السعرات » الحرارية تختلف . وأما فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية ذات الاستهلاك الطويل ، فان الاختلاف الذى كان ضخما منذ عشر سنوات قد قل ، وكل الاحتمالات تقول بأنه سوف يقل أيضاً. وفيما يتعلق بالمنسوجات فإن أرقام أمتار القطن أو الصوف المتوافرة لفرد من السكان ، تقل فى الاتحاد السوفيتى عن مثيلاتها فى البلاد الغربية ، مع ميل إلى تقليل فى هذا الفارق .

أما فيما يتعلق بما نسميه ببساطة بالخدمات ، فان المقارنة تكون صعبة بصفة خاصة . إن المجتمع السوفيتى يقدم خدمات معينة قد لا نصادفها فى ظروف المعيشة الغربية . ولكن عدداً كبيراً من الخدمات التى تقدمها النظم الغربية يجهلها النظام السوفيتى .

وليست الحركات الكلية ، على الرغم من جميع التعقيدات الإحصائية ، حركات غامضة . إن قيمة أجر الفرد العامل انخفضت بين ١٩٢٨ — ١٩٣٧ ، خلال الخطة الخمسية الأولى ، وانخفضت أيضاً فى فترة الحرب ، ثم ارتفعت ارتفاعاً بطيئاً حتى ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ، ثم زادت بسرعة من ١٩٤٩ — ١٩٥٥ وطبقاً للخطة الخمسية السوفيتية السادسة فإن القيمة الحقيقية للأجور قد تزيد فى السنوات الخمس القادمة بنسبة ٣٠ ٪ ، ولا يبدو لى مستبعداً أن تتحقق مثل هذه الزيادة [1] . إذا تقبلنا استمرار النمو الصناعى السوفيتى ، فسيكون بوسع القائمين على التخطيط أن يرفعوا من مستوى المعيشة بطريقة منتظمة ، مع الاستمرار فى تخصيص موارد ضخمة للصناعة الثقيلة . ولكننا

---

(١) كنت متفائلا اكثر من اللازم ، فلم تتحقق هذه الزيادة .

إذا تأملنا المستقبل والتقارب بين هذين النوعين من المجتمعات ، أو من أساليب المعيشة ، فإن فرضين رئيسيين يتحكمان فى كل شىء .

الفرض الأول هو الزراعة . إن الظرف الذى تم فيه تحسين مستوى المعيشة فى الغرب هو أن كمية الغذاء المتوافرة لكل رأس من السكان قد زادت . لقد تقدم الإنتاج الزراعى أسرع من عدد الأفواه التى تتلقى الطعام ، كان ثمن الغذاء ينخفض إذن ويوفر دخولا للسلع الأخرى . وبعد أجل طويل ، فإن تقدم الزراعة السوفيتية ، هو شرط التقارب بين مستويات المعيشة فى جانبى الستار الحديدى . فما دام الإنتاج الزراعى السوفيتى لا يزداد إلا ببطء ، فإن القائمين على التخطيط السوفيت لن يتمكنوا من القيام بتوزيع سخى لقوة شرائية قد يجازف المستهلكون فيخصصونها لشراء منتجات غذائية . إن بوسعنا بلا شك أن نتصور الاتحاد السوفيتى وهو يشترى من الخارج جزءاً من غذائه فى مقابل منتجاته الصناعية ، ولكن هذه المشتريات فى الوقت الحاضر ضعيفة .

إن الغرض الرئيسى الآخر ، علاوة على السكن ، يتعلق بأبعاد زيادة الإنتاجية فى الصناعة . لقد رأينا أن النمو الصناعى السوفيتى أصبح ممكناً بسبب الزيادة الضخمة فى العمال المستخدمين . وبالنسبة للخطة الخمسية القادمة فإن زيادة أخرى فى عدد العمال متوقعة ، ولكنهم يعتمدون أكثر على التقدم الذى تحققه الإنتاجية .

أود أن أختم كلامى ببعض الملاحظات على الجدال الأيديولوجى بين الاشتراكيين والرأسماليين منذ قرن مضى ، والجدال الذى يقوم اليوم بين أنصار الاقتصاد السوفيتى وأنصار الاقتصاد الرأسمالى .

إن علماء الاقتصاد الذين يؤمنون بالسرعة المتزايدة للنمو السوفيتى يقولون إن ميزة النظام الروسى هو أن القائمين على التخطيط قرروا استخدام

الوسائل التكنيكية التى تحت أيديهم إلى أقصى حد ممكن . ويرجع فرض النظام إلى موقف القادة فى الاقتصاد أو الحزب . إن المديرين أو رجال الأعمال يتمتعون بسلطة لاتحدها شروط على العاملين تحت قيادتهم ، وبذلك يستطيعون أن يدفعوا عجلة الإنتاج بأكبر قوة ممكنة ، دون مراعاة للاعتبارات التى تتدخل فى الاقتصاديات الرأسمالية أو الديمقراطية . إن النظام السوفيتى يخصص للاستثمارات نسبة مئوية ضخمة من مجموع الموارد الوطنية . وحتى إذا كانت نسبة الاستثمارات الكلية لا تفوق كثيراً مثيلاتها فى البلاد الغربية ، فإن النسبة المخصصة للاستثمارات الصافية تعتبر أكبر ارتفاعا ، وتوزيع الاستثمارات يتحدد عن طريق القائمين على التخطيط . إن المراقبين المؤيدين يقولون أيضاً إنهم ، فى الاقتصاد السوفيتى ، يضاعفون — بكل الطرق — « الحوافز » ، الدوافع إلى الإنتاج ، من فوارق ضخمة فى الأجور إلى مكافآت تشجيعية على الإنتاج ، إلى أكبر قدر ممكن من الأجور محسوبة على نسبة الإنتاج ، وزيادة على ذلك ، فإن أية محاولة من جانب النقابات لإنقاص الإنتاج تعتبر كأنها جريمة ، وأخيراً فإن جميع أسرار المصنع كمبدأ ، منتشرة خلال الصناعة فى مجموعها .

وبمعنى آخر ، فإننا سنجد بعض عوامل معينة للنمو . إن الاقتصاد السوفيتى عند القادة ورجال الحزب والمخططين والمديرين ، هو عبارة عن الموقف الاقتصادى ، وإرادة النمو ، والطموح التكنيكى . إنهم يضاعفون فيه « الحوافز » ويعاقبون التقصيرات ، ويكافئون المجهود ، ويجمعون رأس المال أسرع مما كان يفعل الرأسماليون فى القرن الماضى .

وإذا كانت النتائج التى تحققت فى مجال الزراعة أو البناء أقل من مثيلاتها فى مجال الصناعة ، فذلك لأن السوفيت لم يستطيعوا أن يستخدموا فى هذين المجالين دوافع الإنتاج . لم تكن توجد « الحوافز » فى مجال الزراعة ، أولا لأنهم أرادوا أن يستقطعوا جزءاً كبيراً من الحاصلات ، ثم لأن من الصعب

التفريق فى أجور المنتجين الزراعيين حسب المجهود الذى يبذلونه ، إلا إذا أقمنا نوعاً من الملكية الفردية المعينة . ولذلك انتهى بهم الأمر إلى إعادة قطاع محدود من الملكية الفردية يلعب فيه « الحافز » للإنتاج دوره كاملا.

إن النتائج التى حققتها الصناعة من ناحية والزراعة من ناحية أخرى ، إن هى إلا صور بيانية كاملة تقريباً للسهولة أو الصعوبة التى تصاحب تطبيق تكنيك الإنتاج الجماعى ، فى الصناعة من ناحية ، وفى الزراعة من ناحية أخرى . لا شىء يمنع من تطبيق تكنيك الانتاج الجماعى فى الصناعة وتحقيق نمو سريع . وفى مجال الزراعة وربما فى مجال التجارة أيضاً أو البناء ، فان الصعوبات تكون كبيرة . وعلى أية حال ، فان الحجة المؤيدة للنمو السوفيتى هى حجة سأسميها حجة إنتاجية . ومع ذلك فان النظرية الأصلية للاشتراكية كانت تدعو للمساواة : بعد الرأسمالية الظالمة سيأتى النظام الاشتراكى ، الذى سيستفيد من تجميع وسائل الانتاج ، وسيتمكن فى النهاية من إقامة توزيع عادل لفوائد المجهود المشترك .

وبعد قرن ، وهذه إحدى سخريات التاريخ ، فإن الحجة التى تساق ضد النظم الغربية ، هى أن هذه النظم لا تيسر بما فيه الكفاية ظروف النمو الاقتصادى ، ولكن نمو الاقتصاد ليس سوى لفظ حديث يعنى تكديس وسائل الانتاج ، وزيادة الانتاج . إن الفضل الأعظم الذى ينسب للنظام السوفيتى هو أنه يدفع عجلة الانتاج إلى أقصى الحدود .

ويستحق نقل التناقض الأيديولوجى هذا منا الملاحظة . ومن المحتمل أننا لو لاحظنا الواقع ، لاكتشفنا تناقضات رئيسية . لم يثبت أن النظام الذى ينتج أكثر يكون من نواح أخرى النظام المرغوب فيه أكثر من غيره، وكذلك لم يثبت أن النظام الأكثر عدالة هو الأجدى والأنفع . إن مانرجوه هو أن تتجمع كل الفضائل ، ولكنها لم تخلق لذلك . الأجدر بنا إذن ألا ننسب إلى كل نظام فضائل تناقض تماما ما يعترف له به الخبراء .

الدرس الثالث عشر

التدمير الذاتي للرأسمالية

كنت قد ختمت حديثي في الدرس السابق بتوجيه السؤال الآتي دون أن أجيب عنه : هناك نموذجان للنمو الاقتصادي ، فهل هناك نوعان من المجتمعات الصناعية ؟ لكي نعطي إجابة مقنعة ، لا بد بطبيعة الحال من متابعة تطور المجتمع الصناعي في النوعين المختلفين بعد انقضاء المراحل الأولى . ولكن أيا كان المقياس الذي نأخذ به ، فإن المجتمع الذي من النوع السوفيتي ليس في نفس المرحلة التي يمر بها المجتمع الرأسمالي . إن أحد المقاييس التي يؤخذ بها هو نسبة السكان العاملين المستخدمين في الزراعة ؛ إن هذه النسبة تبلغ ٥٠٪ (أو ٤٥٪) ، في الاتحاد السوفيتي ، وتقل عن ١٠٪ في الولايات المتحدة . ولكن ، من جهة أخرى ، لم يثبت أن جميع المجتمعات الصناعية تؤدي بالضرورة إلى نفس النسب . قد يكون من اللازم ، للتمادي في المقارنة في أية حالة كانت عليها الدعوى ، أن نتساءل عن التغييرات التي تطرأ على المجتمعات الصناعية من النوع الرأسمالي ، مادامت هذه المجتمعات هي التي نعرفها أكثر من غيرها . إننا في الحال نجد مشكلة كنا قد أشرنا إليها من عدة أسابيع : فضمن المعارضات الكبرى التي توجه ضد الرأسمالية كنت قد ذكرت التدمير الذاتي للرأسمالية . وكنت قد تركت جانباً هذه المسألة ، لأنه لم يكن باستطاعتي أن أتناولها بالبحث قبل أن أعقد المقارنة بين أنواع النمو . إن جميع الدروس ، منذ اليوم ، سوف تخصص لمشكلة التطور الذي يمر به النظام الرأسمالي بصفته هذه .

عندما نتساءل عما ستكون عليه النظم الرأسمالية ، نجد أمامنا ثلاثة مستويات مختلفة .

الأول هو أبرزها : إننا نتساءل عما سيصبح عليه مستقبل المجتمعات الغربية الرأسمالية البريطانية ، والأمريكية ، والأوربية ، باعتبارها حقائق تاريخية . إن تطور هذه المجتمعات الرأسمالية ، بصفتها المادية ، يمكن تحديده بأسباب قد يسميها علماء الاقتصاد أسباباً خارجية . فمثلا من الممكن أن تدمّر هذه المجتمعات عن طريق غزو خارجى ، كما دمرت حضارة الأزتيك المكسيكية Aztèques بسبب الغزو الاسبانى . إن الأمر فى هذه الحال يتعلق بتقدير خاص بالواقع التاريخى .

إن المستوى الثانى هو التحول الاقتصادى ـ والاجتماعى . بوسعنا أن نلاحظ الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التى تنتج فى المجتمع الرأسمالى عن تطور الثروة ، وأن نتساءل عن مدى مساهمة أو عدم مساهمة الطبقات الاجتماعية الناشئة ، والعلاقات بين الطبقات التى أوجدها التطور الرأسمالى ، فى شل حركة التنظيم .

وأخيراً هناك مستوى ثالث ، فى غاية التجريد ، هو التطور الاقتصادى البحت . بوسعنا أن نتساءل عما إذا كان النظام الرأسمالى ، أى النظام القائم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وعلى جهاز السوق ، يتجه نحو تدمير نفسه بفعل حركته نفسها ، أو فى ألفاظ أبسط : ترى هل المجتمع الرأسمالى الذى بلغ حداً كبيراً من التطور مثل المجتمع الأمريكى ، سائر نحو مصادفة دقيقة تعوق سيره أكثر مما يصادف مجتمع رأسمالى مثل المجتمع الفرنسى الذى يعتبر ، فى لغة الاقتصاد ، أقل تطوراً ؟

إننا من الوجهة العلمية نخطىء فى الخلط بين هذه المستويات الثلاثة ، ونخطىء إذا آمنا بالقيمة المطلقة للنتائج التى نتوصل إليها ، على مستوى معين . فمثلا ، إننى أرى أن النظام الرأسمالى يمكن أن يواصل عمله أياكانت مرحلة النمو ، ولكن لا ينتج عن ذلك أن المجتمعات الرأسمالية لن تدمر ...

يمكن أن تكون هناك، كما كان يرى شومبيتر Schumpeter أسباب اجتماعية وسياسية يحتمل من أجلها ، ابتداء من مرحلة معينة ، أن تشل الرأسمالية أو تتغير .

وعلى كل حال فعلينا ألا ننسى أن النتائج التى سنصل إليها اليوم يمكن مقارنتها بتجارب عقلية . إن الواقع هو مجموع المشكلات الثلاث التى أميزها لضرورة التحليل . وأخيراً فان السؤال القاطع ينصب على الواقع التاريخى . ولكننا إذا أردنا أن نفكر بوضوح ، فيجب أن نميز ، لو جاز لنا القول، بين ثلاثة أنواع من الموت ، الأول اقتصادى بحت ، والثانى اجتماعى وسياسى ، والثالث يرجع إلى علاقة القوة بين العوالم التى تتبع نظماً متعارضة .

إن السؤال الذى أوجهه من أصل ماركسى : إنه ماركس وأتباعه بصفة خاصة الذين وضعوا فى الماضى السؤال عن التدمير الذاتى للرأسمالية ، ولكن لا تنسوا أن الامر يتعلق بفكرة مسيطرة ؛ لقد وضع كثير من علماء الاقتصاد البرجوازيين هذا السؤال ، بل إن كثيرين أجابوا عنه بالإثبات . فى السنوات القريبة من ١٩٣٠ كانت الإجابة بالإثبات ، أى المتفائمة ، منتشرة . لمجرد أن الكساد كان يجتاح البلاد . ففى فترات الأزمات، يؤمن الاقتصاديون عن طيب خاطر بالشلل الذى لا يمكن تجنبه . أما فى فترات الازدهار فإنهم يؤمنون باستمرار الرخاء استمراراً ليس له حدود .

ما هى الآراء المختلفة فى النظرية الاقتصادية الخالصة فى التدمير الذاتى للرأسمالية ؟

فى محاولتى التفكير ، على أعلى مستوى من التجريد ، فى نظريات التدمير الذاتى ، توصلت تقريباً الى التصنيف الآتى :

أما النظرية الأولى ، وهى ماركسية ؛ ولكنها تتخذ أشكالا لا حصر لها ،

فإنها تقوم على التباين المستمر والمتزايد بين توزيع الدخول والقدرة على الإنتاج . إن النظام الرأسمالى قد يكون عاجزاً عن امتصاص إنتاجه ، لأن الدخول موزعة بحيث إن هناك زيادة مفرطة فى القدرة على الإنتاج عن القوة الشرائية القائمة .

إن الصيغة التقليدية للتعارض بين القوى وعلاقات الانتاج ، فى الحدود التى تعنى فيها شيئاً ، توحى بأننا، فى نظام رأسمالى ، نستطيع أن ننتج أكثر مما نبيع ، وأن هناك دخولا متوافرة أقل من البضائع الموجودة فى السوق . ومن الضرورى طبعاً أن نهذب النظرية : إن السلع ، فى أى نظام كانت ، تستبدل فى نهاية الأمر بسلع أخرى ، ونحن لا نرى سبباً لهذا التباين المستمر. وطبقاً للنظرية التى بين أيدينا ، فإن التعارض بين الدخول والقدرة على الانتاج قد يسير نحو الزيادة تبعاً لتقدم النمو .

أما النظرية الثانية فإنها تقوم على عدم كفاية الاستثمارات . إن الطلب الكلى فى نظام اقتصادى ، يتكون من طلب السلع الاستهلاكية وطلب السلع الانتاجية .

فإذا أردنا أن نشكل الرأسمالية ، فلا بد وأن يكون طلب السلع الاستهلاكية أو طلب السلع الانتاجية غير كاف . فالبعض يؤكدون عدم كفاية طلب السلع الاستهلاكية والبعض الآخر يؤكدون عدم كفاية طلب السلع الانتاجية ، أى عدم كفاية الاستثمارات . لماذا يكون هناك عدم كفاية فى الاستثمارات ؟ طبقاً لهذه النظرية، فإنه كلما تطورت الرأسمالية ، فإن فرص الاستثمارات المفيدة تقل بحيث يصبح طلب السلع الاستهلاكية غير كاف لاستمرار التوظف الكامل .

أما النظرية الثالثة فى التدمير الذاتى للرأسمالية ، القائمة على الملكية الخاصة ، فإن مؤداها القول بأنه إما أن نمو الاقتصاد يستهدف إلغاء المنافسة

اللازمة للنظام الرأسمالى نفسه ، وإما أن الملكية الخاصة ، ابتداء من نقطة معينة ، تمثل عقبة فى سبيل النمو الاقتصادى .

إنكم ستجدون تفسيرات لاحصر لها لكل فكرة من هذه الأفكار البسيطة ، ولكن ، على أى حال ، فان هذه النظريات الثلاث الرئيسية تمثل تعداداً كاملا . إن الرأسمالية وقد عرّفت بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج ومكانيكيات السوق ، فإن شلل الرأسمالية يفترض اما أن يمنع نظام الملكية حدوث النمو ، وإما أن يمنع عدم كفاية الطلب حدوث النمو ، وإن عدم كفاية الطلب ينقسم بدوره إلى عدم كفاية فى الطلب على السلع الاستهلاكية وعدم كفاية فى الطلب على السلع الانتاجية .

توجد نظرية أخرى ، أكثر تعقيداً ، بنوع خاص ، ألا وهى نظرية روزا لوكسمبورج Rosa Luxembourg التى تقول بأن النظام الرأسمالى . لم يستطع أبداً أن يؤدى وظيفته وينمو الا باستيعابه للمناطق الخارجة عنه . ولكن هذه النظرية ترجع فى النهاية الى واحد من التفسيرات الثلاثة التى بحثناها .

إن النظرية الأولى التى تقول بأن عدم كفاية طلب السلع الاستهلاكية أو تباين توزيع الدخول قد يكون سبب شلل الرأسمالية ، هى نظرية رتيبة ، كريهة ، ويمكن رفضها ببساطة فى مجال التجريد ، وقد قدر لها أن تتكرر بلا ملل أياً كانت الحجج والبراهين التى يمكن أن نلجأ اليها .

لماذا لا نستبعدها ؟ أيا كان مستوى التطور الاقتصادى ، فانكم تلاحظون فى الاقتصاد الجديد تجاور إفراط الانتاج والفقر ؛ هناك باستمرار سلع استهلاكية فائضة وجزء من السكان عاجز عن شرائها . إن الظاهرة حقيقة واقعة ، وليس هناك مفر من خلق شعور بالعار . فى كل مرة تتخذ فيها هذه الظاهرة التقليدية شكلا ملحوظاً ، فإن نظرية التدمير الذاتى للرأسمالية

بتأثير عدم كفاية الطلب ، تعاود الظهور بقوة تأثيرية جارفة ، لأنها فى الظاهر مفروضة فرضتها الأحداث نفسها .

إذا لم يكن هناك إفراط فى الإنتاج الا من جانب واحد ، أقصد عدم كفاية الطلب على سلعة خاصة ، فاننا نستطيع أيضاً أن نجيب بأن هيكل الإنتاج لا يتناسب مع توزيع الطلب . سوف يوافق الجميع على أنه عند انتقاء التباين الشديد بين مجموع الطلب ومجموع العرض ، فانه ينتج عدم موازنة بين ما يريد الناس شراءه وما يريد المنتجون بيعه . ولكننا ، فى أحوال عديدة ، نلاحظ فى الظاهر فائضاً عاماً فى الانتاج ، وهو ما نطلق عليه اسم أزمة . إن هذا الفائض فى الانتاج بالنسبة للطلب قد لا يكون على الاطلاق بمثل الشمول الذى يبدو عليه ، ولكن هناك ظروفاً غير قليلة يبدو فيها الفائض شاملا ، فما يتيح الظهور لنظرية التدمير الذاتى للرأسمالية يسبب عدم كفاية الطلب .

صحيح أن النظام الرأسمالى ، أى النظام غير المخطط ، يتضمن ما نسميه بالفوضى يوجد باستمرار عدم توازن بين ما يمكن أن يكون رشيداً (أن ننتج بالضبط ما يريد الناس شراءه) وما يحدث فى الواقع فعلا . يكفى أن تكون هناك الفوضى ظاهرية حتى يحتج أولئك الذين يطالبون ، منطقياً ، بأن تصبح المجتمعات باعثة على الرضا من حيث الفكر والروح . ولكن فى مواجهة التبرير الظاهرى لهذه النظرية ، فان لديكم من الناحية المجردة ، حقائق لا تنكر .

إننا نتحدث عن فائض الانتاج بالنسبة للقوى الشرائية . ولكننا كنا نتحدث عنه منذ قرن تماما بنفس الألفاظ التى نتحدث بها عنه اليوم . لقد راق لى أن أعيد قراءة كتاب لأحد الماركسيين ، وحتى لا أكون مثاراً للشك تناولت كتاباً لأحد الماركسيين المناهضين للشيوعية بعنف ، السيد

لوسيا لورا M. Lucien Laurat لقد كتب فى عام ١٩٣١ ، أنه يوجد فى الولايات المتحدة فائض فى الإنتاج بالنسبة للقوة الشرائية المتوافرة ، وأن الرخاء الاستثنائى للسنوات التى امتدت من ١٩٢٣ الى ١٩٢٨ لم يقدر له أن يحدث مرة أخرى ؛ إننا فى عام ١٩٥٦ لقد تضاعف الإنتاج مرتين ولا يوجد اليوم فائض فى الإنتاج . افتحوا ـ على سبيل التسلية ـ كتاب السيد سيجفريد M. Siegfried عن الولايات الذى كتبه فى عام ١٩٢٨ ، إنه يبين أن هناك فائضاً فى الإنتاج الأمريكى بالنسبة لطاقة الاستهلاك ، إنهم اليوم ينتجون الضعف ويوجد مستهلكون . إننا نستطيع ، على كل مستويات النمو أن ندافع عن نظرية عدم كفاية القوة الشرائية . إن هذه النظرية قد تكون غير ذات موضوع إلا إذا استطعنا أن نثبت زيادة فائض الإنتاج هذا ؛ ولكن هذا هو ما لا نستطيع عمله على الأقل حتى الآن .

يجب علينا أيضاً أن نتذكر رأياً قديماً شائعاً : إن كل إنتاج يخلق تلقائياً قوة شرائية تعادل قيمة الإنتاج . كيف يتم توزيع هذه القوة الشرائية ؟ إن كل إنتاج يتحول إلى نفقات ، سواء أجور عمال ، أم شراء مواد أولية أو آلات تنقسم بدورها إلى أجور أو إلى أرباح . إن الإنتاج يخلق تلقائياً قوة شرائية تعادل قيمة السلع المنتجة . من اللازم إذن أن نثبت ، لتأكيد نظرية التدبير الذاتى ، أنه كلما تطورت الرأسمالية ، تحققت نبوءة ماركس الواردة فى بعض نصوصه ، تكديس الثروة من جهة وتكديس الفقر من جهة أخرى . من اللازم أن نثبت أن هناك توزيعاً للدخول يزداد تبايناً ، وقد يؤدى إلى منع المستهلكين من امتصاص السلع المنتجة بكميات ضخمة .

ولنتحدث قليلا من النظرية التى عادت للظهور ، وهى نظرية الفقر المطلق أو الفقر النسبى . وأنا أدع جانباً نظرية الفقر المطلق ، لأنها لا تستحق أن تناقش ، إنها مرفوضة ببساطة ، ولكن نظرية الفقر النسبى لا تجافى العقل ، وقد أيدها علماء الاقتصاد الجادون .

إننا نعنى بالفقر النسبى أن تكون أجور العمال ، أو بصفة عامة ، حصة الدخل الوطنى المخصص للعمال ، سائرة نحو النقصان .

إن من العسير أن نناقش مثل هـذه النظرية ، لأن علمـاء الاقتصاد لا يملكون حتى فى مجال التجريد ، نظرية عامة فى التوزيع . إذا كانت هناك نظرية مجردة فى الأجور ، فهى نظرية الانتاجية بالنسبة لمستوى معين ، التى تقول بأن أجر العامل يوضع تقريباً حسب مستوى إنتاجية آخر عامل مستخدم . إنـكم إذا تقبلتم هذه النظرية ، فلا يحق لـكم بتاتاً أن تؤمنوا بالفقر النسبى . ومن جهة أخرى ، فإنـكم عندما تنظرون فى العلاقة بين مستويات الأجور تبعاً للبلاد ، فانكم ستجدون مطابقة تقريبية بين مستويات الأجور ومستويات الإنتاجية النسبية . ولا يمكن أن تتم هذه المواجهة إلا بطريقة إجمالية تماما ، ولـكن خذوا مثل الولايات المتحدة ومثل فرنسا ، إنـكم تلاحظون علاقة مماثلة بين مستوى الأجور ومستوى الإنتاجيات .

ولنضف أنه فى ألفاظ مجردة فليس هناك فى كتاب «رأس المال» دليل على الفقر النسبى . فى رأس المال تتحدد قيمة الأجر بقيمة السلع الضرورية لحياة العامل وأسرته . إن ماركس يضيف أن السلع الضرورية لحياة العامل وأسرته تتحدد بطريقة نفسية واجتماعية أكثر منها اقتصادية بحتة إنه يشير كذلك إلى أن زيادة قوة الانتاج ، وهو ما يسميه زيادة الانتاجية ، يتيح إنقاص قيم السلع الضرورية لحياة العامل وأسرته . إن جزء العمل اللازم لاعالة العمال يسير نحو النقصان . من الجائز إذن اذا لم يزد معدل الاستغلال أن تـكون هناك زيادة فى الأجر الحقيقى للعامل . والحجة الوحيـدة التى يزعم ماركس عن طريقها أن يثبت الفقر النسبى ، هو جيش الصناعة الاحتياطى . ويرى ماركس أن السبب الذى يجعل الأجور الحقيقة غـير قادرة على الزيادة ، على مدى طويل ، هو فقط الضغط الذى يمارسه على سوق العمل العمال العاطلون . إنكم لو تصورتم وجود نقابات منظمة ، قادرة على الضغط على أصحاب الأعمال ،

فلن يكون هنال أى تعارض بين قضايا كتاب « رأس المال» المجردة وزيادة الأجر الحقيقى . وفى لغة الاقتصاد ، فان زيادة الانتاجية فى أى تخطيط تؤدى بطريقة منطقية إلى ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال ، إلا إذا تدخلت عوامل اجتماعية . لا يتضمن تخطيط رأس المال الفقر النسبى ولم يحدث على الاطلاق إثبات اقتصادى خالص مجرد للفقر ، مطلقا كان أم نسبياً .

إن إثبات الفقر المطلق أو النسبى يصطدم بعقبة واضحة بارزة تظهر للعيان : زيادة الانتاجية . ففى نظام تزداد فيه إنتاجية العمل ، فمن غير المعقول تقريباً أن ننقص أجور العمال . إن ماركس ، عندما فكر فى ظاهرة زيادة الانتاجية ، لم يستطع أن يتوصل ، لأسباب اقتصادية ، إلى مثل هذه النتيجة . وبعد هذا ، فمن المحتمل ، فى مراحل معينة من النمو الاقتصادى فى النظام الرأسمالى ، أن يكون هناك بالفعل تناقص فى الأجر الحقيقى ، وعلى سبيل المثال ، عندما تكون هناك زيادة ضخمة فى العمال بالنسبة لرأس المال الحر ، أو عندما تكون طبقة أصحاب الأعمال بصفة خاصة قوية ، وتكون طبقة العمال بصفة خاصة ضعيفة . ولكن ، كما نعلم اليوم فان تطور فى المجتمعات الرأسمالية ، فى الواقع ، فى نظام سياسى ديمقراطى، يؤدى إلى دعم نسبى للضغط العمالى على أصحاب الأعمال . أما فيما يتصل بنظرية التوزيع أكثر شمولا ، فمن العسير ، بصفة مجردة ، أن نحدد الكيفية التى يتم بها توزيع الدخل الكلى للمجموع ، أو الكيفية التى يوزع بها الدخل فى محيط قطاع ما ، بين الملاك والزراع فى الزراعة ، وبين أصحاب الأعمال والأجراء فى الصناعة ، وبين المشروعات الصغيرة والكبيرة . وتتحدد ظواهر التوزيع هذه بعوامل متعددة ، قد يكون من المستحيل أن نعزل منها العامل الاقتصادى الخالص . بوسعنا أن نقول بألفاظ علم الاجتماع إن مشكلة توزيع الدخل القومى بين مختلف الطوائف الاجتماعية هى مشكلة علاقة قوى وليست مشكلة اقتصادية خالصة . ففى مراحل معينة ، تزداد دخول طائفة على حساب دخول طائفة أخرى ، من المشكوك فيه أن يكون هناك خط عام للتطور . إننا نلاحظ بعض اتجاهات من التطور ، نقص

الحصة التى تؤول إلى الزراعة ، الحصة المتزايدة من الدخل القومى التى يستقطعها القطاع الثالث ، ولكن لا توجد ظاهرة من هذه الظواهر من شأنها أن تعلل نظرية التدمير الذاتى بسبب فقر الجماهير الكبيرة .

إننا إذا انتقلنا من النظرية إلى الواقع المادى ، فماذا تبين لنا الإحصائيات فيما يتعلق بالفقر المطلق ؟

يكفى أن نتناول أبسط الإحصائيات ، لكى نلاحظ أن أجور الجماهير العمالية فى أوربا الغربية والولايات المتحدة هى اليوم أكثر ارتفاعاً مما كانت عليه منذ قرن من الزمان .

أما فيما يتصل بالفقر النسبى ، فإن شراح الإحصائيات ينقسمون إلى مدرستين ، على الأقل بين رجال الاقتصاد البورجوازيين . إن أقل المدرستين تفاؤلا تزعم أن توزيع الدخل القومى بين الأجور والأرباح ، ثابت فى مجموعه. إن شومبيتر Schumpeter ، فى مقارنته للإحصائيات ، يزعم أنه ليس هناك ميل نحو الزيادة ولا نحو النقصان فى جانب الربح . وآخرون أمثال كولين كلارك Colin Klark يبدون أكثر تفاؤلا ، ويعتقدون أن نصيب الأرباح فى مجموعه ، يميل نحو النقصان ، ونصيب الأجور يميل نحو الزيادة . يكفى أن يظل التوزيع ثابتاً ، حتى تسقط من تلقاء نفسها نظرية التدمير الذاتى عن طريق عدم كفاية طلب السلع الاستهلاكية .

إننا إذا رجعنا إلى الخبرة التاريخية منذ قرن ، فاننا سنلاحظ عدداً كبيراً من الظواهر الخاصة بتوزيع الدخول ، ولكن لا يوجد من بينها ظاهرة واحدة تؤيد نظرية التدمير الذاتى . فعلى سبيل المثال ، هناك تغيير دائم فى النسبة بين الدخول المختلطة والدخول الرأسمالية الخاصة . ففى غالبية البلدان الرأسمالية ، فان الدخول المختلطة ، أى دخول أصحاب الأعمال الذين يكونون فى نفس الوقت عمالا وأصحاب أعمال ، ودخول الملكية

الزراعية الصغيرة ، والتجارية أو الصناعية ، هذه الدخول جميعاً تسير نحو النقصان . ونلاحظ أن مستوى الأجور الحقيقية يرتفع بالتقريب متناسباً مع الإنتاج القومى .

يبدو أن أسرع التعديلات فى توزيع الدخول ترجع ، لا إلى عوامل اقتصادية ، وإنما إلى إجراءات سياسية . فعلى سبيل المثال ، حدث تحول جوهرى فى بريطانيا فى توزيع الدخول بين ١٩٣٨ و١٩٥٥ ، أدى إلى زيادة نصيب الأجور المنخفضة بالنسبة للأجور المرتفعة . وأدى من جهة أخرى إلى زيادة نصيب الأجور بالنسبة للأرباح ، ويمكن تحقيق هذه التعديلات باجراءات اقتصادية مباشرة أو باجراءات ضرائبية .

يبدو أن زيادة الضرائب ، فى أغلب البلدان الرأسمالية ، تؤدى ليس إلى القضاء على الدخول الضخمة التى تصرف فى الكماليات فحسب ، وإنما إلى خفض نصيب هذه الدخول المرتفعة جداً . إننا فى الحدود التى يمكن أن نلاحظ فيها ، وفى الحدود التى يمكن أن نعلل فيها ، لا يوجد سبب واحد يجعلنا نعتقد أن النمو الاقتصادى نفسه يخلق أسباباً للشلل بسبب توزيع الدخول . بل إن هناك أسباباً وجيهة تجعلنا نتصور أن عدم كفاية القوة الشرائية يظهر بصورة أوضح فى المرحلة الابتدائية عنه فى مرحلة النضج . افترضوا ، فعلا ، أنهم فى الهند مثلا ، يريدون إقامة مصنع للسيارات : نظراً لصغر حجم مصنع للسيارات ، فان الإنتاج يبقى صعوبة فى إيجاد مشترين بسبب فقر السكان . إن ظاهرة التعارض بين كفاية الإنتاج وكفاية الشراء إنما تظهر فى بلد نام ، يبدأ تطوره الاقتصادى .

وعلى النقيض من ذلك فى البلاد المتطورة ، فإن الصعوبات الذاتية التى ترجع إلى الفقر العام تسير نحو النقصان . وفوق ذلك ، فى البلدان الأقل تطورا فإن الطبقات الحاكمة هى أكثر الطبقات تحكماً ، وأقلها إدراكا لمقتضيات الاقتصاد ، وأكثرها ميلا للإنفاق وأقلها ميلا للاستثمار .

إنكم إذا أخذتم فى الاعتبار كل هذه الظواهر ، فإنكم ستفهمون النظرية الماركسية ، مبالغة فى التقدير للظواهر التى تلاحظ فى المراحل الابتدائية لعملية التصنيع أكثر مما هى عليه فى مراحل النضج .

والآن أنتقل إلى النظرية الثانية ، وهى أكثر أهمية ، وأكثر صعوبة أيضاً عند مناقشتها بطريقة مجردة ، وهى النظرية التى تتعلق بقرارات الاستثمارات . هل هناك فرص للاستثمارات تقل باطراد ؟ وفى ألفاظ منطقية ، فإن الفكرة قد تعرض بالصورة الآتية : إما أن أصحاب الأعمال يريدون الحفاظ على أرباحهم ، وعندئذ لا يستطيعون دفع أجور مرتفعة وتصبح القوة الشرائية غير كافية ، وإما أنهم يريدون دفع أجور مرتفعة حتى تكون هناك قوة شرائية ، وفى نفس الوقت تختفى الأرباح . بوسعكم أن تجعلوا النظرية أكثر دقة ، إلا أنها دائماً ترجع إلى كون النظام يشل بسبب نقص الأرباح أو بسبب نقص فى القوة الشرائية . إنه وجه جديد للطابع التناوبى للنظريتين : إما أن هناك نقصاً فى طلب السلع الاستهلاكية ، وإما أن هناك نقصاً فى طلب السلع الإنتاجية .

لم تؤخذ النظرية الماركسية فى التدمير الذاتى للرأسمالية مأخذ الجد فى العالم الغربى خلال القرن التاسع عشر . ففى فترة انخفاض الأسعار فى نهاية القرن ، بدأ علماء الاقتصاد البرجوازيون يتساءلون ، ثم جاءت فترة التوسع وارتفاع الأسعار قبل حرب ١٩١٤ فاختفت النظرية . وفى سنة ١٩٣٠ عادت إلى الظهور فى صورة جديدة وأصبحت تعرف باسم نظرية الثبوت أو النضج .

لقد تطورت بصفة خاصة ، على يد عالم اقتصاد أمريكى هو « هانسن Hansen » وقد حاول أن يثبت أن الظروف التى كانت تعيش وسطها الرأسمالية فى العشرينيات الثالثة من القرن العشرين ، كانت تجعل من المحتمل

حدوث شلل للنظام ، أو أنها على الأقل كانت تخلق حالة الثبوت . إن نظرية الثبوت تتخذ أشكالا متعددة ودقيقة بطبيعة الحال . إن العالم الذى يؤمن بنظرية الثبوت لا يقول إن النظام القائم على المبادرة الفردية يتوقف عن التقدم ابتداء من مرحلة معينة ، إنه يقول إن هناك فاصلا يتسع مداه بين الانتاج الممكن والانتاج الفعلى ، أو أن هناك فاصلا يتسع مداه بين التوظف الفعلى والتوظف الممكن ، وبمعنى آخر إنه سيكون هناك بطالة دائمة متزايدة ، أو إنه يقول كذلك إن معدل نمو الاقتصاد سيزداد بطئاً وسيصبح باطراد دون المعدل الممكن .

إلام يرجع طلب السلع الانتاجية . إن أبسط الأمور هو الرجوع إلى نموذج كينز « Keynes » الذى اتخذ نقطة بداية لنظرية الركود ؛ إن قرارات الاستثمارات ترجع إلى العلاقة بين سعر النقود وبين الكفاية الجدية لرأس المال . وحتى يتقرر الاستثمار ، فلا بد وأن يكون سعر المال الذى نفترضه أرخص من العائد المنتظر . إن من الممكن أن نتصور حالات يكون فيها سعر النقود أعلى بالفعل من الناتج الجدى لرأس المال . ولنضف أن الناتج الجدى لرأس المال ، ليس هو العائد الحالى لرأس المال . وإنما هو عائد رأس المال الذى يتوقعه صاحب العمل . إن تنبؤ صاحب العمل بالربح وتقديره له مقدماً ظاهرة شبه نفسية ، وقد تحدث حالات يسود فيها الركود ويفقد فيها أصحاب الأعمال ثقتهم بأنفسهم ويصبحون مقتنعين بأن السوق فى حالة من التشبع ، ويكون فيها سعر النقود فى حالة بحيث يكون العائد المقدر مقدماً لرأس المال غير كاف . فى مثل هذه الأحوال ، فإن قرارات الاستثمارات لن تكون كافية . إننا نتصور حالات يكون فيها طلب الاستثمارات غير كاف لإبقاء التوظف الكامل . إن إحدى هذه الحالات هى التى خلقت نظرية كينز « Keynes » ، وليس من المستبعد أن مثل هذه الحال يمكن أن تعاود الظهور فى فترات أخرى .

فإذا ما تقبلنا هذا الاحتمال ، فهل يكون عدم كفاية الاستثمارات أو الناتج الحدى لرأس المال نتيجة حتمية أو محتملة للنمو الاقتصادى ؟ ما هى الأسباب التى قد تحدد عدم كفاية الاستثمارات هذا مع سير النمو ؟

إن الأسباب الثلاثة التى يعرضها أصحاب نظرية الركود هى الآتية :
السبب الأول ، هو زوال الحدود . فربما كان تطور الرأسمالية بمثل هذه السهولة راجعاً إلى الأراضى الجديدة التى استولت عليها أو استفادت منها . ففى الولايات المتحدة كانت لا تزال هناك أراض بكر تقع فيما وراء الحدود . ومع ذلك فقد يكون استيعاب الموارد الإضافية عاملا ضرورياً ، أو على الأقل ، ميسراً للنمو . وهذا رجوع إلى نظرية روزا لوكسمبورج .

إن السبب الثانى هو أن أسهل الاستثمارات قد تمت فعلا ، وأنه كلما تكاثرت الاستثمارات ، قلت الاستثمارات الممكنة ، ومن ثم قلت فرص الربح . لقد كان أصحاب نظرية الركود يميلون الى القول بأن أهم التقدمات التكنيكية قد تم تحقيقها فعلا ، أو أن التقدمات التكنيكية الحالية تتطلب رأس مال أقل . على أى حال قد يبطؤ النمو مع اطراد تقدمه .

أما السبب الثالث فهو خاص بالسكان . لما كانت الزيادة السكانية عاملا من العوامل الحاسمة للنمو الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، فإن البلدان الغربية ذات نسبة السكان الثابتة قد تتعرض لأخطار الركود الاقتصادى .

فى رأيى أنه لا توجد حجة واحدة حاسمة من بين هذه الحجج . صحيح أنه إذا نشأت أزمة خطيرة فاننا ننسب الى هذه الحجج أهمية عظيمة . ولكن ، فى المراحل التى يتابع فيها النمو سيره ، فإن هذه الحجج تترك المراقب متشككا .

أما فيما يختص بزوال الحدود ، فلا يزال يوجد اليوم عدد كبير من البلدان النامية لا تكاد تنضم إلى الحضارة الصناعية . هناك إذن ، فى الواقع ، حدود مفتوحة ومناطق يمكن الاستيلاء عليها . إن عبارة فاليرى التى تقول :

« إن زمن العالم الآفل قد بدأ » والتى ظلت تتكرر بصفة مستمرة منذ عشرين سنة ، هذه العبارة ليست سوى عبارة أدبية . إنها ليست صحيحة إلا بالقدر الذى تعنى به تضامن البلدان والقارات . أمامن الوجهة الاقتصادية ، فاننا لانعدم وجود أراض يمكن غزوها . إن علماء الذرة لديهم مشروعات هائلة ، وحتى الفرنسيون لديهم مشروعات هائلة فى الصحراء الكبرى . فلا ينبغى لنا أن نخشى زوال الحدود ، وإنما يجب أن نخشى زوال الموارد الطبيعية . إنه لأمر بديهى أنه لوكان احتياطى المواد الأولية أو الغذائية غير كاف للإبقاء على الإنتاج ، فإن عقبة لايمكن التغلب عليها سوف تعوق النمو ، ولكننا لم نصل بعد إلى هذا الوضع .

ومن جهة أخرى ، فليس هناك دليل واحد يمكن ذكره ، ليس هناك دليل واحد معقول يستبعد وجود نمو داخلى على أشده . ربما كانت هناك مهولة جديدة لإقامة اقتصاد من النوع الحديث عندما لايكون هناك شىء . يجب تخطيط الطرق وإقامة السكك الحديدية ، عندئذ تتاح فرص الاستثمارات على الفور ، عنـد ما توجد الطرق والسكك الحديدية ، ولا يبقى هناك إلا الانفاق عليها تكون فرص الاستثمارات قد اختفت . ولكن تبعاً للنمو فإن مستوى معيشة السكان فى مجموعهم يرتفع ، ومن ثم ينشأ طلب متزايد على السلع من جانب طبقات كانت قبل ذلك لا تستطيع أن تتطلع إلى هذه السلع . ومن الوجهة النظرية ليس هناك من دليل واحد يثبت أن الاقتصاد لا يمكن أن يتطور دون احتلال أراض جديدة .

ويمكن أن تتخذ الحجة التى تقول بنقص فرص الاستثمارات . صورتين فإما أن تؤكد أن الاكتشافات التكنيكية الرئيسية قد تمت ، وإننا ، نتيجة لذلك ، لن نخلق صناعات جديدة ، إذن يصبح الأمر هاماً ، لأن أحد عوامل النمو الاقتصادى فى القرن التاسع عشر كان ظهور صناعات جديدة . إن النظرية التى تقول بأنه لن توجد هناك صناعات جديدة ، قد راجت خلال السنوات القريبة من ١٩٣٠ ، ومنذ ذلك الحين ظهرت على الأقل ثلاث صناعات جديدة

لعبت دوراً خطيراً فى مجال النمو : بعض الصناعات الكيماوية (مواد البلاستيك) والصناعات الإلكترونية والصناعات الذرية .

وإما أننا ننسب نقص فرص الاستثمارات ، ليس إلى قدم الطرق التكنيكية ، وإنما إلى سبب اقتصادى ، ألا وهو نقص معدل الربح . قد يحدث نقص فى فرص الاستثمارات ليس لأننا قد نعدم ظهور الاختراعات الجديدة ، وإنما لأننا قد لا نستطيع تحقيق أرباح . إننا بذلك نعود إلى فكرة ماركسية ، ألا وهى قانون الميل نحو تخفيض معدل الربح . وليس فى نيتى أن أناقش هذا بالتفصيل هنا فإن هذا قد يفترض العلم بمجموع التخطيطات الماركسية ، ولكن علماء الاقتصاد البرجوازيين قد عثروا على معادل لهذا القانون . وعلى أى حال ، فإننا نجد فى أصل هذا القانون اعتقاداً يؤمن به الكلاسيكيون ، مؤداه أن معدل الفائدة قد يميل إلى الانخفاض . إن هذا الحدث هو ما أراد ماركس أن يفسره ، فبما أن الربح مستقطع من عمل العامل ، فبقدر ما تقل حصة إنتاج العامل فى القيمة الكلية للسلعة ، فقد يحدث انخفاض فى معدل الربح . ولقد واجه كينز هو أيضاً ظاهرة من هذا النوع ، ورأى أنه فى ظروف معينة يمكن أن يكون هناك بالفعل عدم كفاية فى الربح .

ولكى نناقش بكل دقة نظرية انخفاض معدل الربح ، يجب أن تكون لدينا نظرية عامة فى الربح ، يجب أن نعرف من أين يأتى الربح ، وما إذا كان هناك سبب لنقص الربح متدرج مع النمو الاقتصادى .

وبدون أن نخوض فى المناقشات المتعلقة بمعدل الربح هناك على الأقل عامل ربح يعترف به جميع علماء الاقتصاد ، وهو الفائدة التى يمكن أن يحصل عليها المنتج المجدد ، الذى يبتكر أو يطبق طريقة جديدة فى الصناعة . يكفى أن يستمر التجديد ، يكفى أن يكون هناك تقدم تكنيكى ليكون هناك على الأقل مصدر ثابت للربح ، ذلك المصدر الذى يتأتى من السبق الذى يحرزه صاحب عمل خاص أو مجموعة خاصة من أصحاب الأعمال بالنسبة

لمنافسيهم . إذن فلكى نستطيع أن نثبت ، عن طريق مسببات اقتصادية نقص تقديرات الربح ، يجب أن نبين أن مصدر الربح ينضب مع سير النمو . والتدليل الوحيد الذى سبق هو الذى نجده فى كتاب ماركس « رأس المال » Das Capital وهو الذى يرتبط بسلسلة من الفروض التى أهملت اليوم ، وعلى قدر ما لدينا من معلومات ، هناك بالفعل ظروف محتملة أو حقيقة ، يكون فيها معدل الربح على درجة تجعل حجم الاستثمارات غير كاف ، ولكن ليس هناك بالتأكيد ما يثبت فى الوقت الحاضر أن تخفيض معدل الربح يخضع لاتجاه عتيق ، وأنه ابتداء من نقطة معينة للنمو ، تصبح الأرباح مستحيلة أو حتى بكل بساطة تكون الأرباح المحتملة ابتداء من مرحلة معينة للنمو فى حال يصبح معها التوظف الكامل غير مضمون .

أود أن أحدثكم قليلا عن حجة نقص زيادة السكان : إن السكان المتزايدين يمثلون عاملا مباشراً فى الإنتاج الاقتصادى ، إذا أخذتم فى الاعتبار الأرقام الكلية . ولكننا إذا تصورنا سكانا ثابتين عددا ، فهل من المستحيل أن يكون الإنتاج لكل فرد من السكان ؟ ومن جديد ، نبحث دون جدوى عن مثل هذا الإثبات ، ومن جديد نفترض نظرية الركود بسبب ثبات السكان أنه لا يمكن وجود نمو كثيف ، إنها تفترض أن السكان لا يستطيعون أن يزيدوا الإنتاج القومى عن طريق تحسين التكنيك أو عن طريق زيادة الإنتاجية .

وقد قام أصحاب نظرية الركود بتطوير نظريات أكثر تعقيداً لكى يفسروا لماذا كان بطء زيادة السكان يمارس تأثيراً ، مثلا : من بين السكان الذين ينمون سريعا توجد نسبة مرتفعة من الشباب الصغار ، أى من الأفراد الذين يستهلكون دون أن ينتجوا ، إنهم إذن سكان يميلون عادة الى الاستهلاك مع ميل ضعيف الى الادخار . إن زيادة الادخار ، وهى عامل يولد البطالة ، ليس لها أن تحدث .

ومن جهة أخرى ، فإن السكان الثابتين ، عندما يزداد متوسط العمر ، يضمون بينهم نسبة مرتفعة من المسنين الذين يمكن أن يكونوا أشخاصاً يستهلكون دون أن ينتجوا . إذن ففي العصر الذي كنا نخشى فيه حدوث زيادة في الادخار ونقص في الاستثمارات ، كان في إمكاننا أن نفترض أن نسبة ضعيفة نسبياً من الصغار يمكن أن تعوضها نسبة مرتفعة إلى حد ما من المسنين ، وأنه نتيجة لذلك فإن في الإمكان تحقيق الميل للاستهلاك باعتباره ضروريا .

إنني لا أريد أن أؤكد أن السكان الثابتين لا يميلون إلى الركود . من الجائز أن يكون بطء زيادة السكان عاملا لبطء النمو ، ولكن الحجة التي ننتقل بها من هذا إلى ذاك تتصل بالمجتمع وليس بالاقتصاد . إن من الجائز أن يكون السكان الذين أصبحوا لا يزيدون ، سكاناً لا يفكرون في المستقبل ، أصحاب الأعمال منهم أصبحوا لا يهتمون بتوسيع مؤسساتهم ، وتقل بينهم نسبة الاستثمارات وخلق الثروات . من الجائز أن يكون السكان الثابتون في نفس الوقت سكانا يحققون نمواً اقتصادياً ضعيفاً ، ولكننا الآن أمام نوع من التجارب الفكرية : هل انتفاء زيادة السكان ، من الوجهة النظرية الاقتصادية عامل مباشر للركود ؟ إننا إذا استندنا إلى تعليل اقتصادي مجرد ، فإن السكان الثابتين يمكن تماماً أن يحققوا نمواً اقتصادياً .

إننا نعرف ، لكي ننتقل من النظرية إلى الواقع ، اقتصاديات ذات معدل نمو ضعيف أو شبه ثابت ، ولكنها ليست أكثر الاقتصاديات تطوراً . إن الاقتصاد الأمريكي لا يزال اليوم اقتصاداً ذا معدل نمو مرتفع[1] ، وهو أنضج بكثير من الاقتصاد الفرنسي الذي ظل خمسة عشر عاماً اقتصاداً راكداً ، ربما بسبب عدم زيادة السكان (ولكنه لم يعد راكداً اليوم) . ومن الجائز ، في مجال الظواهر الاجتماعية ، أن تكون هناك علاقة بين حركة السكان والنمو الاقتصادي . ولكن النظرية التي كنت أبحثها كانت النظرية المجردة للتدمير الذاتي للرأسمالية نتيجة لأسباب ناشئة عن النمو نفسه . كانت

(١) هذا الرأي لم يعد صحيحاً منذ سنة ١٩٥٥ .

النظرية تفترض أن النمو أصبح مستحيلا ، إما لأنه لم تعد هناك أراض جديدة لضمها فى النظام ، وإما لأنه لم تعد هناك فرص للاستثمارات ، وإما لأن السكان لم يعودوا يتزايدون . ولكن ، منذ عرضت هذه النظرية ، فإن أوربا الغربية والولايات المتحدة قد عادوا للزيادة ، وتمت اكتشافات تكنيكية أساسية ، وحدث امتصاص فى نطاق الأراضى والموارد الجديدة .

إذن ، لا يوجد فى هذا المجال الاقتصادى المجرد ، ما يثبت التدمير الذاتى . إن هذا يعتبر انتصاراً مؤقتاً ، مادام يعنى أنه إذا كان هناك تدمير للنظام الرأسمالى ، فإن هذا التدمير لن يكون مرده إلى أسباب اقتصادية بحتة ولكن الشخص الذى يشارف الموت لا يطمئنه ولا يعزيه أن تؤكد له أنه لا يموت بسبب المرض الذى شخصه له الطبيب ، وإنما بسبب مرض آخر .

الدرس الرابع عشر

التدمير الذاتى للرأسمالية (تابع)

لقد بحثت وناقشت فى الأسبوع الماضى نظرية التدمير الذاتى للنظام الرأسمالى فى المجال الاقتصادى البحت . وكنت قد اقتصرت على تحليل مجرد فى منتهى الدقة ، عندما كنت أبحث فى حجتين من الحجج التى سيقت فى هذا الشأن : فمن جهة، عدم كفاية القوة الشرائية الناتجة عن النمو الاقتصادى على أثر توزيع مطرد لتفاوت الدخول ، ومن جهة أخرى ، عدم كفاية الاستثمارات . وخاصة الاختفاء المستمر لفرص الاستثمارات المفيدة . لقد حاولت أن أبين لكم أنه لم تثبت صحة إحدى هاتين الحجتين . بقى أمامنا اليوم أن نبحث فى حجة ثالثة ، وهى الخاصة بالتدمير الذاتى المطرد للملكية الخاصة والمنافسة .

إننا نجد هذه الحجة فى صورتها الأولى فى مؤلفات ماركس . ولقد أعيد تناولها بطريقة منقحة فى التراث الاقتصادى الماركسى والبرجوازى أيضاً ، وهى بصفة إجمالية تنحصر فى الفكرة الآتية : كلما تقدم النمو الاقتصادى ، زاد التعارض بين الأشكال القانونية للملكية الخاصة وبين الاقتصاد المتطور ، وبوجه خاص ، فإن المنافسة قد ينتهى بها الأمر إلى أن تشل حركتها بنفسها . إن النظام الرأسمالى قد يتضمن المنافسة ، والمنافسة مع تقدم الزمن ، قد يقل تأثيرها باطراد .

هناك اتجاه تكون فيه عبارة التدمير الذاتى للملكية الخاصة صحيحة إلى حد ما : صحيح أنه مع تطور الصناعة الحديثة فإن نوعاً معيناً من الملكية

الخاصة يختفى من بعض القطاعات أو من بعض أنواع المؤسسات . فكلما تقدم النمو الاقتصادى فى بعض القطاعات ، نشأت مؤسسات واسعة لم تعد فيها الملامح التى كان ماركس يعتبرها مميزة للملكية الخاصة . هناك جملة قالها ماركس أحب أن أذكرها : إن الشركات المساهمة ، وتشتيت رأس مال المؤسسات الضخمة بين مساهمين عديدين ، يمثلان فى حد ذاتهما تدميراً ذاتياً للملكية الخاصة . إذا كان تشتيت ملكية المؤسسات الضخمة بين مساهمين يعدون بالآلاف ، أو بعشرات أو بمئات الآلاف، معناه إلغاء الملكية الخاصة، فإن الشركة الأمريكية الضخمة لا تصبح ملكية خاصة ، وبهذا المفهوم ، فإن النمو الاقتصادى يؤدى إلى القضاء على الملكية الخاصة ، والتمهيد لنوع من اشتراكية الملكية .

فى بعض القطاعات يجب أن تتركز وسائل الإنتاج ، وفى أغلب الحالات فإن هذا التركيز الفنى يستلزم تشتيتاً قانونياً بين الأفراد ، أو تأميما للملكية . إن الأمر لا يتعلق بضرورة صارمة ، فمن الممكن أن نلاحظ تركيزاً تكنيكياً وتركيزاً لرأس المال إلى أبعد الحدود بدون تشتيت للملكية القانونية . وعلى أى حال ، فإن مؤسسة كروب ومؤسسة فورد قد ظلتا ملكية خاصة لأسرة. وحتى فى حالة التركيز الفنى الشديد والرأسمالى ، فإن الملكية الخاصة يمكن أن تبقى ، ولكن على الأقل فى حالة فورد ، فقد تشتتت بعض الأسهم بين أفراد عديدين ، وبصفة عامة ، فإننا نلاحظ ميلا إلى هذا التشتيت للملكية ومن ثم إلى تغيير لطبيعة الملكية الخاصة (التأميم هو إجابة أخرى عن نفس المشكلة) .

ولكن ، من الوجهة السياسية ومن الوجهة الأيديولوجية ، فإن تشتيت أسهم المؤسسات الضخمة بين ملاك عديدين لا يمثل تدميراً للرأسمالية ؛ إنه من وجهة نظر معينة ، يمثل على العكس ازدهارها .

وتتصل الحجة التى يغلب استعمالها بالتدمير الذاتى للمنافسة ، فكلما تضمنت وسائل الإنتاج تركيزات شديدة لرأس المال ، نشأت احتكارات ترمى إلى القضاء على المنافسة نفسها ، التى ربما تولدت عنها .

إن مناقشة النظرية الخاصة بشلل الرأسمالية بسبب الاحتكارات قد عالجها شومبيتر Schumpeter بطريقة ناجحة ومقنعة حتى إننى سأعرضها سريعاً ، مقتصراً على تذكيركم بعدد معين من الآراء الجوهرية .

ليس من السهل تحديد ما نعنيه بكلمة « احتكار » . فكلما حاولنا أن نحدد المفهوم اكتشفنا أنه ، حتى فى أكثر القطاعات تركيزاً ، لا يوجد احتكار على الإطلاق ، بالمعنى الدقيق للكلمة . فأيا كان القطاع الذى تنظرون إليه ، فلا توجد مؤسسة فريدة ، وحتى على فرض وجود مؤسسة فريدة فى قطاع معين ، فلن يوجد أيضا احتكار مطلق لأن من النادر ، فى مجال الاقتصاد الحديث ، ألا يكون للسلعة بديل ، هناك إذن تنافس غير مباشر من جانب السلع البديلة .

وفى اتجاه آخر هناك دائما احتكار ، وانى أحيلكم إلى كتاب عالم اقتصاد أمريكى ا . هـ تشبرلين E - H . Chamberlin المنافسة الاحتكارية La concurrence monopolistique : لا توجد على الإطلاق سلعتان تماثلان تماما ، إن كل بائع سلعة يتمتع بنوع من احتكار لهذه السلعة الخاصة ، إنه على الأقل يتمتع باحتكار كونه قائما فى مكان معين للبيع ، وتقديم السلعة إلى هذا المستهلك ، فى هذا المكان .

وهذه الحجة الثانية تناقض الأولى : فاتجاه يقول بأنه ليس هناك احتكار على الإطلاق ، واتجاه آخر يقول بأن هناك احتكاراً مستمراً .

إن هاتين الحجتين المتناقضتين والمتكاملتين ، لا تستهدفان سوى إظهار التباس المفهوم المجرد للاحتكار وتوصيلنا إلى المناقشة الحقيقية : هل يؤدى تدخل المؤسسات الضخمة وإحلال منافسة احتكار القلة (Oligopolique) محل المنافسة المثالية الحرة ، إلى شلل النظام ؟ لقد بين شومبيتر (Schumpeter) أن السير الحقيقى للمنافسة ليس مستبعداً على الإطلاق بسبب تجمع المنتجين التأثير فى السعر عن طريق السياسة التى يتبعونها . كانت الحجة التقليدية التى تساق ضد الاحتكارات تقوم على أساس أن سوق الأحرار المثالى يفترض عدداً كبيراً من المنتجين على درجة من القوة المتشابهة ، دون أن يستطيع أحد هؤلاء المنتجين أن يتلاعب فى الأسعار بسلطته المنفردة ، ودون أن يستطيع أى منتج أن يقلل من الإنتاج الكلى .

إن ما بيناه بطرق متعددة ، هو أن التنافس كما يجرى بين عدد قليل من المنتجين يختلف كثيراً عن المنافسة المثالية بين عدد ضخم من المنتخبين على درجة متساوية من القوة . ومن المحتمل أن تتبع مؤسسة كبرى معينة سياسة أسعار وسياسة إنتاج ، تختلفان عن السياستين اللتين قد تتبعان فى مجال المنافسة المثالية ، ولكننا أوضحنا أيضاً أن هذه المنافسة التى تجرى بين مؤسسات ضخمة لا تمنع التقدم الفنى ولا تطور الإنتاج .

إن المنافسة المثالية بين عدد كبير من المنتجين كانت تعتبر أفضل منافسة يمكن أن تجرى فى افتراض توازنى . فابتداء من اللحظة التى ندخل فيها اعتبارات النمو ، أى التجديدات ، وتغييرات وسائل الإنتاج ، وإنشاء الصناعات الجديدة ، فمن الممكن أن يكون من المفيد أن تضمن المؤسسات الضخمة أرباحاً فائضة تعوض التجديدات ، وقد يكون من المفيد أن يتمكن بعض المنتجين المحافظين من تخفيف الصدمة التى سببتها التجديدات . وليست الطريقة الخاصة التى تسير عليها المنافسة فى الواقع أسوأ طريقة .

إن بوسعنا أن نثبت أن المنافسة الفعلية لا تجرى حسب تخطيط مذهب الأحرار المثالى . إننا لا نثبت فى نفس الوقت أن هذه المنافسة الخاطئة

هى أسوأ من المنافسة السليمة من الوجهة النظرية ، وإنه على كل حال ، مهما يبلغ مدى التركيز فى هذا القطاع أو ذاك ، فإن هناك منافسة بين الهيئات الكبرى وبين السلع البديلة ، منافسة تناقض نظرية التدمير الذاتى بسبب شلل المنافسة المطرد .

لقد استعرضنا الآن الحجج الثلاث التى تساق أكثر من غيرها لتبرير نظرية التدمير الذاتى للرأسمالية ، ولكن النتائج التى توصلنا إليها بالغة السهولة ، إننا فى النهاية نتساءل عما إذا كان هناك عالم اقتصاد واحد استطاع أن يؤمن بنظرية تقول بأن التدمير الذاتى للرأسمالية يعود لأسباب اقتصادية بحتة . إن فكرة وجود صورة مثالية لنظام رأسمالى يدمر نفسه بنفسه ، فى حد ذاتها فكرة لا يمكن تصورها .

إن ما سميناه ، ونسميه فى العادة بالنظام الرأسمالى ، هو نظام يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وعلى التنافس . ولكى نثبت أن التدمير الذاتى للرأسمالية يحل نتيجة لأسباب اقتصادية بحتة ، يجب علينا أن نثبت أن مثل هذا النظام لا يخلق قوة شرائية متناسبة بانتظام مع الانتاج ، الأمر الذى لا يمكن تصوره فى المجال المجرد . إن من الممكن إدراكه أنه من وجهة النظر المادية ، فى ظروف تاريخية ، أن توجد قوة شرائية غير كافية لامتصاص إنتاج معين ، ولكن لا يمكن أن نتصور أن نظاما يقوم على الملكية الخاصة يؤدى بطريقة دائمة أو ابتداء من تاريخ معين إلى خلق قوة شرائية غير كافية لاستيعاب الإنتاج .

ولنفترض حتى أن نظام الملكية الخاصة يتضمن توزيعاً للدخول المتوافرة لا يمكن معه استيعاب الإنتاج ، وربما بقى علينا أن نثبت أنه فى مثل هذا النظام ، لا تستطيع الدولة أن تتخذ من الإجراءات ما يعدل من هذا التوزيع للدخول . وعلى ذلك فإنكم عندما تنكرون قدرة الدولة على تعديل التوزيع التلقائى للدخول فإنكم تخرجون من مجال الإثبات الاقتصادى

البحث وتصلون إلى نوع من الإثبات المتصل بعلم الاجتماع . مامن عالم اقتصاد واحد لم يعالج نظرية اقتصادية فى التدمير الذاتى للرأسمالية ، حتى ماركس ، مهما قيل فى هذا الموضوع . إن الرأيين اللذين ننسبهما إلى ماركس لتعليل هذه النظرية ، وهما الرأى القائل بالإفقار ، والرأى القائل باتجاه معدل الربح إلى الانخفاض ، هذان الرأيان لا يؤديان كلاهما إلى إثبات اقتصادى للتدمير الذاتى للنظام الرأسمالى . وبالفعل ، فإن الإفقار يقوم ، عند ماركس ، على جيش الصناعة الاحتياطى ، أى على فائض العمال بالنسبة لعروض العمل ، الأمر الذى يعتبر ظاهرة سكانية واجتماعية أكثر من كونه ظاهرة اقتصادية . ولا يقدم قانون اتجاه معدل الربح إلى الانخفاض ، حتى مع افتراض صحته ، الدليل المطلوب ، ما دام ليس هناك أحد ولا حتى ماركس ، استطاع أن يحدد معدل الربح الذى لا يستطيع النظام أن يسير بمقتضاه .

وبالذات لأن هذا التفنيد بالغ البساطة ، فإننا ننتقل منه إلى المشكلة الحقيقية ، وهى الآتية : كلما تقدم النمو الاقتصادى الذى حاولت تحليله فهل يحدث أن نظاماً يقوم على الملكية الخاصة وعلى ميكانيكية السوق يسوء سيره باطراد ؟ إن كل ما أوضحته الآن هو أننا لا نستطيع أن نستخرج الشلل المطرد من التخطيط المثالى لمثل هذا النظام ، ولكننى لم أثبت أن النمو لا يخلق عوامل قد تيسر عملية البطء أو شلل التطور .

إننى أصل إلى هذه المشكلة : هل بوسعنا عن طريق تحليل ظواهر النمو أن نثبت أن العوامل التى تؤدى إلى دفع عجلة النمو تختفى باطراد ، أو أن العوامل التى تؤدى إلى إبطاء النمو تقوى مع تقدم هذا النمو ؟ هذه الطريقة التى عرضت بها المشكلة معقدة ولا تتيح إجابة قاطعة مثل المشكلة السابقة .

ولحلها لابد وأن تكون لدينا نظرية عامة فى النمو ، لابد من تعديل

العوامل التى ترمى فى العادة إلى دفع عجلة النمو ، ثم العوامل التى ترمى إلى بطئه أو شلله ، وأن نتساءل عما إذا كانت هذه العوامل أو تلك تضعف أو تقوى مع سير النمو .

لقد حددت منذ قليل الألفاظ المجردة المثالية التى تقدم بها اليوم ، حسب نظرية النمو ، المشكلة الماركسية التقليدية : هل ترمى الرأسمالية باطراد إلى أن تشل حركتها بنفسها ؟ إن وضع المشكلة بطبيعة الحال ، أسهل من حلها . إننى سأقتصر على سرد عدد معين من العوامل الدافعة أو المعوقة للنمو ، والتى تقوى مع سير النمو نفسه ، وليس ذلك على الإطلاق لكى أصل إلى نتيجة حتمية — إنه ليس فى نيتى فى هذا الدرس أن أصل إلى نتائج حتمية — وإنما لكى أبين لكم كيف تعرض المشكلات .

ما هى العوامل الدافعة للنمو والتى يبدو أنها تقوى شيئاً فشيئاً ؟ سأبين لكم بعضاً منها مع تعليق عليها .

إن أحد العناصر الجوهرية لاقتصاد حديث هو الموقف الاقتصادى السليم الذى يتخذه الناس . إن هذا الموقف يمكن تعريفه بالبحث عن الحساب الرشيد أو الاجتهاد فى سبيل تطبيق العلم فى الصناعة ، إنه ناتج مزيج من الحساب الرشيد والميل نحو التجديد المرتبط بالتكنيك . فهو يبدو أنه ينتشر باطراد مع سير النمو .

وهكذا فإن الفلاح المنتج ، فى أغلب البلدان ، هو أبطأ المنتجين فى الاندماج تحت الموقف الاقتصادى الحديث . ويعمل جزء كبير من جماهير الفلاحين فى بلد مثل فرنسا ، وينتج تبعاً للطريقة التقليدية وليس تبعاً لحساب اقتصادى دقيق . ولكن الموقف الاقتصادى فى العادة يعمم مع سير النمو نفسه . إن هذا يعتبر عاملا بدلا من أن يضعف خلال التطور الاقتصادى ، فإنه يتجه من تلقاء نفسه إلى أن يقوى ويشتد .

إن أكثر الاقتصاديات تطوراً ، مثل الاقتصاد الأمريكى ، هى تلك الاقتصاديات التى تسير فيها طرق العمل التقليدية نحو النقصان . بوسعنا أن نقول إن المجتمعات الغربية تتجه باطراد إلى أن تصبح رأسمالية ، بمعنى أن الموقف الذى كان فى بادىء الأمر مقصوراً على عدد قليل ، يسير نحو الانتشار للطرد بين طبقات من السكان يزداد حجمها باستمرار .

إن العامل الثانى من العوامل الدافعة والذى يقوى بدلا من أن يضعف : هو التقدم العلمى . إن درجة التقدم العلمى تبدو ، فى أواسط القرن العشرين ، أسرع مما كانت عليه فى أواسط القرن التاسع عشر بطريقة ملحوظة ، وعلى كل حال فنظراً لأن المعارف العلمية والتكنيكية المتوافرة لا تطبق إلا فى جزء من الإنتاج فإن التطور الرأسمالى نفسه يتيح تعميم تطبيق العلم فى الصناعة .

لقد قامت محاولات لحساب هذا العامل الدافع للنمو بعرض المشكلة هكذا . ماهى قيمة رأس المال اللازم للحصول على نمو معين للإنتاج ؟ إنها مشكلة قام كولين كلارك Colin Klark بمعالجتها حديثا ، ولا يخلو الأمر من وجود بعض علماء الاقتصاد الذين يقولون بأن حجم رأس المال اللازم للحصول على نمو معين للانتاج هو اليوم أضعف مما كان عليه منذ قرن أو منذ خمسين عاما . إننا بنفس قيمة رأس المال قد نستطيع تحقيق تنمية أسرع للانتاج ، وقد يكون فى هذا عامل دافع للنمو ، عامل يتجه النمو نفسه إلى دعمه وتقويته .

العامل الثالث والدافع للنمو والذى ينتج عن النمو نفسه : حرية رأس المال . فى المراحل الأولية للنمو ، يمثل مستوى المعيشة المنخفض عاملا يرمى إلى تقييد حرية رأس المال مادام ليس فى وسعنا أن نخفض الاستهلاك إلى أقل من حـــد أدنى معين . وكلما ارتفع مستوى المعيشة ، أى كلما ارتفعت الدخول لكل فرد من السكان ، زاد مدى الإنتاج القومى الذى يمكن استثماره دون تضحيات مسرفة من جانب السكان . وفى لغة عادية ،

كلما زاد ثراء المجتمع زادت مقدرته على الادخار ، كما زادت مقدرته على الاستثمار . وبهذا المفهوم ، قد نصل إلى فكرة بسيطة : إن النمو يرمى إلى الإبقاء على نفسه وليس إلى شل حركة نفسه .

أما العامل الرابع الذى يدفع بعجلة النمو فهو أنه : كلما زاد ثراء المجموع زادت مقدرته على تخصيص جزء كبير من الثروة فى تربية الأجيال الناشئة . فكلما زادت ثقافة السكان ، زاد عدد الفنيين ، وتحسنت الفرص الدافعة للنمو . فالموارد الجماعية المخصصة لتربية الأجيال الناشئة هى أحد العوامل الحاسمة فى التنظيم العلمى للموقف الاقتصادى للسكان . ومن هذه الثغرة ، فإن النمو بدلا من أن يضعف ، فإنه يحتفظ بكيانه ، ويقوى نفسه بنفسه .

وأخيراً ، الحجة الأخيرة : كلما زادت القوة الشرائية للسكان سهلت عملية إقامة صناعات جديدة ، وترويج سلع جديدة ، إن أوضح مثل على ذلك هو سرعة انتشار الصناعة الإلكترونية فى الولايات المتحدة ، وذلك بالذات لأن جزءاً كبيراً من سكان أمريكا قادر على شراء سلع ذات استهلاك طويل . ولما كان أغلب سكان أمريكا لم يصل بهم الحال إلى استنفاد دخولهم فى الحصول على المنتجات ذات الضرورة الأولية ، فقد كان من الممكن القيام فى أقل وقت بعرض إنتاج أجهزة الراديو والتليفزيون بكميات ضخمة .

إن الظاهرة التى أثارت ماركس ، والتى قادته إلى إيجاد نظريته فى عدم الكفاية الدائم للقوة الشرائية ، هذه الظاهرة تتصل بالمرحلة الأولية لتجميع رأس المال . ففى عصره كانت الدخول المتوافرة ضعيفة . وكل مجتمع تكون دخوله ضعيفة مهدد بعدم كفاية القوة الشرائية . إن الفكرة تبدو مناقضة لما تعارف الناس عليه ، وفى كل مرة نحاول فيها أن نفسر الميكانيكيات ، فإننا نصطدم بشك مهين . ومع ذلك فيكفى لحل المشكلة أن نستخدم منهج السوفيت : تجميع رأس المال فى الصناعة الثقيلة لأن منتجات هذه الصناعات تستخدم فى إقامة مصانع جديدة . فى هذه الحال

مع حد أدنى من تطور الصناعة الخفيفة ، فإنكم تتجنبون بطبيعة الحال العقوبات المتعلقة بعدم كفاية القوة الشرائية ، تلك الصعوبات التى تواجهها بلدان الاقتصاد الحديث فى مراحل تطورها الأولية . ولكن خلال سير النمو بالذات فإن الصعوبة الناتجة عن عدم كفاية القوة الشرائية ، تميل نحو النقصان .

هذا هو الجانب الأول من المسألة ، أى عوامل النمو ، وقد قواها النمو نفسه .

أما الجانب الثانى فهو عوامل النمو التى يبدو على العكس أنها تضعف أو تختفى مع تطور الاقتصاد .

إن أول عامل هو بطء زيادة السكان . فكما أوضحت لكم فى الأسبوع الماضى ، ليس من السهل أن نقيس بالضبط تأثير هذا البطء على نمو الإنتاج لكل فرد . إن عدداً معيناً من الصعوبات تنتج عن ذلك . إن المنتجات الأولية ، المنتجات الأساسية ، مثل المنتجات الزراعية ، تواجه بعض الصعوبات . إذا لم تكن هناك زيادة فى السكان ، فإننا نتعرض للخطر الدائم الناتج عن زيادة الإنتاج على حاجات السكان يكفى بالفعل أن يكون سكان البلد ثابتين ، وأن يكون هناك إنتاج متزايد فى مجال الزراعة ، حتى ينتج عن ذلك فائض فى الإنتاج الزراعى بالنسبة للقوة الشرائية التى تتجه من تلقاء نفسها إلى الغذاء . إن فى استطاعتنا أن ننقص عدد السكان الذين يعملون فى الزراعة ، ولكن هذا الانقاص يتطلب عمليات نقل صعبة . وبصفة عامة فإن السكان الثابتين ، دون أن يقضى عليهم بالشلل ، فإنهم يصادفون صعوبات خاصة فى مجال النمو ناتجة عن أن عمليات نقل الأيدى العاملة تتم حتما فى صورة عمليات نقل بكميات مطابقة . إن تخفيض نسبة الأيدى العاملة الزراعية دون إنقاص السكان الزراعيين أسهل من إنقاص عدد العاملين

فى الزراعة . ولـكن ، إذا كان السكان ثابتين ، فاننا لا نستطيع أن نخفض نسبة السكان الزراعيين إلا بنقل الناس من القرى إلى المدن . إن عمليات النقل هذه أكثر بطئاً ، وأكثر تكاليف من مجرد امتصاص السكان الإضافيين داخل المدن أو فى الصناعة . إن من الممكن أن يحدث أيضاً تخفيض فى فرص الاستثمار المفيدة ، أو على الأقل ، أن تتجمع أسهل الاستثمارات ، وهى التى تعرض فى الحال أمام عيون أصحاب الأعمال ، أن تتجه هذه الاستثمارات إلى النقصان . هناك ظاهرة مناقضة لتلك الظاهرة التى تحدثت عنها الآن ، وهى العائد المناقض لرأس المال ، هذه الظاهرة يمكن أن تحدث إذا احتجتم مثلا إلى زراعة أراض ضعيفة . لايوجد بين هذه الظواهر ظاهرة واحدة تبدو حاسمة من حيث الـكم .

وهناك عامل ثالث محتمل ، وهو اختفاء مناطق لم تدمج بعد فى نظام المجتمع الصناعى . والعامل الأخير قد يكون انتفـاء وجود الصناعات الجديدة التى تيسر عملية النمو الفعلية . إننا إذا وصلنا إلى مرحلة لا تـكون فيها صناعات جديدة أصلا ، فإن نمواً كثيفاً واستخداما أفضل لوسائل الإنتاج ، وتغييراً للصناعات القديمة القائمة ، كل هذه الأمور قد تظل محتملة الوقوع ، ولـكن مما لا جدال فيه أن النمو الذى يقوم على مجرد التنظيم العلمى للصناعات القديمة قد يكون أصعب من النمو الذى تدعمه الصناعات الجديدة ، ولو للسبب الآتى الذى يبينه سوفى M.Sauvy ان خلق صناعات جديدة يسمح باستيعاب عمال إضافيين ، فى حين أن النمو عن طريق التنظيم العلمى للصناعات القديمة يترجم فى أغلب الأحيان بطريقة مباشرة ، بنقص فى الأيدى العاملة المستخدمة .

وعلاوة على هذه العوامل الاقتصادية البحتة فى بطء النمو ، يجب أن ندرج بعض الظواهر التى تقوم عند حدود الاقتصاد والاجتماع ، والتى تحدثنا عنها كثيراً ، دون أن نستطيع بالضبط تقدير مداها . إن إحدى هذه

الظواهر هى ما نسميها بالجمود المتزايد للهيا كل . إنها قد تعود إلى ضخامة رؤوس الأموال المستغلة فى عدد من المؤسسات ، وقد تمنعنا من أن نوقف دون وقوع كارثة نشاط مؤسسة كبيرة ، أو حتى أن نحدد إنتاجها بصفة حديثة .

وعامل آخر قد يكون اختفاء أو ندرة الأرباح الاستثنائية . فلما كانت الأرباح تسترد باطراد عن طريق القوانين الضرائبية للدولة ، فإن الدافع للانتاج ، والدافع للخلق والتجديد ، قد يضعفان . وقد يكون بوسعنا أن نضيف أيضاً أنه من الوجهة النفسية ، كلما زاد ثراء المجتمع زاد عدم اكتراثه بالنمو . هذه الظاهرة هى نقيض العامل الذى قمت بتحليله فى المقام الأول : تعميم الاتجاه الاقتصادى . إن مما لا جدال فيه أنه عند ما يتقدم العقد بالرأسمالية ، فإن الناس يصبحون أكثر رأسمالية ، وأكثر تقديراً للحسابات وأكثر ميلا إلى تنظيم أعمالهم بطريقة علمية ؛ ومن جهة أخرى ، فعند ما يرتفع مستوى المعيشة ، إذا كان الهدف الذى تسعى إلى تحقيقه المجتمعات الاقتصادية الحديثة قريب التحقيق ، فإن كبار منشئى الصناعة أمثال روكفلر أو رينو يختفون ، ويظهر نموذج آخر من الناس يمكن أن يكون أقل ميلا إلى التغييرات والابتكارات ، والتجديدات اللازمة للنمو . وأخيراً فإن عمليات نقل الأيدى العاملة ، التى تمثل أحد العوامل الضرورية فى النمو ، تزداد صعوبتها باطراد . فإذا لخصنا هذه الملاحظات استطعنا أن نقول : إن عوامل الإنتاج تصبح باطراد أقل حركة كلما زاد تقدم المجتمع الصناعى .

لقد سبقت كل هذه الحجج . إنها ليست مقنعة تماماً ، إذا ما واجهناها بالخبرة التاريخية . إن تحرك عوامل الانتاج ، فى الوقت الحاضر ، يعتبر فى الولايات المتحدة ، التى حققت أكبر تقدم فى المجال الصناعى ، أكثر تقدماً منه فى بلدان أوربا ، الأمر الذى يثبت على الأقل ، أنه ليست هناك علاقة مباشرة بين مرحلة النمو وتحريك عوامل الإنتاج . ومن جهة أخرى فمن

المحتمل، حتى فى الولايات المتحدة ، أن يكون تحرك عوامل الانتاج سائراً نحو النقصان .

فى خلال النمو تزداد نسبة السكان العاملين فى القطاعين الثانى والثالث ، وفى نفس الوقت يختفى أحد عوامل النمو ، مادام الانتاج لكل فرد من العمال فى القطاع الثانى أو الثالث يفوق مثيله فى القطاع الأول . وتؤثر إذن سرعة نقل القطاع الأول الى القطاعين الآخرين بطريقة مباشرة فى معدل النمو الكلى . وفيما يتعلق بقطاع خاص ، فمن البديهى أن يتعلق معدل النمو بالمستوى الذى أمكن الوصول اليه . ان البلد الذى ينتج مليون طن من الصلب والذى ينتج منه مليونين ، بعد عام أوعامين ، سيكون قد نما بنسبة ١٠٠٪ وعلى العكس ، فان البلد الذى ينتج ١٠٠ مليون طن من الصلب وينتج منه عشرة ملايين زيادة بعد عامين ، لايحقق غير نمو بنسبة ١٠٪ . كلما كانت الاقتصاديات قائمة على نظم حديثة وكلما كانت الصناعة هى مجال نشاطها ، سار معدل النمو نحو النقصان ، ولا يعنى هذا أن خطوات التقدم قد أصابها النقصان من ناحية الكم المطلقة . ومن جهة أخرى فان القطاعات التى تتطور والمنتجات التى تزداد ليست هى نفسها فى مختلف المراحل .

إننى لا أدعى قياس العوامل الدافعة أو المعوقة للنمو ، ولكننا اذا واجهنا الجانبين الأول والثانى من المسألة ، فقد أجدنى مدفوعاً الى القول بأن العوامل الدافعة هى الأقوى . إننى أضيف على الفور بأن الأمر يتعلق برأى لايمكن إثباته. فلكى نثبت صحة الحكم ، يجب أن يكون باستطاعتنا تقدير آثار العوامل المختلفة . ولكنه من المستحيل إمكان عزلها فى المجال المجرد لأنه ليس هناك حساب ممكن لفاعلية الموقف الاقتصادى المنتشر فى الريف ، ولا نستطيع أن نعزلها فى الواقع المادى ، لأننا لن نجد على الإطلاق حالتين متشابهتين تماماً باستثناء عامل واحد ، ومن ثم ضرورة عزل هذا العامل الأخير . من حقكم إذن أن تفسروا انطباعى على أنه ناتج

عن تفصيلات أيديولوجية . فربما فى مثل هذه الحال ، لايمكن أن تتجنب تدخل بعض التفصيلات الأيديولوجية .

إن هاتين السلسلتين من التحليلات تتيح وجود وجه ثالث للمشكلة هو أهمها جميعاً . فلكى يواصل الاقتصاد تقدمه ، يجب أن يوضع العاملون فى الاقتصاد وسط ظروف تسمح لهم باتخاذ القرارات اللازمة للنمو ، يجب أن يكون هناك ما يدفع أصحاب الأعمال إلى الاستثمار . ولكن قد يحدث أن تكون الظروف الاقتصادية غير دافعة لأصحاب الأعمال على الاستثمار . ولكى نستخدم عبارات تكنيكية ، إذا افترضنا أن قرارات الاستثمارات تتعلق بالعلاقة بين معدل الفائدة والناتج الحدى لرأس المال ، فإننا نتصور حالات لايكون فيها نمو ، على الرغم من جميع العوامل الدافعة التى سردتها ، وذلك ببساطة لأن قرارات الاستثمار قد شلت بسبب العلاقة بين عاملين اقتصاديين . ولكى تدركوا معنى الحالة المجردة التى ذكرتها الآن ، فما عليكم إلا أن ترجعوا الى ماحدث فى فرنسا قرب عام ١٩٣٠ : لقد طالت الأزمة لأن تصرفات الحكومات أدت إلى جعل العلاقات بين مختلف الأسعار فى حال جعلت أصحاب الأعمال يجدون مصلحة فى الاستثمارات . إن خلق ظروف اقتصادية تساعد بالفعل على حدوث النمو أمر يرجع إلى الحكومات فى أغلب الأحيان . وعلى ذلك فاننا نستطيع أن نتصور أنه فى اقتصاد قائم على ميكانيكية السوق ، فإن ظروفا معينة تطرأ لايوجد معها نمو ، لأن قرارات الاستثمارات لم تتخذ بقدر كاف .

إن الأمر الحاسم فى المشكلة التى نواجهها قد يكون السؤال الآتى : هل يؤدى النمو إلى خلق حالة يصبح معها الناتج الحدى لرأس المال غير كاف بالنسبة لسعر الفائدة على النقود ، ونتيجة لذلك لا تتخذ معها قرارات الاستثمارات ؟ لقد كان هذا إلى حد ما هو رأى كينز Keynes فقد كان يعتقد أن النمو الاقتصادى يرمى من تلقاء نفسه إلى خلق حالات لايجد معها أصحاب

الأعمال دافعاً كافياً للاستثمار : ولم يخرج من ذلك إلى أن النظام لايستطيع أن يعمل ، ولكن لن يكون بوسعه أن يعمل إلا باضافة مستمرة لاستثمارات الدولة ،لإخفاء عدم كفاية الاستثمارات الخاصة .

وبعد عشرين عاماً ، نرى أنفسنا مدفوعين لا إلى إنكار احتمال وجود حالة مثل التى واجهها كينز Keynes ، وإنما إلى عدم التسليم بأن الحالة التى كانت موجودة عام ١٩٣٠ كانت نتيجة للنمو نفسه . فبعد عشرين عاما ، وعلى مستوى أعلى من النمو ، لم تظهر قلة كفاية الاستثمارات هذه . إن ركود السنوات القريبة من عام ١٩٣٠ الذى حل بطريقة جزئية بالاقتصاد الأوربى ، أدت إليه أسباب متعددة ، ليس لدى وقت لتحليلها هنا ، ولكنه لم يكن النتيجة الكاملة ، حسب تعبير ماكس فيبير Max Weber ، للنمو البحت والبسيط . هناك سبب يجعلنا نتصور أن هذه المراحل الانتقالية للركود من الممكن ، لا أقول أن تلغى ، ولكن أن تخفض ، فى الحدود التى يكون فيها علماء الاقتصاد الحاليون أعرف بالظواهر الاقتصادية من زملائهم منذ عشرين عاماً . إننا إذا تقبلنا تفاؤل علماء الاقتصاد الذين يقولون بأن علاج كينز من شأنه إعادة التوظف الكامل والنمو ، فهناك أسباب تجعلنا نتقبل أن مراحل الركود ستكون أقل وأقصر . لا ينبغى أن ننسى — ولكننا سنخرج من نطاق التحليل الاقتصادى البحت — أنه إذا كانت المجتمعات الغربية قادرة على على تخفيض مدة مراحل الركود وصرامتها فإنها بكل تأكيد أقل قدرة على تحمل الأزمات التى حدثت منذ ثلاثين عاما : إن المجتمعات الرأسمالية الحديثة كما تطورت ، لا تستطيع أن تقبل معادلا لأزمات القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، الأمر الذى يعنى ، بطريقة معينة ، أنه لن يكون هناك أزمة كبرى مع ملايين العاملين ، ولكنه يعنى أيضاً أنه قد تكفى أزمة حادة لكى يتخلى الحكام عن ميكانيكية السوق ويختاروا التخطيط .

فلكى يتغير نظام اقتصادى أو يختفى ، ليس من الضرورى أن يصبح

عاجزاً عن مواصلة سيره، يكفى أن يصبح عاجزاً عن تحمل بعض الظواهر المرتبطة به . إننا إذا كنا نؤكد أن الأزمات لا يمكن فصلها عن الاقتصاد غير المخطط ، فان هناك من الأسباب ما يجعلنا نعتقد أن المجتمعات الغربية مقدر لها أن تقترب باطراد من النظام المخطط ، وذلك ببساطة لأن الأزمة التى كان من الممكن أن تقبل فى الماضى على أنها تتصل بصميم الأمر ، لم تعد كذلك اليوم .

لقد تعدينا ، فى نفس الوقت ، الظواهر الاقتصادية البحتة أما الآن ، فان التجربة تتيح ، فى رأيى ، أن نؤكد أنه فى جميع الاقتصاديات الوطنية التى كانت ضحية للركود ، فان هذا الركود كان نتيجة تاريخية لمسببات مادية متعددة ، وليس بحال نتيجة حتمية للنمو .

لقد كانت فرنسا فى رأسماليتها وفى تقدمها الصناعى أقل شأنا من ألمانيا وبريطانيا ، أو الولايات المتحدة ؛ لقد كان ركود فرنسا من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٩ نتيجة لعوامل متعددة ، فى المجال الاقتصادى والمجال الاجتماعى : عدم زيادة السكان ، سياسة نقدية تبقى على الأسعار الفرنسية فوق مستوى الأسعار الخارجية ، علاقة أسعار تخنق الدافع إلى الاستثمار ، الخ . . . ان الركود الفرنسى يذكرنا بأنه لا توجد حتمية تقدم كوارث ، فالأمر يتعلق بالناس فى استخدام أو عدم استخدام وسائل النمو . إن مثل هذه الظواهر تبرر فوق ذلك نظرية شلل نظام رأسمالى معين ، الشلل المحتمل ، الذى سنحلل بعضاً من أنماطه ، فى المجال التاريخى والمجال الاجتماعى — الاقتصادى ، وليس نظرية التدمير الذاتى للرأسمالية .

ولنتحدث قليلا عن نظرية التدمير الذاتى فى اقتصاد من النوع السوفيتى: هل النمو الذى يسير على الأسلوب السوفيتى يرمى إلى شل حركة نفسه ؟ مادام الاقتصاد السوفيتى اقتصادا مخططا ، فاننا لا نتصور أن النمو المخطط من شأنه أن يشل حركة نفسه . إن الأمر يرجع الى القائمين على التخطيط

فى تحديد قيمة الانتاج القومى الذى سوف يستثمرونه. ان الأمر يرجع إليهم فى توجيه الاستثمارات إلى أى ناحية . إن المعادين للنظام السوفيتى فى وسعهم أن يقولوا بأن توجيه الاستثمارات سيكون سيئاً فى جميع مراحل النمو السوفيتى ، ولكنهم لا يستطيعون أن يقولوا إن توزيع الاستثمارات فى مرحلة النضج سيكون أسوأ منه فى المرحلة الابتدائية . أولا وقبل كل شىء فان نظرية التدمير الذاتى للنظام السوفيتى عن طريق النمو تبدو أنها تقوم على غير أساس . فبالفعل ، لا يمكن أن تكون هناك نظرية للتدمير الذاتى للنظام السوفيتى فى المجال الاقتصادى البحت ولقد حاولت ، من الوجهة الاقتصادية ، أن أوضح لكم أن الصورة المثالية لرأسمالية تحطم نفسها بنفسها صورة لا يمكن تخيلها ، وسأقول كذلك إن الصورة المثالية لاقتصاد مخطط يحطم نفسه بنفسه صورة لا يمكن تخيلها . ولكن فى الحالتين ، يوجه السؤال الآتى : ما هى التغييرات الاجتماعية التى يؤدى إليها النمو ؟ وما هو أثر هذه التغييرات الاجتماعية فى النظام الاقتصادى نفسه ؟ سأحدثكم اليوم قليلا عن المشكلة فى الاتحاد السوفيتى .

فى خلال المراحل الابتدائية للنمو ، كان عدم اكتراث المخططين لاختيار المستهلكين يكاد يكون كاملا . كان القائمون على التخطيط يميلون إلى تجاهل تفصيلات المستهلكين السوفييت ، لأن رغبات هؤلاء المستهلكين كانت كبيرة بالنسبة لمعدل المنتجات المعروضة لدرجة أن كل ما كان معروضاً فى بلاد السوفييت كان يجد مشتريا . ولكن مع سير النمو زادت الدخول الموزعة على المستهلكين وأصبح لدى المستهلكين السوفييت إمكانيات أكبر للاختيار . ومنذ ذلك الحين ، أدرك المخططون السوفييت بدورهم مشكلة التصريف ، مشكلة تكييف الإنتاج مع رغبات المواطنين السوفييت . ولكن تكييف الإنتاج مع اختيار المستهلكين هو المشكلة الأساسية للاقتصاد المسمى بالاقتصاد الرأسمالى ، وما دام وقت الدرس قد انتهى فلن أستطيع أن أختم حديثى إلا بهذه الفكرة البسيطة : إن عدم الاهتمام بالتوفيق بين الإنتاج

والاستهلاك لم يكن تيسيراً نابعاً من النظام السوفيتى فى حد ذاته ، ولـكنه لازم للمرحلة الإبتدائية للنمو . إن عدم ضرورة التوفيق بين ما ينتج وما يرغب فى شرائه المستهلـكون يرجع فى الواقع إلى أنهم كانوا يركزون الاستثمارات فى مجال الصناعة الثقيلة ، وأن جزءاً كبيراً من هذه الاستثمارات كان يستهدف تغذية استثمارات جديدة . وابتداء من اللحظة التى ننتج فيها للمستهلك ، ينبغى أن نوفق بين ما ننتجه وبين تفضيلات المستهلـكين ونصبح مضطرين إلى إدخال الحساب الاقتصادى ، لـكى نعرف ما هى أكثر الاستثمارات إثماراً حسب ميول أذواق المستهلـكين . هذه نقطة سوف يقترب بها الاقتصاد السوفيتى ، مع سير النمو ، من الاقتصاد الغربى ، على الأقل من الوجهة الاقتصادية[1] .

لو كان لدى الوقت الـكافى لحاولت أن أوضح لـكم ، أنه مع سير النمو ، فان الاقتصاد الغربى سيمتص بعض العناصر المساة اشتراكية ، وأن الاقتصاد السوفيتى سيمتص بعض العناصر المساة رأسمالية ، الأمر الذى لا يعتبر دليلا ، مرة أخرى على أن هذه البلدان لن تستمر فى تصارعها وتنافسها .

---

(١) يبدو أن القادة السوفييت يعدون العدة لمقاومة هذا الاتجاه . فحسب برنامج المؤتمر الثانى والعشرين سيظل الاستهلاك جماعياً إلى حد كبير . إن الدولة هى التى تملى على الأفراد ما يجب أن يستهلـكوه . إن برنامج الحزب الشيوعى ، الصادر فى ١٩٦٢ ، يتوقع أن ترتفع نسبة الدخول التى توزعها الدولة بطريقة إدارية إلى ٥٠ ٪ عام ١٩٨٠ من مجموع الاستهلاك .

الدرس الخامس عشر

تحويل الاقتصاديات الأوربية إلى الاشتراكية

فى الدرس قبل الأخير ، قمت بتحليل ومناقشة نظرية التدمير الذاتى للرأسمالية وتوصلت إلى نتيجة متفائلة . لقد أيدت النظرية التى تقول بأنه ليس هناك سبب ، بالرجوع إلى صورة مثالية ، يجعل الشلل التدريجى مصيراً للنمو فى نظام يقوم على الملكية الخاصة وميكانيكية السوق . ولقد اصطدمت هذه النتيجة بتشككم ، على ما يبدو ، لأسباب مختلفة أود أن أشير إليها : السبب الأول يندرج تحت المجال النفسى . يكفى أن نعبر فى فرنسا عن رأى متفائل يتعلق بفرنسا حتى نعتبر مناقضين لما تعارف الناس عليه . ولكن هناك أسباباً أخرى . إن لدى الجميع منا تقريباً صورة عن تحول المجتمعات الصناعية ، من الرأسمالية إلى الاشتراكية . وسواء أكنا ماركسيين أم لم نكن ، فإننا مشبعون بالصورة التاريخية للماركسية . إن أية نظرية توحى بصورة معارضة ، تصطدم فى الحال باعتراضات . إننا جميعاً نحتفظ فى خيالنا بفكرة العائد المتناقص لرأس المال . إننا نبدأ من الرأى الذى يقول بأنه مع سير النمو ، تقل فرص الاستثمارات المفيدة ، مادامت أهم الاستثمارات قد تمت بالفعل . ونحن نثير الحالة التى قام بدراستها ريكاردو Ricardo وهى حالة التربة ؛ فاذا واصل السكان زيادتهم فوق رقعة من الأرض لا تتسع ، فاننا بالتدريج سوف نستخدم فى الزراعة أراضى أقل خصباً . وسوف يكون من الضرورى توفير كمية متزايدة من رأس المال للحصول على نفس الناتج . وصحيح أن قانون تناقص الغلة ينطبق فى عدد معين من الحالات ، ولكننى كنت قد أكدت أن هناك ميكانيكيات أخرى يمكن

أن تتحرك فى الاتجاه المضاد . وأخيراً فان الملاحظات التى بحثتها كانت ترجع إلى صورة مثالية لرأسمالية تتجدد بصفة خالصة بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وميكانيكيات السوق ، وكنت قد استبعدت الظواهر الاجتماعية التى تصاحب النمو .

يستحيل على أن أقوم بدراسة تفصيلية للتغييرات الاجتماعية التى تصاحب النمو الاقتصادى . (سوف أخصص دروسى فى العام القادم لدراسة هذه الظواهر) . كل ما سأفعله الآن هو الاقتراب من الواقع المادى ، وأن أقوم بدراسة التحولات التى تتم فى المجتمعات الأوربية الغربية . لا أحد يستطيع أن يثبت ، بحجج علمية ، أن نمو الولايات المتحدة فى سبيله إلى وقف حركته نفسها ، عن طريق النظام نفسه . وعلى النقيض من ذلك فان البعض يتصورون أن النمو يبطؤ فى المجتمعات الأوربية ويجدون لهذا البطء علاقة بالتغييرات التى تمر بها المجتمعات الأوربية[1] .

سأقوم اليوم ببحث بعض التغييرات التى تعتبر مميزة للمجتمعات الرأسمالية ، وسوف أتساءل عن أسباب هذه التغييرات ، وعن أثر هذه التغييرات فى النمو . إننى سأقوم بدراسة خمس مجالات خاصة : الأسواق الفائرة أو اللائحة القانونية للمؤسسات : هيا كل الاقتصاديات الأوربية ؛ التشريع الاجتماعى والضرائبى ؛ نمط السير ، وأخيراً ، العلاقات بين مختلف الوحدات الاقتصادية . إن هذا السرد ليس شاملا ، ولكنه يضم التغييرات المعترف بها فى العادة أكثر من غيرها .

---

(١) فى عام ١٩٦٢ كان النمو الذى يعتبر متأخراً موجوداً فيما وراء الأطلنطى .

١ ـ الأشكال القانونية

إن أكثر التغيرات تميزاً للمجتمعات الأوربية هى تأميم كثير من المؤسسات . إن التأمينات تهم جزءاً كبيراً من الاقتصاديات ، وهى أكبر فى فرنسا ، وبريطانيا منها فى بلجيكا وألمانيا . إن الأمر لا يتعلق بحركة جارفة نحو الشكل العام ولكن الواقع أن عدداً ضخماً من المؤسسات الكبيرة أصبح اليوم ملكية عامة .

فى أغلب الأحيان ، لم تحدث هذه التأميمات الصناعية نتيجة أسباب تكنيكية . فى ظروف نادرة ، كان التأميم ضرورة حتمتها مقتضيات اقتصادية بحتة . إن أوضح حالة وأبسطها هو التعدين فى انجلترا . لم يكن فى الإمكان إعادة تنظيم مناجم الفحم الحجرى فى بريطانيا بطريقة علمية متى ظلت هذه المناجم مقسمة بين عديد من صغار الملاك . ولكن فى أغلب الأحيان كان التأميم نتيجة لأسباب لا تتصل بالمجال التكنيكى أو الاقتصادى ، وإنما تتصل بالمجال النفسى أو السياسى : إن مؤسسة رينو Renault كان من الممكن تماماً أن تظل ملكية خاصة . إننا لكى نعثر على الميكانيكية التاريخية التى تؤدى من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة ، يجب علينا أن ندخل فى الاعتبار وقائع اجتماعية . ليس من المهم كثيراً ، زيادة على العلم البحت أن نعرف ما إذا كانت الظاهرة المحددة اجتماعية أو اقتصادية ، ولكن من المهم بالنسبة للعلم والسياسة ، أن نعرف إلى أى مدى يمكن تجنب هذه الميكانيكية . والأسباب النفسية والسياسية التى أدت إلى التأميمات ليست أسباباً عارضة ، انها مرتبطة بأسباب عميقة ، دون أن نستطيع أن نقول إنها حتمية . إن كل نظام مؤسسة خاصة ذات اتساع كبير يخلق عند العاملين اقتناعاً بأن الأرباح تلعب دوراً ضخماً ، وعلى ذلك فمن الظلم أن يستفيد عدد ضئيل من الأفراد من عمل الجميع . إن العداء الموجه لملكى المراكز الصناعية الخاصة الهائلة لا يمكن تجنبه ما دام لا يوجد فى بعض البلدان ،

أو ، على أى حال ، لأنه لا يقر فيها المطالبة بالملكية الجماعية . ليست هذه المطالبة أقل حدوثاً وهى ليست عرضية . إن من الطبيعى أن تتأثر المجتمعات الرأسمالية باطراد بالمطالبة العمالية لاقامة الملكية الجماعية ، ولذلك عند ما يمتزج النظام الرأسمالى بالديمقراطية السياسية فى نظام تتجاوز فيه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ومنافسة الأحزاب السياسية ، فمن المحتمل ، فى غمار المنافسة على تولى السلطة ، أن تلجأ الأحزاب من آن لآخر إلى حجة التأميم وتحاول أن تقنع العمال أن أساس بؤسهم يكمن فى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وفى مرحلة الأزمات الاقتصادية أو الحروب ، فإن المطالبة بالتأميم تلقى تأييداً . إننا سنسميها ، بطريقة غريبة ، إصلاح البناء ، ربما لأنها ، فى الواقع ، لا تغير البناءات ، ولكن يوجد هنا مرة أخرى وهم راسخ يكاد يكون مما لا مفر منه أن تتصور العمالة أن تغير لافتة الملكية يغير الجوهر ، حتى ولو لم يتغير تنظيم العمل .

ومن المحتمل أن يؤمم جزء من الصناعة بسبب هذه الظواهر الديمقراطية والنفسية ، ولكننا لا نلاحظ ميلا جارفاً نحو تعميم الملكية العامة فى المجتمعات الرأسمالية الأوربية من أجل هذا السبب . أما فيما يتصل بالملكية ، فان الرأى العام محافظ بشدة ، على الأقل فى قطاعين : القطاع الزراعى وقطاع التجارة الصغيرة والصناعة الصغيرة . وعلى ذلك فاذا كانت هناك أسباب تدعو لوجود حركة نحو تأميم بعض المؤسسات الضخمة ، فهناك أيضاً حركة ، سياسية وديمقراطية ، ضد التأميم عند ما يتعلق بملكية الأرض ، عند ما يكون هناك فلاحون مالكون يفلحون الأرض . إن الرأى العام فى أى مكان تملك فيه طبقة الفلاحين الأرض ، سيكون معادياً لأنصار الملكية الجماعية .

ونتيجة لذلك ، فان ما يهدد النمو ، ليس ميكانيكية تركيز الملكية بين عدد قليل من الأيدى ؛ إنما هى الإرادة الديمقراطية عند الملايين من

صغار الملاك ، من فلاحين وتجار وصناع ، فى الإبقاء على عاداتهم وعدم التكيف مع التقدم التكنيكى . إننا لا نلاحظ فى المجتمعات الغربية ، وبخاصة فرنسا ميكانيكية تركيز الملكية الصناعية ، أو التجارية أو الزراعية ، ثم تدخل الدولة . إن ما يحدث ، هو تأميم بعض المراكز الصناعية ، مع الإبقاء على الملكية الخاصة فى القطاع الزراعى والتجارى وفى مجال الصناعة الصغيرة . ومن الممكن (وليس من المؤكد) أن مزج المؤسسات الصناعية العامة ذات النطاق الواسع ببعض المؤسسات الصغيرة ، يكون قليل الملاءمة للنمو . وبهذا الافتراض ، فان الميكانيكية التى تؤخر النمو قد تكون هى أيضا التى تضع الاشتراكية . إن الاشتراكية قد لا تكون النتيجة الحتمية للرأسمالية ، ولكنها وسيلة للتغلب على المقاومات التى تعترض النمو والناتجة عن نظام الملكية الخاصة .

٢ — هياكل الاقتصاديات الأوربية

قد اخترت كلمة هيكل لأنها شائعة الاستعمال ، وإننى أستأذنكم فى ألا أخوض فى تحليل مفهومى عن المعنى الذى يتضمنه . إننى أقصد بالهيكل توزيع مختلف المناشط أو مختلف الصناعات داخل الوحدة الاقتصادية ؛ وفى المقام الثانى ، اتساعات المؤسسات ، وفى المقام الثالث خصائص السوق التى تنتج من العلاقات بين البائعين من جهة ، والمشترين من جهة أخرى ، وأخيراً العلاقات بين البائعين والمشترين .

لقد رأينا أن حصة القطاعات الأول والثانى والثالث تتغير فعلا خلال عملية النمو . إن حصة الصناعة وحصة الزراعة ، من القيمة الكلية المنتجة كل عام ، تتغيران بسبب تقدم المجتمع الصناعى . هل تؤدى هذه التغيرات إلى التقليل من سهولة النمو فى نظام الملكية الخاصة والسوق ؟ هل الاقتصاد الذى يستوعب فيه القطاع الثالث أكثر من نصف الأيدى العاملة يتعرض

للشلل أكثر من الاقتصاد الذى لا يستوعب فيه القطاع الثالث سوى ١٥ أو ٢٠ ٪ من الأيدى العاملة ؟

لم يوضع السؤال على الإطلاق بهذه الألفاظ : إن أحداً لا يرى بوضوح لماذا كان تغير علاقات الأهمية بين القطاعات يمارس تأثيراً معيناً فى معدل النمو . والشىء الصحيح هو أن زيادة الدخل الجماعى تؤدى إلى توزيع مختلف الدخول الفردية . ينتج عن ذلك أنه ابتداء من نقطة معينة فإن النمو الاقتصادى لن يتم فى شكل زيادة للصناعات الأولية أو الثانوية ، وإنما فى شكل زيادة للخدمات . من المفهوم أننا عندما نقارن بين اقتصاد يتطور فى القطاع الثالث وبين اقتصاد يتطور فى القطاع الثانى ، فإننا نلاحظ ظواهر مختلفة . أما فيما يتعلق بالقوة الاقتصادية ـ العسكرية ، فإن الاقتصاد الذى يتطور تبعاً لتفضيلات الأفراد فى مجتمع ذى توزيع متباين للدخول سوف يتضمن بطئاً معيناً فى نمو الصناعات الأساسية ، بل وربما بطئاً فى نمو الصناعة بصفة عامة ، وتطوراً للخدمات أكثر من متناسب . ولكن لماذا قد تتعرض ميكانيكية السوق للشلل بسبب تغير توزيع المناشط فى الكل الاقتصادى ؟ إنه يبقى فقط فى المجتمع الذى بلغ فيه النمو مستوى معيناً ، إن نشاط المجموع يرجع إلى عدد ضئيل من الصناعات المركزة تركيزاً شديداً .

ولنتناول حالة الولايات المتحدة الأمريكية حيث يستخدم أكثر من نصف الأيدى العاملة فى القطاع الثالث . إن الوضع يرجع إلى نشاط بعض الصناعات الكبرى ، صناعات البناء ، والسيارات ، والمنتجات أو السلع المعمرة (ثلاجات وتليفزيون) . إن الاقتصاد الذى يكون جزء كبير من الأيدى العاملة فيه موزعاً فى القطاع الثالث ، ولكن الشرط اللازم للرخاء فيه يكمن فى بعض الصناعات ، هذا الاقتصاد ربما كان أكثر عرضة للإصابة عند الأزمة منه فى المراحل الأخرى . إنى أقول ربما لأن الدليل على ذلك

لم يقدم بعد . وحسب التجربة ، فإن أكثر الفترات عرضة للخطر ربما وقعت بين الحربين : فمنذ الحرب الثانية ، الأمر الذى أثار الدهشة العامة ، وبخاصة دهشة الرأسماليين ، مرت أكثر من عشر سنوات دون أن تحدث أزمة كبرى . إن النجاح يمكن تفسيره بطرق مختلفة ، كما كان فى الإمكان تفسير الفشل . إذا رجعنا إلى التجربة ، فاننا قد لا نستطيع حتى أن نؤكد أن الاقتصاد الأمريكى اليوم أكبر عرضة للأزمة مما كان عليه منذ عشرين عاماً . بل إننا نميل إلى الاعتقاد بأن التوزيع المتفاوت للدخول قد قلل من احتمال الإصابة .

أما عن اتساع المؤسسات . فلن أقول غير كلمة واحدة . لأننى أشرت إليها مرات عديدة : يكاد الرأى العام اليوم يجمع على أن المؤسسات المركزة غير ضارة بالنمو . إنها حتى لو كانت تستقطع فوائد احتكارية ، فانها تدفع عجلة الإنتاج أكثر من غالبية المؤسسات الصغيرة . ومع افتراض أن المؤسسات الكبرى ، بسبب سيطرتها على السوق ، لا تؤدى إلى الإنتاج الأعظم الذى تنطوى عليه المنافسة الخالصة . فانها على المدى الطويل ، لايمكن اعتبارها عقبة فى طريق النمو ؛ بل إن ما قد يعوق التطور ليس إلا الإبقاء على عدد كبير من المؤسسات سيئة التجهيز ، لصالح النظام الديمقراطى أو للمؤسسات الصغيرة الإضافية التى قد تعرقل التطور .

إن العنصر الثالث فى الهيكل هو ما نسميه بتنظيم السوق . لقد رأى عدد كبير من علماء الاقتصاد ، ومنهم فى فرنسا السيد ج مرشال M . j . Marchal ، أن تنظيم السوق فى فرنسا ، فى القرن العشرين يختلف اختلافاً جوهرياً عما كان عليه فى القرن ١٩ . إن العمال اليوم ، وأصحاب الأعمال ، تجمعهم نقابات ، وتقلبات الأسعار تنعكس من نقطة إلى أخرى فى المجتمع بسرعة كبيرة . ربما لم يعد هناك اذن بناء فردى وإنما بناء جزئى

لايدع مجالا لغير الحركات الكلية للأجور أو الأسعار . ويتضمن هذا الوصف جانباً من الحقيقة حتى لو كان يبسط الحقيقة تبسيطاً كبيراً ، ولكن فيم سيكون البناء الجزئى ، وفيم سيكون انتقال الحركات من نقطة إلى نقطة داخل الوحدة الاقتصادية ، عائقين بصفة جوهرية للنمو ؟ إننا نستطيع أن نتصور علاقات بين أصحاب العمل والعاملين تحددها عقود جماعية دون أن يكون فى ذلك عامل حاسم للتخلف ؛ إن عامل التخلف قد يرجع إلى تأثير هذا البناء فى تحريك وسائل الإنتاج أو المنافسة . لنفترض أن أرباب المهن المنظمين يتقاسمون السوق ، وأن النقابات العمالية تعارض فكرة أقصى إنتاج ، الأمر الذى يحدث فى بعض الأحيان ، عندئذ قد تنشأ ظواهر بلورة وتحديد من شأنها أن تعرقل التوسع . يجب استغلال التأثير المضاد الذى يمكن أن يكون لتخفيف صراع الطبقات على الإنتاج . إذا اجتمعت الظاهرتان : التنظيمات المهنية القوية والصراعات الطبقية الشديدة ، كما يحدث فى بعض الأحيان فى فرنسا ، فان الظروف تصبح معوقة للنمو . ليست اشتراكية الاقتصاد فى حد ذاتها ، بالمعنى العام للفظ ، عامل نمو ، ولكن البناء الجزئى فى رأى علماء الاقتصاد لا يمثل هو الآخر فى حد ذاته عائقاً فى سبيل الامتداد .

ولنتناول حالة بريطانيا التى سوف نبحثها بتفصيل أكثر فى الدرس القادم . إن السكان يملكون مساحة من الأرض الصالحة للزراعة لا تسمح إلا بتغذية نصف السكان . والإنجليز مضطرون إما إلى زراعة أراض فقيرة؛ أى صرف رأس مال أكثر للحصول على نفس الإنتاج ، وإما إلى شراء الغذاء من الخارج . وإن المتشائمين ليخشون أن يزداد سوء ظروف تبادل المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية[1] . ليس هناك إذن مجال للإنكار أنه من الواجهة التاريخية يمكن أن تكون هناك أسباب لبطء

---

(١) بالفعل ، فعند إعادة البناء ، اشترت بريطانيا المنتجات الغذائية التى تحتاج إليها بأسعار زهيدة للغاية .

النمو فى بعض البلدان . ولـكن مرة أخرى ، فان الاقتصاد الذى بلغ درجة معينة من النضج ، لا يثير من تلقاء نفسه حتما أسبابا للبطء .

٣ ــ التشريع الاجتماعى والضرائبى

إن قوانين الأمن الاجتماعى والضرائب التصاعدية لا يمـكن تجنبها من الناحيـة الاقتصادية ، ولـكنى قد أقول إنهما ، من الناحيتين السياسية والاجتماعية ، لا يمكن تجنبهما ، ابتداء من درجة معينة للامتداد ، فى مجتمع رأسمالى ممتزج بالديمقراطية السياسية. لو أن المجتمع السوفيتى كان يدخل شكلا من الديمقراطية السياسية ، لا ضطر إلى إدخال نظام ضرائب تصاعدية . إن الضريبة التصاعدية على الدخل قد يكون من المستحيل تجنبها عندما تـكون هناك منافسة على السلطة داخل المجتمع .

لقد قيل فى أغلب الأحيان إن الضريبة التصاعدية تعوق التوسع الاقتصادى لأن تفاوت الدخول دافع للتوسع الاقتصادى . إن أول نوع من التباين مرتبط بتقلب الأجور . يبدو فى الواقع أن تباينا معيناً فى أجور العمال حسب الإنتاج يكون دافعاً للنمو ، وذلك بتطبيق المبدأ ، السوط والجزر ، الذى نسميه فى لغة الاقتصاد « الجزر » La carotte . وحتى هذه القضية العادية لا تـكون صحيحة إلا بطريقة عامة جداً ، ففى بعض الهيئات الصناعية فإن هذا التباين فى الأجر حسب المجهود لم يعد ممكنا .

ويتصل النموذج الثانى من التباين بالدخول بالغة الارتفاع . إننا اذا أكدنا ، كما يفعل المحافظون عن طيب خاطر ، ضرورة عدم استقطاع جزء أكبر من اللازم من الدخول المرتفعة حتى يظل أصحاب الأعمال مدفوعين إلى تحقيق الحد الأقصى من الإنتاج ، فاننى أكون متشككا بما فيه الـكفاية ، إننى أشك أن استقطاع ٥٠ أو ٦٠ ٪ من الدخول الفردية لمديرى غالبية المؤسسات الصناعية الرأسمالية يقلل حافزهم إلى العمل . والاستقطاع الذى

يكاد يكون كليا فى بريطانيا (١٩ شلنا ، ٦ بنسات على كل جنيه) لا يشجع بالتأكيد على بذل المجهود ، ولكن الأمر هنا يتعلق بحالة قصوى . أما فرنسا حيث لا يتعدى المعدل ٥٥ أو ٦٠ ٪ فانى لا أشعر أن الظاهرة تؤثر تأثيراً ملحوظاً فى موقف رجال الصناعة وأصحاب الأعمال ورجال المال . يشاع كذلك أن تقليل التباين بين الدخول يقلل حجم الادخار . إن الحجة قد تتضمن جانباً من الحقيقة ، غير أن النتيجة ليست شلل النمو بسبب نظام ضرائبي تصاعدى ، إنما تحقيق الادخار يتم بطرق أخرى . إن الادخار الفردى ، المباشر والادارى ، يلعب فى الواقع دوراً متزايداً فى تمويل الاستثمارات ، الأمر الذى لا يستلزم استحالة النمو ولا البطء الحتمى للنمو .

٤ — نمط السير

إننى أفكر فى الظروف العديدة التى تحدد فيها الأسعار ، بطريقة ادارية أو تحكمية عن طريق الدولة ، أى عن طريق الموظفين . إننى أفكر فى أن قيام القرارات الفردية للادخار تقلل بصفة متناقضة حجم الاستثمارات وتوزيعها . إن العلاقة مع ذلك قائمة بين قرارات الأفراد وتوزيع الموارد . إن كون الأفراد يشترون هذه السلعة وليس تلك ينعكس على توزيع الاستثمارات .

وتتضمن المجتمعات الغربية جزءاً كبيراً من التمويل الذاتى ، أو فلنسمه الادخار الاجتماعى . ولكنها مجرد خرافة بحتة تلك التى تقول بأن رأسمالية القرن التاسع عشر كانت تتحدد بدائرة معينة من الادخار — الاستثمار : إن الادخار الفردى ، ثم القرارات الفردية على سوق رءوس الأموال يحددان قيمة الاستثمارات أو توزيعها . إن هذه الصورة للاقتصاد الحر لم تعكس الحقيقة على الاطلاق . لقد قيل كثيراً إن الادخار فى سبيله إلى أن يصبح اجتماعيا ، بينما كان فردياً فى القرن التاسع عشر . يوجد جانب من الحقيقة فى هذا الاعتراض البسيط ، ولكن تطور الاقتصاد الألمانى فى القرن التاسع عشر قد تضمن ظواهر من التمويل الذاتى ، من تجميع المدخرات الفردية عن

طريق الهيئات العامة يمكن مقارنتها بالظواهر التى نشاهدها اليوم . صحيح أن التمويل الذاتى للمؤسسات وفائض الميزانية يقومان بدور متزايد فى تحديد قيمة الاستثمارات وتوزيعها فى أوربا . صحيح أن نمط سير الاقتصايات الرأسمالية، فى هذا الصدد ، يشبه ما كنا نتخيله تحت اسم الاقتصاد الاشتراكى . صحيح أن الدول تشعر اليوم بأنها مسئولة عن سير الاقتصاد ولا تستطيع أن تقبل ركوداً عميقا . وبهذا المفهوم فان الاقتصاديات الرأسمالية الغربية تتضمن بعض الميكانيكيات التى أعتدنا أن نعتبرها ذات طبيعة اشتراكية ، ولكن هذه الميكانيكيات كانت موجودة فعلا بطريقة جزئية فى العصر الذى نعتبره ، بالقياس للماضى ، أزهى عصور الرأسمالية .

هذه الميكانيكيات الجديدة لا تمنع النمو . ففى الحدود التى يكون فيها التمويل الذاتى وفائض الميزانية عاملين حاسمين فى حجم الاستثمارات يتوقف حجم الاستثمارات هذا ، وبطريقة غير مباشرة ، سرعة النمو ، على القرارات التى تتخذها المجموعة . يوجد خطر فى النظام الديمقراطى من أن يكون الناخبون مهتمين فى العادة بالأمور العاجلة أكثر من اهتمامهم بالآجلة ، وأن يميلوا إلى تفضيل معدل ضعيف للاستثمارات ، ولو أدى ذلك إلى إبطاء النمو ، الأمر الذى قد يثير التساؤل عن التوافق بين الديمقراطية السياسية وسرعة النمو . ولكن الحكومات ، وهى فى أغلب الأحيان أكثر فطنة مما نتصور ، قد توصلت إلى وسائل غير مباشرة لزيادة قيمة الاستثمارات دون أن تخبر الناخبين بذلك . إن أحد الأمثال الواضحة هو عرض حسابات الميزانية الفرنسية : إننا نعرض فى كل عام أرقاما عن عجز فى الميزانية بطريقة استبدادية مقبولة . حدث مرة واحدة فى تاريخ الجمهورية الثالثة أن أعلن وزير المالية أن تحت يده فائضا ، فكانت النتائج وخيمة لدرجة أنهم أصبحوا لا يكررون التجربة مرة أخرى . حتى فى الديمقراطية ، إذا قمنا باستغلال جهل أو حسن استعداد رجال السياسة والصحفيين ، فاننا نتوصل إلى زيادة حجم الادخار الذى تقره الجماعة .

٥ ــ العلاقات بين الوحدات الاقتصادية

إن التغيير التقليدى ، ذلك التغيير الذى كتبت عنه مجلدات عديدة ، هو تمزق السوق العالمية . لقد تم هذا بطريقتين :

أولا : توجد اليوم سوقان عالميتان بدلا من واحدة . إن مختلف بلدان العالم لم تعد مرتبطة بعضها ببعض ، وخاصة بالاقتصاد الأوربى أو الأمريكى ، بواسطة عملة يمكن تحويلها ومبادلات بين الأفراد . هناك السوق الغربية من جهة ، ومن جهة أخرى سوق عالمية ذات أهمية متزايدة تربط بلدان أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى والصين . ومن الممكن أن نطلق عليها اسم سوق عالمية مثل السوق الغربية ما دامت تشتمل منذ الآن على تبادلات منظمة فى تقدم منتظم . إن من الواضح ، والمعقول والحق ، أن تجتهد السوق العالمية الشيوعية فى سبيل توسيع حصتها من المبادلات الكوكبية . وتسود المرحلة الحالية من التاريخ العالمى بطبيعة الحال المنافسة القائمة بين السوقين العالميتين بغية ضمان أكبر حصة ممكنة من التجارة مع الدول غير المنحازة .

وفى غمار هذه المنافسة ، تتمتع السوق العالمية الشيوعية ، فى الواقع ، ببعض الميزات . فبفضل إخفاق الزراعة السوفيتية ، فإن روسيا أو الكتلة السوفيتية تستطيع أن تشترى الغذاء والمواد الأولية من بلدان مختلفة من العالم ، فى الوقت الذى تعرقلت فيه السوق الرأسمالية العالمية بسبب النجاح ــ الفشل الذى أصاب الزراعة الأمريكية ، التى لديها فائض لا تستطيع أن تعطيه ، لأنه قد يقلب الأسواق ، ولا تستطيع أن تبيده لأن ذلك قد يبرهن على أن الرأسمالية بلا بطون ، ولا تستطيع أن تلغيه ، ما دام الفلاحون يرغبون فى مواصلة الإنتاج .

ولكى تكون لدينا صورة حية لضرر النجاح هذا ، أو لفائدة الفشل ، يكفى أن نرجع إلى الخطاب الذى ألقاه السيد ميكويان فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى إذ قال : لا شىء يوضح الصيغة المالتسية Malthusianism للاقتصاد الرأسمالى ، أكثر من حاجة الاقتصاد الأمريكى إلى تخفيض المساحة المنزرعة عدة ملايين من الهكتارات ، فى حين أن الاقتصاد السوفيتى ، وهو فى أوج تقدمه ، قرر زراعة ٣٠ مليون هكتار إضافية . ومما لا جدال فيه ، أنه عند ما يكون الإنتاج ضعيفاً فاننا نزرع هكتارات إضافية ، وعند ما يكون الانتاج قوياً ، ولا نستطيع أن نبيع المنتجات ، فاننا نضطر الى خفض المساحة المنزرعة . وفى غمار المنافسة فى المبادلات مع البلدان غير المنحازة ، فان التعارض بين الاقتصاد السوفيتى والاقتصاد الأمريكى يعمل بطريقة غريبة ومنطقية فى صالح النظام السوفيتى — وربما ليس فى صالح المستهلك السوفيتى ، ولكن هذا موضوع آخر .

لقد تمزق النظام الرأسمالى العالمى لسبب آخر : لم تعد هناك قاعدة ذهبية ولم تعد العملات قابلة للصرف أو التحويل ، وأصبحت المبادلات تتحدد جزئياً عن طريق الادارة . وفى مجال المبادلات الخارجية ، يوجد نوع من التنظيم الاشتراكى . إن أول تمزق للسوق العالمية يرجع بطبيعة الحال إلى وجود نظام شيوعى أو سوفيتى فى جزء من العالم . والتمزق الثانى يعود إلى ظواهر متعددة أولها الحروب ، التى بإثارتها لتغيرات عنيفة ، أحرجت موقف الاقتصاديات القائمة على المبادرة الفردية . فمنذ اللحظة التى لا نتقبل فيها تعاقب الركود والرخاء ، والتى نريد فيها أن نبقى على الاستمرار الدائم للتوظف الكامل ، عندئذ يتمنى الحكام أن يكون بوسعهم أن يفصلوا بين السوق الوطنية والسوق العالمية وإحداث تضخم فى إناء مقفل . ومع ذلك فى النطاق الأوربى والغربى بأكمله ، فإن الاتجاه الحالى يهدف إلى إشباع جزئى لحرية التجارة الخارجية . إن قاعدة التبادل الذهبية لا تساوى القاعدة

الذهبية التى كانت قائمـــة قبل عام ١٩٤٤ ، ولـكنها لا تستبعد انتشار مبادلات عالمية .

ترى هل هذا النوع من العلاقات العالمية ، التى تهيمن عليها القرارات الادارية بطريقة جزئية ، هو عائق للنمو ؟ بالنسبة للتصوير المثالى لتقسيم كامل للعمل فان التمزق المزدوج للسوق العالمية يعتبر عائقاً للنمو بلا جدال . إننا نقلل الحد الأقصى للإنتاج ، كما يحسبه بعض علماء الاقتصاد ، إذا حدث بالفعل ، أن منعنا قانون تقسيم العمل من التطبيق ، ولـكن ، إذا كان فصل السوق الوطنية عن السوق العالمية يسمح بالابقاء على الاستمرار الدائم للتوظف الـكامل ، فليس من المستبعد أن يكون هذا النظام نسبياً دافعا إلى الازدهار ، بمثل نظام القاعدة الذهبية الحر ، مع تعاقبات متزايدة .

تلك هى التغيرات التى تعارف الجميع على اعتبارها التغيرات الرئيسية ، التى طرأت على الاقتصاديات الأوربية فى القرن العشرين ، وبوسعنا الآن أن نعيد إلقاء السؤالين : هل تتطور هـــذه الاقتصاديات الأوربية نحو الاشتراكية ؟ هل يؤدى تطور هذه الاقتصاديات إلى الشلل ؟ .

فيما يتعلق بالسؤال الأول ، فاننا سنتناول أحد الخلافات التى يفضلها أصحاب النظريات ، والأساتذة ورجال السياسة . ولنقل بصفة عامة التى يفضلها المثقفون إنه خلاف شفوى فى الواقع . فـكل شىء يتعلق بما نتفق على تسميته بالاشتراكية . إذا كانت الرأسمالية هى التصور المثالى للسوق الخالصة فاننا نـكون بعيدين عنها ، ولـكن بهذا المفهوم لم تكن هناك رأسمالية على الإطلاق . إن بوسعنا من وجهة النظر المادية ، أن نقول إن عدداً معيناً من القيم التى تعتبر قيما رأسمالية وعدداً معيناً من الميكانيكيات التى تعتبر ميكانيكات اشتراكية قد تحققت بالفعل أو استخدمت فى المجتمعات الأوربية . إن ميكانيكيات سير النظام والاشراف الجزئى على التجارة الخارجية ، واشتراكية الادخار ، وتأثير الدولة فى حجم الاستثمارات إنما هى ظواهر

نسميها فى اللغة العادية ظواهر اشتراكية . وبهذا المفهوم فان الاشتراكيات الأوربية تعتبر بطريقة جزئية اقتصاديات اشتراكية ، وإننى أعتقد فى الواقع ، أن أسبابا اقتصادية وسياسية ، وبخاصة سياسية ، ستجعل الاقتصاديات الأوربية تخضع باطراد لتأثيرات من هذا النوع . أما فيما يختص بالتغييرات أو التعديلات التى كان يطلق عليها تعديلات اشتراكية ، والتى تحققت فى المجتمعات الغربية ، فهى عديدة . لقد انخفض تباين الدخول ، وأصبحت النقابات العمالية حرة نسبيا ، وانتشرت المجادلات عن الأوضاع العمالية بين النقابات العمالية ونقابات أرباب المهن ، وأصبحت الضرائب التصاعدية حقيقة واقعة ، وأصبحت قوانين الضمان الاجتماعى مقبولة من جانب الرجعيين ، وبمعنى آخر فان عدداً معينا من المطالب الاشتراكية التى كان ينادى بها منذ خمسين عاما ، أصبحت اليوم حقائق تعترف بها الرأسمالية المتعلقة .

هناك حدان لهذه الاشتراكية : ليست هناك ملكية جماعية معممة ، وهناك نطاق واسع لميكانيكية السوق . ولكى يتوصل الحكام إلى جعل المحكومين يقومون بعمل ما لا يريدون عمله ، فان على الحكام أن يلجأوا إلى الحيلة والمهارة والنفاق ، الأمر الذى يعقد عمل الحكام ويعطى ضمانات للمحكومين . إن الأمر يتعلق بمعرفة ما إذا كنا نفضل إعطاء تسهيلات للحكام على حساب المحكومين : سؤال يمنع من الفلسفة السياسية بوسعنا أن نظل نمعن التفكير فيه الى ما لا نهاية . إن المؤكد هو أن هذه الاشتراكية الفعلية ، فى أغلب الأحوال ، لم تثر تحمساً ولم ترض العمال إرضاء كاملا وتتضمن حدوداً ضيقة .

لقد ظلت المؤسسة تقوم على تنظيم مستبد . وسواء أكانت خاصة أم عامة ، فانها لا تتضمن المساهمة الأدبية أو الروحية من جانب العمال فى المؤسسة وفى المجتمع ، وهى مطلب أساسى للمذهب الاشتراكى . إن

ما كان يعتبر بغيضاً فى نظر الاشتراكيين ولا يمكن تقبله ، هو ألا يشعر آلاف العمال أنهم يعملون من أجل أنفسهم عند ما يعملون فى مؤسسة كبرى . ولكن ، وربما كان هذا هو الفشل الرئيسى للتحويل الجزئى نحو الاشتراكية ، وربما للتحويل الكامل نحو الاشتراكية ، أن نفسية العمال ، أى موقفهم من المؤسسة والشركة فى مجموعه ، لايبدو أنه تغير تغيراً أساسياً . إن العامل فى فرنسا ما زال يشعر أنه «معزول» ، وحتى فى الدول الإسكندينافية أو البريطانية ، حيث حقق هذا النوع من النصف اشتراكية أفضل نجاح ، فان الشعور بالمساهمة يعتبر ضعيفاً .

ان التنظيم التحكمى للمؤسسة يبدو للأسف مرتبطاً بجوهر التنظيم الحديث ذاته . إن التنظيم التحكمى لا يمنع أن يقوم القادة بمناقشة المستخدمين فى أحوال العمل ، ولكن يكاد يكون من المستحيل ادخال الديمقراطية الانتخابية داخل المؤسسة ، ويكاد يكون من المستحيل اشعار العمال أنهم يديرون المؤسسة بأنفسهم . ولم يثبت فوق ذلك أن العمال ، فى مجموعهم ، لديهم الرغبة فى المساهمة الفعلية فى إدارة المؤسسة . إذا كنا نتفق على أن نطلق صفة « رياسى » على هذا التنظيم الذى يكون مديرو المؤسسة فيه فنيين فى الادارة ، وليسوا مهندسين وإنما رجالا لديهم موهبة الادارة والتنظيم ، فان جميع المؤسسات الصناعية فى عصرنا ، فى أوربا الغربية وربما فى جميع الدول الرأسمالية أو الشيوعية المتطورة ، تقوم على تنظيم «رياسى» . ومن ثم فان المشكلة تكون بصفة خاصة نفسية أو أدبية ؛ ومتى يتقبل العمال هذا التنظيم على أنه تنظيم أدبى ، جائز وعادل ؟ متى يرفضونه ؟ إنها اللحظة التى يستطيع فيها تغيير الوعى وحده أن يدل على تغيير واقعى فى مؤسستين متشابهتين : الأولى تقوم على الملكية الخاصة ، والثانية تقوم على الملكية العامة ، فان دخول المديرين واحدة بالتقريب ، وتحكم المديرين

يكاد يكون واحداً ، ولكن العمال فى الحالة الأولى يشعرون أن المؤسسة ملك لعدد ضئيل من الأفراد ، وفى الحالة الثانية يشعرون أن المؤسسة ملك لهم . ولكن بوسعنا أن نقول أيضاً ان التغير يعتبر أساسياً ، ما دام يتناول الطريقة التى يتصور بها الأفراد عملهم وعلاقاتهم مع المديرين . إن الاقتصاد المجرد عندئذ يصادف بعض المشكلات الإنسانية والاجتماعية .

إن السؤال الثانى الذى وجهته فى بداية هذا الدرس كان الآتى : هل التغييرات التى طرأت على سير الاقتصاديات الأوروبية الغربية تعتبر دافعة أم عائقة للنمو ؟ لقد أعطيتكم إجابة مؤقتة عن كل باب من الأبواب التى بحثتها . وفى الدرس القادم سأستأنف المشكلة على مستوى أكثر مادية ، بخصوص مجتمعين أوربيين ، ألا وهما : فرنسا ، وبريطانيا .

الدرس السادس عشر

بطء النمو

لقد حللت فى الأسبوع الماضى بعضاً من التغييرات التى تطرأ على الاقتصاديات الغربية ، والتى يمكن أن نطلق عليها اقتصاديات اشتراكية ، نظراً لأن المعنى الذى أعطيته لهذه الكلمة كان محدداً وملزماً . هذه التغييرات كانت تتصل بقيم وميكانيكيات اجتماعية . ومن بين هذه القيم كان الحد من التباينات فى توزيع الدخول ، وإعادة توزيع الدخل عن طريق الدولة ، وتخصيص فترة العمل ، وتنظيم نقابات حرة قادرة على مجادلة نقابات أصحاب الأعمال . ومن بين هذه الميكانيكات أيضاً كان يوجد تثبيت بعض الأسعار ، والرقابة الإدارية الجزئية على التجارة الخارجية ، وبخاصة مسئولية التوظف الكامل ، نظراً لأن الدولة تضع فى اعتبارها أن من واجبها أن تمنع عدداً كبيراً من الأفراد أو الآليات من البقاء معطلة لا عمل لها .

وقد ختمت حديثى بالسؤال الآتى : إلى أى مدى تكون هذه التغييرات التى يمكن أن نطلق عليها تغييرات اشتراكية دافعة للنمو أو معوقة له ؟ إنكم بالفعل تتذكرون أن المشكلة العامة هى أن نعرف إلى أى مدى تؤدى هذه التغييرات التى تتحملها الاقتصاديات الغربية المسماة رأسمالية ، إلى أى مدى تؤدى هذه التغييرات إلى وقف النمو وشل حركته ، أو إلى بطئه . وإذا نحن رجعنا إلى العوامل المجردة للنمو التى ذكرتها منذ بضعة أسابيع ، فأى نتيجة يمكن أن نستخلصها من التغييرات التى لفت نظركم إليها ؟

إن العامل الحاسم الذى كنت أعتبره جوهرياً هو ، كما تتذكرون ، موقف العاملين فى الاقتصاد ، الموقف التكنيكى ، الحساب الاقتصادى المحكم ، وروح التجديد . إلا أن التغييرات التى يقال عنها اشتراكية ليس لها تأثير مباشر فى موقف الاقتصاديين ، وعلى أكثر تقدير فإن هذه التغييرات ربما تميل إلى الحد من الرغبة فى التجديد عند أصحاب الأعمال . وفيما يختص بالعمال فان التغييرات التى تكلمنا عنها يمكن أن تؤدى ، فى أحوال معينة ، إلى تقليل « الحافز » الدافع إلى العمل ، فى الحدود التى يكون فيها اختلاف الأجور منخفضاً ، سواء أكان ذلك إراديا أم غير إرادى . وفى البلاد التى تحولت من النظام الاقتصادى الغربى إلى النظام الاقتصادى السوفيتى فان نطاق الأجور قد اتسع على الفور . إن المخططين السوفيت يعتبرون عدم المساواة فى المكافأة بين القاعدة والقمة ، أو على أقل تقدير بين الأجراء ، هو من العوامل الدافعة للانتاج . وبالقدر الذى تسترد به القوانين الضرائبية التصاعدية قدراً كبيراً من أرباح المؤسسات ، فان الدافع إلى الخلق الاقتصادى يمكن أن يضعف نتيجة لأقل مجهود يبذل فى سبيل تجميع الأرباح . وقد تؤدى التغييرات ذات الطابع الاجتماعى أيضاً الى آثار معينة بالنسبة لجملة الادخار المتوافر .

ولنحاول تلخيص الحجج الشائعة لكى نثبت أن الرأسمالية تصف الاشتراكية بأنها أقل ملاءمة للنمو :

١ — إن الهيكل الاجتماعى ، وتنظيم الإنتاج ، قد يكونان أكثر تبلوراً مما هما عليه فى رأسمالية بحتة . وقد يكون من الصعوبة بمكان تغيير الأهمية النسبية لمختلف قطاعات الاقتصاد وتقييد تنظيم الإنتاج ، وزيادة توسع المؤسسات فى نظام تحاول القوانين الاجتماعية فيه حماية الأفراد ضد ظروف المعيشة .

٢ — إن النشاط المحدد للنقابات ، من ناحية ، وعدم وجود روح المبادرة عند أصحاب الأعمال ، من ناحية أخرى ، يؤديان إلى إبطاء النمو .

٣ — إن النسبة المئوية للاستثمارات بالنسبة للدخل القومى تكون في نظام من النوع السوفيتى ، أكثر ارتفاعاً منها فى اقتصاد من النوع الأوربى ، الأمر الذى يؤدى بالفعل إلى معدل نمو أكثر ضعفاً فى هذه البلدان .

كل هذه الحجج ليست تافهة ، ولكن لم تثبت صحتها على الإطلاق ، يوجد فى أوروبا غير السوفيتية دولة نجد فيها النسبة المئوية للاستثمارات بالنسبة للدخل القومى لا تقل عما هى عليه فى الدول السوفيتية ، هذه الدولة هى النرويج ، وهى إحدى الدول التى تحولت أكبر تحول إلى الاشتراكية ، ومن بين الدول التى كان النمو الاقتصادى فيها سريعاً فى القرن العشرين ، نرى السويد ، وهى الدولة الأوربية التى قد تعتبر أكثر اشتراكية من غيرها .

هذان المثلان قد يثبتان أنه لا توجد علاقة حتمية بين النسبة المئوية للاستثمارات ، بالنسبة للدخل القومى ، وشبه الاشتراكية القائمة فى الاقتصاديات الرأسمالية .

وأنا لا أود هنا أن أناقش بطريقة مجردة ، أريد إذن أن أتناول الحالتين اللتين تساقان لدعم نظرية بطء النمو ، حالة بريطانيا ، وحالة فرنسا على الأخص ، وهى حالة مثالية لعلماء الاقتصاد الذين يرغبون فى تحليل ظواهر بطء النمو .

إن بريطانيا وفرنسا ، وبصفة عامة ، مجموعة بلاد أوربا الغربية ،

قد تطورت منذ عام ١٩١٤ بخطوات أبطأ من الولايات المتحدة ، وبسرعة أبطأ من الاتحاد السوفيتى منذ عام ١٩٢٨ (من وجهة النظر الصناعية على كل حال) .

ولهـذا البطء فى النمو أسباب مباشرة محددة من الوجهة التاريخية لا ترجع إلى العوامل العامة للضعف الرأسمالى التى نلجأ إليها عادة . رأت فرنسا وبريطانيا أن نموهما يأخذ فى البطء بسبب الحرب (بالنسبة الى الولايات المتحدة) .

وإذا تمشينا مع الخطوط البيانية للنمو فى الفترة من ١٨٩٠ — ١٩١٣ فاننا نلاحظ أن المستوى الذى تحقق فعلا فى عام ١٩٢٩ كان يمكن أن يتحقق فى عام ١٩٢١ : فالحرب العالمية الأولى قـد سببت تأخراً مداه ثمانى سنوات . ويعتبر الاقتصاديون هذا التأخر تأخراً كبيراً ، ولـكن إذا رجعنا إلى الحضارات السابقة للصناعة ، فانه كان من الإعجاز أن تـكاليف حرب لا مثيل لها مثل حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ لم تسبب من وجهة النظر الاقتصادية إلا تأخراً لعدة سنوات .

إن إيجاد دول جديدة ، من ناحية أخرى ، أحيطت بحدود اقتصادية فى وسط أوربا ، هذا الإجراء كان من وجهة النظر الاقتصادية قليل الفائدة . فلم يكن منطقياً أن تزداد الوحدات فى عصر تتطلب فيه وسائل الإنتاج وحدات كبيرة . ومن ناحية أخرى فان فرنسا ، وبريطانيا على وجه الخصوص ، كانتا قد فقدتا فى أثناء حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ بعض الأسواق الخارجية . وفى بريطانيا ، هبطت بعض الصناعات ، التى كانت قد اختفت أسواقها الخارجية ، خلال فترة ما بين الحربين كلها تقريباً : ان تحولات سريعة جداً ، فى المواقف الخارجية ، يمكن أن تظهر بسبب بطء النمو ، فى الحدود التى تـكون فيها الاقتصاديات أبطأ من أن تتـكيف مع التغييرات . وخلال السنوات التى

تبعت حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ مباشرة كانت الاهتمامات النقدية تتفوق على اهتمامات النمو . وعند ما نحاول أن نتذكر المفاهيم التى كانت تسيطر على العقول فى السنوات التى تلت حرب ١٩١٩ ، وعند ما نقارنها بالأفكار الاقتصادية التى كانت سائدة بعد حرب ١٩٤٥ ، فاننا نشعر تقريباً أننا بصدد عالمين مختلفين .

إن عالم ما بين ١٩١٩ — ١٩٢٦ كانت تسيطر عليه مشكلة التضخم ، وكذلك الرغبة فى إنشاء نقد سليم . إن الاقتصاديين المحترفين كانوا يعتبرون أن واجب الحكومة هو ضمان قيمة العمل . أما فيما يختص بالنمو ، فان أصحاب الأعمال أو العمال كانوا سيتكفلون بأنفسهم . وفى بريطانيا ، فى الفترة ما بين ١٩١٩ — ١٩٢٩ ، فان الاهتمام السائد لم يكن فقط الحصول على نقد سليم ، بل على نقد تكون قيمته مساوية لما كانت عليه قبل الحرب . إن الاهتمام الوحيد ، أو على الأقل الاهتمام السائد للتوازن النقدى ، يمكن أن يكون غير ملائم للنمو . فاذا كنا نهدف قبل كل شىء إلى التوازن النقدى فاننا نخاطر بتخفيض الاستثمارات ، سواء أردنا ذلك أو لم نرد . إن أسهل طريقة ، ولكنها أخطر طريقة ، والتى تقوم على تخفيض الطلب الكلى ، مؤداها تخفيض الاستثمارات ، الأمر الذى يؤدى حتما إلى بطء النمو . وأخيراً فان فترة ما بين الحربين قد تميزت ، فى عدد كبير من الدول ، بتباين بالغ فى نوع الحركات التى حدثت بين الفترة من عام ١٩١٩ — ١٩٢٩ من ناحية ، وبين ١٩٢٩ — ١٩٣٨ من ناحية أخرى . وسألفت نظركم إلى حقائق معروفة جيداً ، ولكنها ضرورية ، لكى نفهم ما نسميه بالأزمة الاقتصادية الفرنسية .

إذا كان بطء النمو الفرنسى يرجع مباشرة إلى البناء الاقتصادى ، فلن يكون هناك من سبب لكى تقوم فترتان على نفس هذه الدرجة من الاختلاف القائم بين فترتى ١٩١٩ — ١٩٢٩ ، والفترة بين ١٩٢٩ — ١٩٣٨

إن الأرقام الحقيقية للدخل القومى بين ١٩٢٨ — ١٩٢٩ بالنسبة لدخل عام ١٣١٩ ، كانت فى بريطانيا ١١٣ ، وفى المانيا ١٠٩ ، وفى فرنسا ١٢٤ ، وفى السويد ١٢٩ ، وفى الولايات المتحدة ١٦٦ . وإذا ناسبنا هذا الدخل القومى الحقيقى بعدد السكان ، فإننا نحصل على دخل قومى لكل فرد من السكان ، وهو فى عام ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ بالنسبة إلى عام ١٩١٣ : ١٠٥ ، ١٠٢ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٤ . وهذا يعنى أنه فى عام ١٩٢٩ فإن الدخل القومى الفرنسى ، لكل فرد من السكان كان قد ازداد منذ ماقبل الحرب ، بنفس السرعة التى تم بها فى السويد ، وهى نتيجه تفوق مثيلتها فى دول أوربية غربية أخرى ، وهى نتيجة تدعو إلى الرضا فى حد ذاتها . وإذا نحن تناولنا رقم الانتاج الصناعى ، فاننا نحصل بالنسبة لهذه الدول ، فى عام ١٩٢٩ ، على الأرقام الآتية : ١٠٦ ، ١١٨ ، ١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٧٢ . وبمعنى آخر ، فان الإنتاج الصناعى الفرنسى كان قد زاد أكثر من الثلث فى فترة ما قبل الحرب وفى عام ١٩٢٩ .

ولنتأمل الآن أرقام عام ١٩٣٧ — ١٩٣٨ ، أولا من ناحية النسبة المئوية للدخل القومى لعام ١٩٢٨ — ١٩٢٩ ، ثم النسبة المئوية لعام ١٩١٣ . فيما يختص بالنسبة المئوية لعام ١٩٢٨ — ١٩٢٩ فان الأرقام كالآتى : بريطانيا ١١٩ ، ألمانيا ١١٩ ، فرنسا ٨٨ ، السويد ١٣٥ ، الولايات المتحدة ٩٨ . وأما النسبة المئوية ، بالنسبة لعام ١٩١٣ فهى : ١٣٥ ، ١٢٩ ، ١١٠ ، ١٨٨ ، ١٦٣ . وفيما يختص بالانتاج الصناعى ، فان الأرقام تسير على نفس المستوى . إن الانتاج الصناعى الفرنسى فى ١٩٣٨ لم يزد عن ٨٦ فى مقابل ١٠٠ عام ١٩٢٩ وقد كان الرقم ١١٩ بالنسبة لعام ١٩١٣ .

يرجع تأخير النمو الفرنسى بصفة أساسية إلى الأحداث التى وقعت بين عام ١٩٢٩ — ١٩٣٨ وليس نتيجة الركود الدائم للاقتصاد الفرنسى فيما بين الحربين . وليست أسباب الاختلاف بين فترتى ١٩١٩ — ١٩٢٩ ، ١٩٢٩ — ١٩٣٨ بطبيعة الحال ، عوامل بناء ، إذ أن هذه العوامل متشابهة فى العشر السنوات الأولى والثانية .

إن التأخر الأساسى فى نمو الاقتصاد الفرنسى فى القرن العشرين ليس إذن نتيجة الركود الدائم . إن الفترة من ١٩٠٠ — ١٩١٣ تتيح لنا أن نلاحظ التقدم الفرنسى بنفس تدرج بلاد أوربا الأخرى وكذلك بالنسبة لعام ١٩١٩ — ١٩٢٩ . ويستوى الأمر أيضاً بالنسبة للفترة من ١٩٤٥ ١٩٥٤ . ويرجع التأخـــر الكلى للنمو الفرنسى إلى حربين وإلى أزمـة اقتصادية متلاحقة لمدة عشر سنوات ، تلك الأزمة التى قد كلفت ، فى لغة النمو الاقتصادى ، أكثر مما تتكلفه حرب من الحروب. إلى كل ما أريد إثباته بهذه الأرقام التى لا تأتى بجديد ، هو أن تفسير التاريخ الاقتصادى الفرنسى فى القرن العشرين لا يمكن أن يقتصر على معطيات ثابتة فى الاقتصاد الفرنسى أو حتى فى الاقتصاد الأوربى ، ولـكن ينبغى أن ندخل فى الاعتبار عوامل تاريخية أوسياسية تنسب إلى حد كبير ، إلى الحاكمين . إن الأخطاء الأساسية قد عرفت اليوم ، ولم يعد هناك جدل كثير فى هذه النقطة بين علماء الاقتصاد. لقد امتدت الأزمة الاقتصادية الفرنسية بطريقة مصطنعة إلى عدة سنوات من جراء السياسة التى انتهجتها الحـكومات التى أرادت أن تبقى على معدل للتبادل أصبح مستحيلا ، نتيجة للحوادث التى وقعت خارج فرنسا . وإن ما يمكن أن نستخلصه هو أن نظاما يتعلق سيره بقرارات يتخذها الحاكمون يكون عرضة للأخطاء ، مهدداً بأزمات ترجع إلى الطروف ، ومهدداً بأخطاء ترجع إلى الحاكمين . إن من الجائز إذن عنـدما نقارن بين نمو الاقتصاد السوفيتى ونمو الاقتصاد الرأسمالى ، أن ندخل فى الحساب ، ليس فقط التعرض لأزمة ، ولـكن لأزمة تزيد حدتها وطولها أخطاء الحاكمين . وعندما يعتمد النمو على قرارات صعبة تفرض شيئاً من المعرفة بالظواهر الاقتصادية فربما تـكون طريقة اختيار الرجال للحكم وعملهم فيه هما إحدى نقط الضعف فى النظم الغربية .

ولنحاول أن ننظر فى العوامل الثابتة ، التى يمكن أن نستخدمها فى تفسير البطء النسبى للنمو الفرنسى بصرف النظر عن تباين المراحل .

إن السبب الأول الذى يلجأون إليه عادة هو بطء زيادة السكان . ولا يكون هذا البطء واضحاً إذا اعتمدنا على تحليل اقتصادى مجرد . وبالفعل فان الزيادة الضعيفة للسكان تقلل من الاستثمارات الضرورية لتشغيل العمال الإضافيين . وعندما يزداد السكان فان استثمارات كبيرة تكون ضرورية لتكوين الشباب ، وتوفير الآلات الإضافية التى ستسمح بتشغيل العمال الذين يقبلون كل عام فى سوق العمل . وعلى أى حال ، فاننا نستطيع الاعتقاد بأن سكانا لا يتزايد عددهم سريعاً يجدون الفرصة لزيادة كثافة رأس المال لكل فرد من العمال . إن الذى يجعل ذلك عاملا عائقاً للنمو ، هو الآثار غير المباشرة لهذا الأمر على نفسية الناس .

إن السكان الذين يعتقدون أنهم ثابتون ، وإن الأسرة التى لا تتصور أنها ستزيد فى الجيل القادم ، يميلون إلى عدم الاهتمام بالمستقبل . وهناك سيكلوجية يطلق عليها السيكولوجية المالتسية[1] تتطور بطريقة مباشرة فى مواجهة الظروف اللازمة للنمو . ولكن لكى ينمو اقتصاد ما نمواً سريعاً . يجب أن يتعدى الاحتياجات . وينبغى أن نبدأ من فكرة أن الاحتياجات ستنشأ عن الانتاج نفسه . هناك عالم اقتصاد فرنسى يروق له أن يضرب مثلا باستاد يتسع لـ ١٠٠ر٠٠٠ مقعد : ففى فرنسا قبل أن يتقرر إنشاء استاد يتسع لـ ١٠٠ر٠٠٠ مقعد يتساءلون عما اذا كانوا سيجدون ١٠٠ر٠٠٠ متفرج فى المناسبات الكبرى . وكان من الأوفق تشييد الأستاد والتأكد من أنه سيوجد له فيما بعد العدد الكافى من المشاهدين . وإنى أدع جانباً البحث عن معرفة ما إذا كان ضرورياً أن يحضر ١٠٠ر٠٠٠ شخص مباريات رياضية ، وما إذا كانت الاستثمارات فى المنشآت الرياضية هى الأفضل. ولكن

---

(١) نسبة إلى عالم الاقتصاد الإنجليزى توماس روبرت مالتس (١٧٦٦ — ١٨٣٤) (المترجم)

لنفترض أن الأمر يتعلق بصناعة الحديد : إن تطور صناعة الحديد قد تم على أساس تقدير سابق للحاجات الحالية ، وحتى على أساس تقدير سابق للحاجات المتوقعة . وإذا لم يتقرر خلق وسائل إنتاج جديدة إلا إذا تأكدنا من وجود مشترين للسلع ، فإن النمو سيبطؤ حتما . وعندما لا يزيد السكان فإن أصحاب الأعمال يميلون حتماً إلى توجيه السؤال الآتى دائماً : هل سنجد مجالات لتصريف السلع ؟ وبذلك ينسون المبدأ الأول الذى يقول إن الإنتاج نفسه يخلق القوة الشرائية . ولكى نجد قوة شرائية قادرة على أن تمتص البضائع الجديدة ينبغى أن تكون لدينا الشجاعة على أن نتقدم إلى الأمام ، وأن ننتج قبل أن نتأكد من وجود مجالات للتصريف .

والعامل الثانى فى البطء الذى نلاحظه فى حالة فرنسا هو توزيع السكان العاملين .

رأينا فى مرات عديدة أن النمو الاقتصادى فى المجتمعات الصناعية يفترض نقل العمال من القطاع الأول إلى القطاعين الثانى والثالث . إذن ماذا حدث ؟

— من وجهة نظر الأيدى العاملة المستخدمة ، أثناء النصف الأول من القرن العشرين ، فإن عدد الزراع قد قل ، وقد هبط فى فرنسا بنفس السرعة ، وفى الواقع كان هذا الهبوط أسرع مما حدث فى معظم بلاد أوربا الغربية الأخرى. إن عدد السكان الزراعيين العاملين كان يصل إلى ٨,٢٠٠,٠٠٠ فى عام ١٩٠١ وهبط إلى ٥,٢٠٠٠,٠٠ فى عام ١٩٥٤ ، أى إنه انخفض ثلاثة ملايين شخص، ويعتبر هذا نقصاً هائلا . إن عدد السكان غير الزراعيين زاد إذن ثلاثة ملايين شخص تقريباً . ولكن هناك تتدخل ظاهرة غريبة : إن الأيدى العاملة قد زادت زيادة بسيطة . إن الأيدى العاملة فى الصناعة عام ١٩٠١ فى ٨٧

مقاطعة كان ٦٫٢٠٠٫٠٠٠ ، وفى عام ١٩٥٤ فى ٩٠ مقاطعة ، كانت الأيدى العاملة فى الصناعة تبلغ ٦٫٩٠٠٫٠٠٠ . وبمعنى آخر فإن الأيدى العاملة فى الصناعة لم تزد سوى ٧٠٠٫٠٠٠ عامل فى نصف قرن . وذهب بقية السكان العاملين الذين نقلوا من الزراعة إلى القطاع الثالث .

لماذا إذن كان الوضع هكذا ؟ نستطيع أن نناقش هذا ، ولكن هذا التوزيع للأيدى العاملة المستخدمة هو دون شك الحدث الرئيسى . وبالنسبة للاقتصاديات السوفيتية فإن فرنسا تمثل طرف النقيض. إن الاتحاد السوفيتى عندما يحول الأيدى العاملة من الزراعة الى الوظائف غير الزراعية ، يجتهد فى تركيزها فى الصناعة ، وفى فرنسا ، فان هذا التحول حدث فى قطاع الخدمات الذى يحسن رفاهية الحياة ويجملها ، ولكن الأيدى العاملة فى الصناعة لم تزد بسرعة كافية .

وليس هذا البطء فى التحول من الزراعة إلى الصناعة مستقلا عن اختلاف المراحل التى تكلمت عنها فى بداية هذا الدرس . ولكن لسوء الحظ فإنه من المستحيل ، نظراً لعدم وجود الإحصاءات ، أن أتابع ما حدث للأيدى العاملة فى الصناعة عبر المراحل المختلفة للاقتصاد الفرنسى . ومما لا شك فيه أن التحول إلى الصناعة كان أسرع فى الفترة بين ١٩١٩ — ١٩٢٩ ، وأنه فى الفترة من ١٩٢٩ — ١٩٣٨ فإن الأيدى العاملة فى الصناعة من المحتمل أنها قد نقصت (نقص زاد من حدته القوانين التى تخفض طواعية ساعات العمل) وإذا ما قل عدد العاملين فى الصناعة ونقصت فترة عملهم ، فإن معدل الإنتاج سيأخذ فى البطء مادام لن يكون هناك عامل من عوامل زيادة الإنتاج ، سوى إنتاجية كل فرد من العمال . ولكن عامل النمو هذا يمتزج عادة بزيادة العدد المطلق للعمال فى الصناعة .

إن عامل البطء الثالث الخاص بالاقتصاد الفرنسى هو صعوبات النمو الزراعى . ففى الاتحاد السوفيتى ، نجد أن المشكلة الوحيدة فى الزراعة هى زيادة الإنتاج : ليست هناك مشكلة للتصريف . وفرنسا ذات السكان الثابتين، والتى تعتبر فى حالة اكتفاء ذاتى تقريباً من ناحية المواد الغذائية ، ماذا تفعل إذا ما أرادت الإنتاج الزراعى ؟

الاحتمال الأول : أن الإنتاج الزراعى الفائض سيصدّر .

الاحتمال الثانى : سيزيد إنتاج المنتجات الزراعية التى يطلق عليها اسم منتجات راقية ، والتى يزيد استهلاكها حسب ارتفاع مستوى المعيشة : ستنتج فرنسا غلات زراعية أقل نسبياً ، فى حين تزيد منتجات الألبان أو اللحوم . وأخيراً ، الحل الثالث ، فإنه إذا لم نستطع أن نزيد الانتاج الزراعى فسوف نخفض من الأيدى العاملة المشتغلة بالزراعة ، وسنزيد إنتاجية الأيدى العاملة الزراعية دون زيادة الوفر المطلق للإنتاج الزراعى . وبصفة عامة فان الحل الذى طبق فى فرنسا كان هو الحل الثالث .

إن الانتاج الزراعى لم يزد من الناحية العملية . إن الإنتاج الثابت تحقق بواسطة أيد عاملة متناقصة . لقد زادت الإنتاجية الزراعية . لو أن هذه الأيدى العاملة ، المتوافرة من الزراعة ، قد انتقلت إلى الصناعة ، لكان فى وسعنا تحقيق زيادة سريعة فى الإنتاج الصناعى . وبما أن هذا التحول لم يكن نحو الصناعة ولكن إلى القطاع الثالث ، فقد نتجت عن ذلك زيادة ضخمة مصطنعة فى هذا القطاع الأخير ، بالنسبة إلى احتياجات المجتمع ، ونتج كذلك عدم كفاية فى التطور الصناعى .

لماذا لم يحدث تطور الصناعة الفرنسية ، وهو الشرط الأساسى لنمو الاقتصاد الفرنسى فى مجموعه ؟ إن الاجابة ترجع فى جزء منها إلى عوامل خاصة أملتها الظروف الاقتصادية ، وفى جزء آخر إلى عوامل تتصل بالبناء الاجتماعى .

عامل من عوامل الظروف الاقتصادية ، خلال السنوات العشر التى انقضت بين عام ١٩٢٩ — ١٩٣٨ ، وضع الاقتصاد الفرنسى ، بطريقة مصطنعة ، فى ظروف لا تجعل لأصحاب الأعمال مصلحة فى الاستثمار . كانت السياسة النقدية وسياسة الأسعار تحيل مقدرات الربح إلى لا شىء تقريباً .

عامل البناء الاجتماعى : إن طبقة أصحاب الأعمال الفرنسية كانت نزعتهم إلى التجديد والانتشار وأقل منها عند أصحاب الأعمال الآخرين .

ومع ذلك ، فنى الأحوال العادية يكون الدافع الى الابتكار والاستثمار عند أصحاب الأعمال الفرنسيين كافياً لكى يعطى معدلا للنمو أضعف من مثيله فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن بنفس تدرج بلدان أوربا الغربية . وعلى النقيض من ذلك ، فإذا كان هناك رجل أعمال يقل عنده الميل إلى المخاطرة بطبعه ووجد نفسه فى ظروف تقل فيها احتمالات الربح ، حينئذ تنتشر السيكولوجية التى يميل إليها وهى السيكولوجية المالتسية . إننا نسوق الأدلة كما لو كانت هناك سوق محددة ، بصفة نهائية ، ومن المستحسن أن تقسم ، فى حين أن السوق قادرة على التوسع بلا حدود .

وعلينا ألا ننسى ظاهرة أخرى ، ترجع أسبابها إلى عوامل اقتصادية واجتماعية معاً ، وهى التركيز الهائل للصناعة الفرنسية فى عدد قليل من الأقاليم . فنى بعض أقاليم الجنوب الغربى ، أو فى اقليم بريتانى ، فإن توزيع الأيدى العاملة بين القطاعات الثلاثة يشبه التوزيع القائم فى البلدان التى نطلق عليها « نامية » . إن نسبة تتراوح بين ٦٠ — ٧٠ ٪ من الأيدى العاملة ما زالت تعمل فى الزراعة . إن تباين التطور الاقتصادى فى مختلف أقاليم فرنسا راجع فى جزء منه إلى عوامل جغرافية (تباين فى الموارد) ، وفى جزء آخر إلى عوامل إدارية وسياسية (كانت هناك مصلحة دائماً فى المجىء كثيراً إلى باريس والعمل بالوزارات) .

وأخيراً أود أن أشير إلى عامل آخر يتصل بالبناء الاجتماعى دون أن أستطيع تفسيره بطريقة كاملة : توزيع مختلف أنواع الدخول فى الدخل القومى الكلى .

إن التطور الاقتصادى الرأسمالى يفترض الزيادة المطردة فى نصيب دخول الأجراء ودخول رأس المال وتخفيض الدخول المشتركة . وتسمى دخولا مشتركة دخول التجار والملاك الزراعيين المستغلين . أو أصحاب الصناعات الصغيرة . وهى دخول تعتبر فى نفس الوقت أجوراً مادام الأفراد يعملون بأنفسهم فى المؤسسة . وتعتبر فى نفس الوقت أرباحاً مادامت القيمة التى أضيفت نتيجة لعملهم تعود إليهم . وهذه الدخول المشتركة فى البلدان الرأسمالية جميعها تنخفض تبعاً لسير التطور .

ماذا حدث فى فرنسا ؟ هذه هى الأرقام التى يعطيها أفضل بحث قام به المعهد الاقتصادى السياسى التطبيقى عن تطور الاقتصاد الفرنسى منذ قرن ونصف قرن . هذه الدخول المشتركة فى عام ١٧٨٨ . ولنقل فى نهاية القرن الثامن عشر . كانت تمثل حوالى ٥٣ ٪ من الدخل القومى . وفى عام ١٨٥٤ هبطت إلى ٤١ ٪ وفى عام ١٨٩٠ هبطت إلى ٢٨ ٪ . وفى عام ١٩٥٢ تظهر ظاهرة مدهشة : إن نصيب الدخول المشتركة يزداد ويصل إلى ٣٢ ٪ . هذه الظاهرة ، وهى بكل تأكيد استثنائية ، لاتخضع للنظرية التى يطلق عليها بطريقة دارجة النظرية الماركسية، مادامت تمثل الإبقاء على بناء ما قبل الرأسمالية . إن مدعاة الغرابة الثانية فى التطور الفرنسى هى أنه، فى عام ١٩٥٢ ، كانت دخول رأس المال الفعلى قد هبطت الى ٤,٦ ٪ من المجموع الكلى. وتمثل النسبة الضعيفة للغاية أقل من نصف الحصة الإنجليزية أو الأمريكية التى تتراوح بين ١٠ ،١٥ ٪ وفى مقابل ذلك فإن عمليات النقل الاجتماعى تمثل ١٤,٣ ٪ فى عام ١٩٥٢، من مجموع الدخول الفرنسية. وهى حصة تفوق كثيراً النسبة المئوية لعمليات النقل

التى تمت فى أى اقتصاد رأس غربى آخر . وتوضح هذه الأرقام التى تمثل توزيع الدخول الخصائص المميزة للاقتصاد الفرنسى .

ومهما يكن الهروب من دفع الضريبة . أو أخطاء الاحصائيات . ومهما تكن أسباب ضعف حصة دخول رأس المال ، فإن هذا النقص يجب أن يقلل من الدافع إلى الاستثمار والقيام بالمشروعات . ومن ناحية أخرى ، فإن نصيب عمليات النقل الاجتماعية التى تعتبر فى حد ذاتها عادلة ، تؤثر تأثيراً عكسياً فيما يعتبره المخططون السوفيت ضرورياً لتحقيق مستوى أعلى من الانتشار ، اختلاف الجهود طبقاً للجهود المبذولة .

كلما زدتم من عمليات التحولات الاجتماعية ، أى كلما زدتم من حصة الدخول التى توزع على الأفراد حسب احتياجاتهم وليس حسب أعمالهم ، خضعتم لاعتبارات أدبية ، وأهملتم اعتباراً يراه واضعو نظريات النمو أمراً جوهرياً .

أما العامل الثالث الذى لا يمكن أن ندركه من خلال الاحصائيات ، ولكننا مع ذلك ندرك جميعاً وجوده ، هو ميل الحكومات الفرنسية إلى العمل على حماية الأوضاع المكتسبة أكثر من عملها على إلزام العاملين فى المجال الاقتصادى بإحداث تغييرات .

فى نهاية القرن التاسع عشر عندما راحت الحاصلات المنتجة بأسعار رخيصة خارج أوربا ، تغزو الأسواق الأوربية ، كانت هناك عدة سياسات من الممكن اتخاذها : إحداها هى ترك المجال أمام المنافسة لإلزام الزراعات الأوربية بأن تتغير . والسياسة الأخرى كانت سن رسوم حماية ، حتى تسمح للمشروعات الزراعية باستمرار بقائها فى بنائها القائم . والسياسة التى تبنتها الحكومة الفرنسية فى نهاية القرن التاسع عشر كانت السياسة الثانية ، ولقد كانت هذه السياسة على مدى طويل ، غير ملائمة لصالح الزراع أنفسهم .

وليس فى الإمكان منع النقص المتزايد فى حصة الدخول الزراعية فى الدخل القومى . وإذا استمرت الزراعة ثابتة ، لأن لها من الوسائل ما يمكنها من المحافظة على نمط إنتاج لا يطابق العصر ، فإن الزراع أنفسهم سيكونون ضحية الخمول الذى فرضته عليهم الحماية التى يتمتعون بها . وقد يكون فى الإمكان تعميم هذه الاقتراحات . وفى خلال تلك الفترة كلها ، فان السياسة الاقتصادية التى تبنتها الحكومة الفرنسية يمكن تعريفها بأنها اقتصاد موجه محافظ . إن التناقض الحقيقى ليس بين المبادأة الفردية وعمل الحكومة ، لأن بعض أعمال الدولة تساعد على التقدم ، والبعض الآخر يعتبر تشجيعاً للخمول .

وعندما توقع الدولة عقوبات بطريقة منهجية دقيقة على المؤسسات التجارية الأكثر نفعاً ، لأن هذه المؤسسات قادرة على تأدية خدمات بأرخص سعر ، فليس لنا أن ندهش إذا رأينا مستوى النمو آخذاً فى الهبوط . لقد زادت حصة الدخول المشتركة فى فرنسا ، فى حين أنها فى جميع البلاد الرأسمالية كانت تميل إلى النقصان ، لأن جزءاً كبيراً من التشريعات الفرنسية قد خصص بانتظام لحماية المؤسسات الصغيرة .

إذا حدث ، تحت عدد معين من العمال ، أن المؤسسات لم تدفع ضريبة غير مباشرة معلومة فإن فئة من المؤسسات التى لا تكون بالضرورة أكثر المؤسسات فاعلية من غيرها والتى طبقاً لجميع الاحتمالات تكون أقل فاعلية ، هذا النوع من المؤسسات يتلقى إعانة حقيقية . وفى مرحلة توسع صناعى سريع ، تنخفض حصة الدخول المختلطة ، وترتفع حصة الدخول الرأسمالية ، سواء أكانت أرباحا أم أجوراً ، وقد لوحظت هذه الظاهرة التى لا يمكن تجنبها خلال السنوات الأخيرة .

وفى فرنسا كانت سياسة غالبية الحكومات تسير فى اتجاه مخالف لضرورات النمو المعروفة . إن فى هذا سبباً من أسباب تفاؤلى بالنسبة

للاقتصاد الحديث عامة ، وحتى بالنسبة للاقتصاد الفرنسى . إذا كان الاقتصاد الفرنسى ـ بالرغم من كل ما حدث ـ قد تقدم ، فإننا نستطيع فى النهاية أن نقول ، إنه فى وسعه فى الأحوال العادية أن يحقق المعجزات .

إن فرنسا فى الوقت الحاضر متأخرة بنسبة حوالى ٣٠ ٪ بالنسبة للحالة التى كان يجب أن تكون عليها إذا لم تحدث الأزمة الصناعية التى امتدت بطريقة مصطنعة عام ١٩٣١ — ١٩٣٨ ، وكذلك خلال سنوات الحرب . ولمدة عشر سنوات منذ الآن ، ستتدخل فى النظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الفرنسى التجربة الحاسمة ، ألا وهى زيادة الأيدى العاملة . وحوالى عام ١٩٦٥ ستكون هناك بالضرورة زيادة فى الأيدى العاملة من جهة ، فإن عدداً من العمال سيتركون الزراعة ، ومن جهة أخرى فان الأجيال العديدة لما بعد الحرب ستصل إلى سوق العمل (فى المجموع حوالى مليون عامل إضافى يجب أن تمتصهم الصناعة الفرنسية) . وإذا كان رد الفعل لأصحاب الأعمال أمام هذا المد فى الأيدى العاملة ، هو القيام بحساب عدد مليارات الاستثمارات الضرورية والقول بأنه « لم نصل بعد إلى استثمار كاف لتحديد أدوات العمال الذين يعملون من الآن فى الصناعة » . وإذا ما حدث بعبارة أخرى أن اتضح أن المؤسسات غير قادرة على استيعاب العمال الجدد ، فإن هؤلاء سيتجهون نحو القطاع الثالث ، الأمر الذى سيزيد أكثر فى تشويه البناءات الاجتماعية . هذا التطور لا يمكن أن يحدث دون أن يثير انفجاراً فى يوم ما . وإذا لم يكن هناك توسع فى الإنتاج الفرنسى يناسب زيادة الأيدى العاملة ، فإن النظام الحالى سوف يدان ، لا لأنه أكثر ظلماً من غيره ، ولكن ببساطة لأنه سيكون قد فقد الفضيلة الأولى لأى نظام حديث ، وهى القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة ، والقدرة على الخلق والتجديد .

وفى الدقائق الأخيرة الباقية سأحدثكم قليلا عن المشكلة فى بريطانيا .

تؤكد الأرقام التى أعطيتها لكم حالا أن حالة بريطانيا تختلف عن حالة فرنسا ، مادام النمو كان منتظماً على وجه التقريب فى السنوات العشرين الأخيرة . لم تعرف بريطانيا ظواهر قائمة على ظروف استثنائية كما عرفت فرنسا، ولكن معدل النمو بين الحربين كان أقل من معدل النمو فى الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة .

من أين تأتى صعوبات النمو فى بريطانيا ؟ على خلاف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، بل وحتى على خلاف معظم بلاد أوربا الغربية ، فإن بريطانيا مضطرة أن تشترى من الخارج أكثر من نصف موادها الغذائية . وإذا أرادت أن تزيد من حصة الأغذية التى تنتجها ، ينبغى أن تعمل على زراعة الأراضى التى تقل مع الزمن خصباً . وحتى لو زرعت الأراضى ذات الخصب المتناقص فسوف تظل مضطرة أن تستورد جزءاً كبيراً من الغذاء ومن ناحية أخرى فإننا لا نجد فى باطن التربة المواد الأولية الضرورية للصناعة لإعالة مايقرب من خمسين مليوناً من السكان فى الجزر البريطانية. لابد من صناعة كبيرة تكون فى حاجة إلى شراء المواد الأولية من الخارج ، ومن ثم أن تبيع لها منتجاتها الصناعية . إن بريطانيا فى حاجة دائمة إلى أسواق تصدير كبيرة . وهى تتأثر سريعاً بتقلبات الظروف العالمية والتعديلات الخاصة بالنسب القائمة بين أسعار المنتجات التى تستوردها وأسعار المنتجات التى تصدرها . إن التوسع عادة أكبر سهولة عندما يكون الاقتصاد على حدود التضخم . ولكن فى بريطانيا ، فان التضخم ينعكس على الفور على الميزان الحسابى الخارجى . ولكن نظراً للدور الذى يؤديه الاستيراد والتصدير نحو الأمة كلها ، فإن بريطانيا لا تستطيع أن تتقبل ، لفترة طويلة ، عجزاً فى حساباتها الخارجية . وبمجرد أن يبرز تهديد بالتضخم الداخلى ، فإنها تضطر إلى اتخاذ إجراءات لمكافحته .

هذا وإن بعض الوسائل الفنية المضادة للتضخم تؤثر على الاستثمارات

أكثر مما تؤثر فى الاستهلاك . إن بريطانيا ، لعدم استطاعتها تحمل العجز فى ميزانها الحسابى الخارجى ، فإن السياسة المضادة للتضخم تهدد دائماً قيمة الاستثمارات ، أو حتى نسبة الاستثمارات فى الدخل القومى . وليس من قبيل المصادفة أن نرى منذ الحرب ، طبقاً للإحصاءات ، أن نسبة الاستثمارات الصناعية الثابتة ، كانت أضعف مما كانت عليه معظم بلدان أوربا الغربية ، وأنها أضعف على كل حال مما كانت عليه فى البلاد الصناعية الكبرى . إن الوسيلة الفنية المضادة للتضخم لا تميل إلى إصابة الاستثمارات ، أى الحالة المستقبلة للتوسع فحسب بل إن بريطانيا — شأنها فى ذلك شأن فرنسا — دولة تريد أن تلعب دور دولة كبيرة ، رغم مصادرها المتدهورة . إن نسبة مصروفات الدولة فى الدخل القومى تعتبر أكثر ارتفاعاً منها فى معظم البلاد الصغيرة فى فى أوروبا الشمالية ، حيث نجد التنمية فيها سريعة . إذا كان الحكام فى بريطانيا وفرنسا على السواء ، هم أصحاب نظريات النمو ، وإذا كانوا بصفة خاصة يهتمون اهتماماً كلياً بالمستقبل ، فإنهم يستقطعون الأموال المخصصة للمصروفات العسكرية من نصيب الدخل القومى الذى يستهلك ، ولكن بالنسبة للرجل السياسى فإن من الأسهل استقطاع الأموال الضرورية لنفقات الدولة من حصة الاستثمارات .

إن دولة مثل بريطانيا أوفرنسا ، تريد أن تلعب دور دولة كبيرة بوسائل متناقصة ، تميل بصفة مستمرة إلى استقطاع قيمة الاستثمارات ، وإلى إصابة العامل الأساسى للنمو فى نفس الوقت . إن الاستثمارات تستقطع ليس لأن الشعب البريطانى أو الشعب الفرنسى يظهر ميلا إلى الاستهلاك أكثر مما يظهره الشعب الألمانى أو الشعب السويدى . لايكفى الادخار الفردى لتحديد كمية الاستثمارات . إن نشاط أصحاب الأعمال والبنوك والحكومة هو الذى يحدد بطريقة مباشرة ، أوغير مباشرة حجم الاستثمارات ونسبتها المئوية بالنسبة إلى الدخل القومى . إن الحكومتين البريطانية أو الفرنسية ، وقد أنهكتهما

مطالب شعبيهما ، ورغبة كل منهما فى الإبقاء على مكانتيهما فى العالم ، ولاضطرارهما إلى تخصيص نسبة كبيرة من الثروات لصالح السياسة العسكرية أو السياسة فقط ، مضطرتان لا شعوريا ، ولو أنهما تدركان ذلك دائماً ، إلى التضحية بالاستثمارات فى سبيل الاستهلاك ، بمعنى إنهما تضحيان بالنمو فى المستقبل على حساب الاستقرار الحالى . وإذا كانت هذه هى مشكلة النمو فى بلدان مثل فرنسا وبريطانيا ، فإنكم ترون إلى أى درجة تختلف هذه المشكلة الحاسمة بالنسبة للمستقبل عما توحى به الإيدلوجيات التقليدية .

كان يقال إن الرأسمالية تخاطر بأن تشل نفسها بنفسها كلما تقدم بها الزمن. إن الأمر فى فرنسا أو بريطانيا يتعلق بمعرفة الى أى مدى تكون الديمقراطية السياسية بحالتها الراهنة متلائمة مع معدل مرتفع فى النمو . واذا كانت النسبة المرتفعة للاستثمارات تعتبر أحد العوامل الحاسمة لمعدل مرتفع للنمو ، فإن المشكلة الاقتصادية للنمو تصبح المشكلة السياسيه للإستثمارات ؛ مشكلة سياسية واجتماعية بقدر ماهى اقتصادية . ولكن مرة أخرى ؛ فإن النمو لا يبدو ذا قيمة مطلقة . من الممكن أن نتقبل أن يكون من الأوفق أن نرضى بمعدل أضعف للنمو ، لكى نحصل على حسنات نظام سياسى يقوم على الحرية . وعلى العكس ، نستطيع أن نتصور أنه من الأفضل التضحية ببعض مزايا نظام حر فى سبيل الحصول على معدل أعلى للنمو . وستكون المشكلة بسيطة نسبيا إذا تأكدنا أنه يكفى تغيير النظام لدفع عجلة النمو ؛ ولكن الخطر يكمن فى التضحية بميزات الديمقراطية السياسية دون أن نرفع من معدل النمو .

الدرس السابع عشر

عن النمو السريع

كنت قد خصصت الدرس السابق لتحليل بعض العوامل التى تستطيع أن تفسر بطء النمو فى بعض البلدان الغربية ، وكنت قد توصلت إلى تفسير اقتصادى واجتماعى فى نفس الوقت ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق ببريطانيا .

ترتبط الظواهر المعوقة للنمو، على الأقل جزئياً ، بالديمقراطية السياسية ، ولذلك فإن التفسير الذى كنت قد قدمته إليكم يمكن أن يقترب من تفسير شومبيتر Schumpeter الذى يقول بأن النظم الرأسمالية تتجه إلى أن تحل محلها فى المستقبل نظم اشتراكية ، ليس لأن الملكيه الخاصة ، وميكانيكيات السوق تتوقف بالتدريج ويصيبها الشلل لأسباب اقتصادية بحتة ، وإنما لأن التغيير الاجتماعى الذى يثيره النمو يعتبر عائقاً فى سبيل الابقاء على النظم الرأسمالية .

إننى لا أود أن أعقد مقارنة شاملة بين الآراء التى تناولتها بالبحث فى الأسبوع الماضى وبين آراء شومبيتر . إن نظرية شومبيتر تعتبر إلى حد كبير أكثر شمولا من تلك النظرية التى أعطيتكم فكرة عنها ، وفوق ذلك ، فإن تشومبيتر يفكر فى أقل اقتصاديات الغرب اشتراكية ، أعنى الاقتصاد الأمريكى ، إنه يرى ، وذلك على مدى طويل فقط ، أن الاقتصاد الفرنسى ينزلق نحو اقتصاد يسميه اشتراكياً . ولا ينبغى أن ننسى كذلك أن شومبيتر يضفى على كلمة الاشتراكية معنى أكثر دقة من المعنى الذى أعطيته لهذه الكلمة فى الأسبوع الماضى هنا ، إنه يقصد بالاشتراكية اقتصاداً مخططاً ،

ولكنه يرسم نموذجا للتخطيط يتضمن صراحة بعض ميكانيكيات السوق ، وبصفة خاصة سوقاً للسلع الاستهلاكية . إن المخططين فى النظام الاشتراكى الناضج ، فى رأى شومبيتر ، إنما يتخذون قرارات الاستثمارات حسب قرارات المستهلكين . ولا يختلط نموذج شومبيتر فى الاقتصاد الاشتراكى بأى حال بالاقتصاد السوفيتى .

ومن الوجهة العملية ، فإننى فى هذه المحاضرة ، أقصد بالاشتراكية تغييرات معينة تطرأ على الاقتصاديات الغربية ، ولم أزعم قط أن تؤدى هذه التغييرات إلى اقتصاد يقوم على التخطيط الكامل . بل على العكس ، فإننى أميل دائماً إلى الاعتقاد بأننا نخطىء فى المبالغة فى التقدير بلا نهاية للخطوط البيانية التى تمثل التطور ، وأن فى وسع النظم المختلفة أن تبقى ؛ إنها تبدو غير مقنعة للعقول المدققة ، التى ترى أن الاقتصاد الحقيقى يتفق بالضرورة مع نموذج مجرد . إننى أميل إلى الاعتقاد بأن الاقتصاديات تشبه فى العادة نماذج ناقصة ، وأن مزج ميكانيكيات السوق باجراءات تخطيطية لا يبدو لى وكأنه مرحلة وسيطة (انتقالية) بين النظام الحر الخالص والتخطيط الكامل ، ولكنه قد يبدو فى الشكل الذى قدر له أن يبقى ويستمر ، لا سيما وأن تطور الاقتصاد السوفيتى فى رأيى يتضمن إعادة تدخل بعض الميكانيكيات التى قد نميل إلى تسميتها ميكانيكيات رأسمالية .

إن كثيراً من الظواهر التى يقوم شومبيتر بتحليلها فى كتابه يمكن رؤيتها فى الاقتصادين الفرنسى والإنجليزى . إن عداء الناس لرأسمالية الوسط الاجتماعى الذى يعتبره شومبيتر أحد الأسباب التى تؤدى إلى انهيار الرأسمالية ، هذا العداء موجود فى فرنسا على درجة قصوى . ولكن العداء نحو هذا الوسط لا يكفى لشل الميكانيكيات . إن ما يطلق عليه شومبيتر اسم انهيار البناءات الحامية ، أى أفول الأقليات الحاكمة المتبقية من الرأسمالية الأولى ، يمكن ملاحظته فى فرنسا إن لم يكن فى بريطانيا ، بطريقة أوضح مما هى عليه فى الولايات المتحدة . إن فرنسا ، فعلا ، تمثل

حالة قصوى لمجتمع النظام المعمول به فيه لا يقبله غالبية الذين يكونون الرأى العام ، والذى تطاع فيه السلطة السياسية ، ولكن هذه السلطة فى مجموعها تلقى بالأحرى الاحتقار من جانب من يخضعون لها أنفسهم . ومن هذه الزاوية فان حالة فرنسا هى الحاله المرضية لضعف البناءات الاجتماعية والأدبية التى كانت تقوم على حماية سير نظام السوق . ولكن هذا الانهيار لايشابه فى كثير التطور الذى يصفه شومبيتر الذى كان يتناول بالبحث الولايات المتحدة والرأسمالية فى الأمس . أما فى فرنسا فإن بوسعنا أن نتساءل عما إذا كان قد حدث هناك شىء يمكن مقارنته بما نسميه فى البلاد الأنجلوسكسونية بالرأسمالية .

إنى أود أن أخصص هذا الدرس لبعض نظريات فى البلاد ذات النمو السريع ، وعقد مقارنة بين الاقتصاديات الأوربية والاقتصاد الأمريكى من جهة ، والإشارة إلى بعض عناصر المقارنة بين النمو السوفيتى والنمو الأوربى مع السير بالنمويين ناحية المستقبل ، من ناحية أخرى .

إن السؤال الأول بسيط : لماذا كان الاقتصاد الأمريكى ، كما نقول ، أكثر تقدما من الاقتصاديات الأوربية ؟ عندما يتعلق الأمر بالاتحاد السوفيتى وأوربا الغربية ، فإن الإجابة ، إلى حد ما ، تكون تلقائية . لقد بدأ النمو الاقتصادى الحديث فى روسيا فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وبوسعنا أن نقول دون مشقة إن الاتحاد السوفيتى يعتبر متأخراً لأنه بدأ متأخراً . وعلى عكس ذلك ، فعندما يتعلق الأمر بالاقتصاديات الغربية فإن هذا التفسير لايصلح . إن النمو الاقتصادى لم يبدأ متأخراً فى أوربا عما بدأ فى أمريكا . إذا كان هناك اختلاف فى التاريخ ، فهو فى صالح أوربا ، ولكن الجميع يقولون إن الاقتصاديات الأوربية متأخرة عن الاقتصاد الأمريكى . إن القول بأن تأخر الاقتصاديات الأوربية يرجع إلى أن معدل نمو هذه الاقتصاديات كان أضعف من معدل النمو فى الاقتصاد الأمريكى ،

هو قول صحيح . ولكن القول بان الاقتصاديات الأوربية متأخرة عن الاقتصاد الأمريكى يستلزم أن جميع الاقتصاديات يجب أن تصل إلى نقطة واحدة . كيف نحدد نقطة الوصول المشتركة فى جميع الاقتصاديات الحديثة ؟ .

إن أصحاب النظريات يرون أن نقطة الوصول هى النقطة التى يصل عندها النمو إلى نهايته فى الوقت الذى يصل فيه السكان العاملون فى القطاعين الأول والثانى إلى أقل نسبة ممكنة. قد يتوقف النمو عندما تصبح الغالبية العظمى من السكان عاملة فى وظائف لا يكون فيها تقدم تكنيكى . لنفترض أن ٨٠ أو ٨٥ ٪ من السكان يعملون فى ميادين من العمل لا تزداد فيها إنتاجية العمل . عندئذ نرجع إلى ما قد يسميه ماركس الصورة المتحركة البسيطة : سيكون علينا فقط أن نستثمر فى كل عام نسبة الإنتاج القومى اللازمة للإبقاء على حالة البناء الراهن وقد لا تكون نقطة الوصول هذه بعينها نقطة الوصول لمختلف المجتمعات . إن نسبة السكان التى لا يمكن ضغطها فى القطاعين الأول والثانى قد تتغير تبعاً لحجم الموارد الطبيعية فترتفع أو تنخفض تبعاً لزيادة أو نقص الموارد الطبيعية . وفى المقام الثانى ، فان الأيدى العاملة فى القطاعين الأول والثانى قد تتغير تبعاً لحركة السكان . إذا كان السكان يزيدون ، فمن المحتمل ألا يكون من الواجب المحافظة على نسبة القطاعين الأول والثانى ، إلا أنه يجب زيادتها بالأرقام المطلقة . وفى المقام الثالث ، فإن الأيدى العاملة فى القطاعين الأول والثانى تتغير تغيراً كبيراً تبعاً للاحتياجات العسكرية . وهذه نقطة لاينتبه إليها أصحاب نظريات النمو لأنهم ليسوا إلا علماء اقتصاد فقط . إننا إذا نظرنا من الزاوية التاريخية ، فنظراً لأن وسائل الحرب تصنعها أساساً أيدى سكان القطاع الثانى ، فإن نسبة السكان العاملين فى القطاع الثانى تتغير تبعاً لاحتياجات الحروب . لو كنا نغالى فى الخيال ، لكان بوسعنا أن نتصور مجتمعات تخفض إلى أقل نسبة ممكنة الأيدى العاملة فى إنتاج الغذاء والسلع الصناعية ذات الاستهلاك الشائع ، وتستخدم فائض الأيدى العاملة هذا ، ليس فى التسلية أو فى الخدمات ، وإنما فى صناعة الأسلحـــة . لقد تصور جورج أورويل George Orwell فى

كتابة للسمى ١٩٨٤ ، شيئاً من هذا القبيل . إن هذا التصور للأسف أقل سخفاً مما يبدو لأول وهلة .

وأياً كان المقياس الذى نأخذ به فى توزيع الأيدى العاملة بين القطاعات الثلاثة أو قيمة الإنتاج لكل فرد من السكان ، فما لاشك فيه أن النمو الأوربى يعتبر أقل تقدماً من النمو الأمريكى . لماذا كانت البلدان الأوربية أقل ثراء من الولايات المتحدة ؟ لماذا تعتبر إنتاجية العمل فى أوربا أضعف منها فى الولايات المتحدة ؟

إن الولايات المتحدة تعتبر أغنى فى المواد الأولية، وتمتلك مساحة تعتبر أكبر من المساحة الأوربية بالنسبة لكل فرد من السكان . هذا التدليل يعتبر صحيحاً بلا جدال . والمشكلة هى فى معرفة مدى فارق الإنتاجية الذى يمكن أن نفسره بتباين الموارد الطبيعية . لقد ساق السيد موريس آليه M. Maurice Allais تدليلا فى هذه النقطة أود أن أعرضه عليكم .

ماذا يمثل مجموع المواد الأولية والمنتجات الزراعية فى القيمة الكلية للإنتاج الوطنى الأمريكى ؟ كان قبل الحرب يمثل قيمة تبلغ ١٣ ٪ من الإنتاج الوطنى الكلى . إنه فى بلد أقل تطوراً مثل فرنسا ، يمثل ثلث الإنتاج الوطنى . ومن ثم كان تدليل السيد آليه : حتى ولو افترضتم أن فرنسا فى وسعها أن تحصل بلا مقابل على المواد الأولية اللازمة لها، فإنكم لا تتوصلون بعد إلى مضاعفة الإنتاج الوطنى الفرنسى لكل فرد من السكان ثلاث مرات أو أربعا . إن كل ما تستطيعونه هو أن تفسروا اختلاف الإنتاجية الذى يبلغ ٣٠ ٪ بالفارق فى الموارد الطبيعية .

وقد نستطيع أن نقول إنه ينبغى فقط أن نقيم اعتباراً للقيمة الحالية للمواد الأولية ، وإنما يجب كذلك أن نقيم اعتباراً للتأثير الذى مارسته هذه المواد الطبيعية على سرعة التطور فى جميع العصور ، ومن المحتمل أنه يكون

من الواجب زيادة نسبية الـ ٣٠ ٪ التى أشار إليها السيد موريس . ولكن الذى يبدو لى أنه يخرج من نطاق التدليل ، هو أننا قد نخطىء إذا اعتقدنا أن العامل الوحيد أو حتى الحاسم لفارق الانتاجية هو ببساطة تباين الثروة فى المواد الأولية . إننا نستند إلى اتساعات مدى السوق . وهنا أيضاً يجب الاعتراف بأن سوقاً بالغة الاتساع تعتبر عاملا مفيدا للانتاجية ، ولكننى أرى أننا نبالغ فى تقدير تأثير هذه الحالة . ليس صحيحاً أن مجموع الصناعات فى الولايات المتحدة يعمل لمجموع السوق . هناك أسواق متعددة تنمزل داخل السوق الكلية ، تبعاً للمسافات التى تقطع والمصروفات التى تنفق على النقل . إن عدد الصناعات التى يتعدى فيها حجم الانتاج المحقق لأقل تكاليف حدود السوق الداخلية فى فرنسا يعتبر عدداً محدوداً . لقد قدر الخبراء الأمريكيون بالفعل فيما يتعلق بصناعة السيارات أنه يجب على الأقل انتاج ٥٠٠ر٠٠٠ سيارة كل عام إنتاجاً مستمراً وذلك لتحقيق أعظم عائد . ولكن عدد الصناعات التى من هذا القبيل محدود للغاية . وفى أغلب الحالات فإن أقصى إنتاج لا يتطلب مؤسسات تكون اتساعات مداها غير متفقة مع اتساعات مدى الأسواق الوطنية فى أوربا .

إن العامل الثالث الذى يلجأون إليه هو إضافة الربح لرأس المال . إن الإنتاجية فى الولايات المتحدة أعلى منها فى أوربا لأن رأس مال العامل فى الولايات المتحدة أعلى منه فى أوربا . إن التدليل الذى يسوقه السيد موريس آليه هو الآتى : هل نقارن الحجم المادى لرأس مال كل عامل أو العلاقة بين قيمة رأس المال وقيمة الإنتاج ؟ إن العلاقة بين قيمة رأس المال وقيمة الانتاج لاتختلف اختلافا ملحوظاً بين فرنسا والولايات المتحدة . وعلى العكس من ذلك ، فإن ما يختلف اختلافا كبيراً هو الحجم المادى لرأس المال محسوباً على أساس كل فرد من العمال ، ولكن هذا الاختلاف المادى لرأس المال لكل فرد من العمال ليس هو سبب فارق الانتاجية ، إنه نتيجة له . إن وجود إنتاجية أعلى فى الولايات المتحدة هو بالذات الذى جعل من

الجائز تحقيق حجم مادى مختلف لرأس المال لكل عامل . وبمعنى آخر ، إذا كان من الصحيح أن كل عامل أمريكى يتمتع بقيمة آلية تفوق ما يتمتع به زميله فى فرنسا ثلاث مرات ، فليس هذا سبباً لاختلاف الإنتاجية وإنما هو نتيجة له .

صحيح أن الولايات المتحدة أفادت من تفوقها فى الثورة الطبيعية ، والمساحة الزراعية الضخمة ، واتساعات السوق ، وصحيح أن فاعلية رأس المال فى الولايات المتحدة تفوق قليلا مثيلتها فى أوربا ؛ ولكن إذا كانت الإنتاجية اليوم تزيد ثلاثة أضعاف ، فذلك لأن العاملين فى الاقتصاد الأمريكى ، فى هذه الظروف المساعدة ، قد بلغوا شأواً كبيراً فى إدراك الهدف المشترك فى الاقتصاديات الحديثة ، أى الإنتاجية ، زيادة الإنتاجية التى تعتبر نتيجة للموقف الاقتصادى للاقتصاديين ، والحساب الدقيق ، والدافع المستمر للتجديد ، وإعادة تشييد الهيا كل بصفة دائمة .

لماذا كان الدافع إلى التطور فى الولايات المتحدة أقوى منه فى أوربا ؟ إن بعض الأحرار ، وقد ألفوا جميع العوامل الميكانيكية البحتة التى تثار فى العادة ، يقولون : إن هذا الحد الذى لم يفسر ، تقيم له طبيعة النظام وزناً ، إن العامل الحاسم فى الإنتاجية الأمريكية ، هو جو المنافسة القائم باستمرار الذى يسودها . ربما كان العامل النفسى الحاسم للانتاجية ، هو المنافسة ، ولكن لا ينبغى أن ننسى أنه يكاد يكون من المستحيل عزل عامل نفسى واجتماعى مثل المنافسة عن مجموع الوسط التاريخى الأمريكى . لقد كانت الإنتاجية الأمريكية ميسرة بسبب الظروف الطبيعية ، ولكنها كانت تتطلب شيئاً أكثر ، سلوكا أو موقفاً معيناً من جانب الأمريكيين . إن القول بأن هذا السلوك كان محدداً بصفة نهائية بالمنافسة الحرة حسب المفهوم الذى يعطيه الأحرار لهذه الكلمة ، هو فرض من الفروض .

إننى أعود إلى هذه المشكلة ، التى تعتبر مشكلة منهج . عند ما ننظر

فى المواد الأولية أو المساحة المزروعة ، فإننا نكون فى النطاق الكمى ، ونستطيع أن ننتقل من الميزة المادية إلى ميزة الانتاجية ، ونعطى تقديراً تقريباً لأهمية العامل . وعلى عكس ذلك ، فانكم عند ما تنظرون فى العناصر النفسية — الاجتماعية ، فإنكم تكونون فى النطاق اللاقياسى ؛ فى داخل بلد واحد يخضع لنظام سياسى واحد ، ويسوده نوع واحد من المنافسة ، تتحقق نتائج شديدة الاختلاف . انظروا فى اختلاف معدلات النمو حسب ولايات الولايات المتحدة . ظلت ولايات الجنوب ولايات تحت خط النمو طوال نصف قرن بعد الحرب الوطنية ، غير أن النظام الاقتصادى ، بعبارة قانونية ، كان بالضبط نفس النظام المعمول به فى الشمال . إن النمو لا يمكن التنبؤ به بطريقة حسابية بالاستناد إلى عوامل كمية . متى بدأ النمو السريع لولايات الجنوب فى الولايات المتحدة ؟ . لقد بدأ على وجه الخصوص منذ الحرب العالمية الثانية ، عند ما أقبل عدد كبير من أصحاب الأعمال من أجزاء أخرى فى الولايات الأمريكية واكتشفوا أن الجنوب يهيئ ، مقابل أجور أقل ، ظروفاً مساعدة لخلق الصناعات . وبمعنى آخر ، فان الظروف حفزت إلى التطور الصناعى ، فتدفق أصحاب الأعمال ورءوس الأموال . الأمر الذى يجعلنا نقول مرة أخرى إن النمو ناتج عن مزيج من الظروف الطبيعية ، الجغرافية والتاريخية ، ومن رد فعل الناس حيال هذه الظروف . إنكم عند الاقتضاء تقدرون وتتنبأون بالدوافع ، ولكن لا تقدرون ولا تتنبأون برد الفعل عند الناس .

هل يسير تفوق الإنتاجية الأمريكية هذا نحو الزيادة أو النقصان ؟ إن المقارنات معقدة تبعاً للفترات التى نذكرها ، وتبعاً للتواريخ التى نتخذها كأصل أو منشأ . إن بعض الأسباب العامة تجعلنا نرى أن الاقتصاد الأمريكى الحالى سيستمر فى النمو أسرع من الاقتصاديات الأوروبية ، ولكن هناك بعض الأسباب التى تخالف هذا الاتجاه .

لا تزال نسبة الاستثمارات ، على ما يبدو ، مرتفعة فى الولايات المتحدة ،

وأسعار سلع الاستثمار أقل نسبياً من مثيلتها فى أوربا . فكلما ازداد ثراء الدولة ، سهل إدخال طرق إنتاج جديدة . إن بعض مناهج إنتاج الصلب قد دخلت الولايات المتحدة قبل دخولها أوربا بعشر سنوات أو عشرين سنة ، وذلك بصفة جوهرية، لأن مستوى الثروة ، الذى كان قد تحقق، يسهل من حدوث عمليات التجديد. ويمكن كذلك بأن ندافع بأن المجتمع الأمريكى ظل أكثر ديناميكية من المجتمعات الأوربية[1] ، وأن مشكلات الميزان الحسابى غير معروفة فى أمريكا وأن مقاومات البناءات الاجتماعية تعتبر فيها ضئيلة . .

ومع ذلك فمن المحتمل فى العشرينيات القادمة أن يفوق معدل النمو الصناعى البحت فى أوربا مثيله فى الولايات المتحدة[2]. إن النمو فى الواقع ، لا يتضمن فى مختلف المراحل نفس التطور للقطاعات الثلاثة . إننا فى أوربا نمر بمرحلة يعتبر النمو الصناعى فيها نسبياً أكبر من مثيله فى الاقتصاد الأمريكى فى المرحلة الحاضرة . وقد يحدث أن عمليات نقل الأيدى العاملة من القطاع الأول إلى الثانى والثالث ، وهى اليوم فى أوربا أسرع منها فى الولايات المتحدة ، قد يحدث أن تحقق هذه العمليات معدلا أعلى فى النمو الكلى .

لنتحدث الآن قليلا عن النمو السوفيتى وهو سريع بالتأكيد . إن لهذا النمو أسباباً بسيطة ومعروفة . إن القائمين على التخطيط السوفيت يرون أن الاستثمارات الكلية يجب أن تمثل ٢٥ ٪ من الإنتاج الوطنى الكلى

---

(١) لم يعد هذا صحيحا اليوم (١٩٦٢)

(٢) لقد تحققت هذه النبوءة منذ ١٩٥٥ . لقد كان معدل النمو خلال السنوات العشر الواقعة بين ١٩٥٠ — ١٩٦٠ فى فرنسا وألمانيا أعلى بكثير من مثيله فى الولايات المتحدة . فبين عام ١٩٥٣ و ١٩٦٠ ارتفع حجمه فى ألمانيا الفيدرالية من ١٠٠ إلى ١٦١ ومن ١٠٠ إلى ١٣٦ فى فرنسا ، ومن ١٠٠ إلى ١١٩ فى الولايات المتحدة . إن أسباب هذه الظاهرة من التعقيد بحيث لم أشر إليها .

إن هذا الرقم مطبق فى الاتحاد السوفيتى كما هو مطبق فى البلدان التى تدور فى فلكه . إن حساب الإنتاج الوطنى السوفيتى يختلف عن مثيله فى الغرب ، فالسوفيت لا يدخلون الخدمات فى حساب الإنتاج الوطنى . إننا بطريقة الحساب الغربى قد نصل إلى نسبة أعلى من ٢٥٪ ، فهى إذن تفوق كثيراً النسبة فى الولايات المتحدة . إن الخبراء السوفيت الذين يقومون بحساب النسبة الأمريكية للاستثمارات طبقاً لنظامهم المتفق عليه يخفضون النسبة التى تبينها الإحصاءات الأمريكية ويعتبرون أن نسبة الاستثمارات السوفيتية تفوق النسبة الأمريكية بنسبة الثلث على الأقل . ولكن النسبة الكلية أقل أهمية من توزيعات الاستثمارات . إننا نضع فى بند الاستثمارات ، مصروفات ليس لها نفس الطابع الاقتصادى ولا نفس التأثير فى النمو . ولا تثير جميع الاستثمارات إنتاجاً إضافياً : فنادق ، محلات ، منازل ، تزيد الناس رضا وارتياحا ، ولكنها ليست وسائل إنتاج . إن ما يحدد النمو الصناعى . هو جزء الاستثمارات الكلية الذى تمثله الاستثمارات الثابتة ، أو بتخصيص أكثر ، جزء الاستثمارات الثابتة المخصص للتجهيز والإعداد . ولكن ، فى الاستثمارات السوفيتية ، فإن نسبة الاستثمارات الثابتة تفوق مثيلتها فى فى الاستثمارات الغربية . تمثل الإنشاءات الخاصة بالمنازل فى الاتحادالسوفيتى نسبة فى الاستثمارات أضعف منها فى الغرب . ولكى أعطيكم بياناً توضيحياً لحجم هذه الاستثمارات أقول لكم إن بناء المساكن فى بلجيكا كان خلال السنوات الأخيرة يمثل نحو ٢٣٪ من مجموع الاستثمارات ، ٢٤٪ فى فرنسا ٢٥٪ فى ألمانيا الغربية ، ٢٤٪ فى السويد ، وفى الاتحاد السوفيتى فإن النسبة تبلغ ١٣ر٧٪ . إن بناء المساكن يمكن أن نعتبره وكأنه إنتاج مقام ذى استهلاك طويل ، أكثر مما نعتبره استثمارات ، إذا ما قصرنا مفهوم الاستثمارات على المنتجات التى تستعمل بطريقة مباشرة فى إنتاج سلع أخرى .

ومن جهة أخرى فإن أصحاب النظريات السوفيت يرون أن من

المحتمل أن يكون عائد الاستثمارات فى الاتحاد السوفيتى أكبر منه فى الغرب . يرى السوفيت أن زيادة سنوية تبلغ ١٠٪ من الإنتاج القومى تتحقق باستثمار ٢٥٪ من نفس الإنتاج . وبمعنى آخر ، إذا قمتم باستثمار ٢٥ فإنكم تحصلون على ١٠ فى الإنتاج ، فتكون النسبة بين رأس المال والدخل ٢٫٥ . ومن الجائز أن تكون هذه النسبة أكثر ارتفاعا فى الغرب ، سواء كان رأس المال فى الولايات المتحدة مستغلا بطريقة أكثر وفرة فى الحدود التى يكون العمل فيها قائماً على نطاق الفترتين أو الفترات الثلاث (ورديات) أم بكل بساطة تدخل التوزيع المختلف للاستثمارات .

إنكم تلاحظون فى أوربا الغربية أيضا فوارق كبيرة فى كميات رؤوس الأموال اللازمة للحصول على زيادة معينة فى الإنتاج . وأحسن نسبة هى الموجودة فى ألمانيا الفيدرالية . بلغ مجموع الاستثمارات الكلية الثابتة ، خلال هذه السنوات الأخيرة ١٢٣ ملياراً من الماركات ، وفى نفس الفترة ، بين ١٩٤٩ و ١٩٥٥ ارتفع الإنتاج القومى الكلى من ٨٠ ملياراً من الماركات إلى ١٦٤ . لقد تحققت إذن زيادة فى الإنتاج القومى تبلغ ٨٤ ملياراً من الماركات مع استثمارات كلية ثابتة تبلغ ١٢٣ ملياراً ، وهى نسبة تقل عن النسبة السوفيتية ، ولكن ما يؤكد الآراء التى أوضحتها لكم الآن هو أن حصة التجهيزات والإعداد قد ارتفعت فى مجموع الاستثمارات : ٦٨٫٧ ملياراً من الماركات لاستثمار التجهيزات والإعداد وذلك من ١٢٣ ملياراً .

ولهذه السرعة من النمو تبعاً لنسبة معينة للاستثمارات سبب آخر ، فكلما استثمرتم فى صناعات قريبة من الاستهلاك حصلتم ، بالنسبة لقيمة معينة من رأس المال ، على زيادة مرتفعة فى الإنتاج يجب أن تستثمر فى صناعة الحديد أكثر مما تستثمر فى صناعة المنسوجات للحصول على زيادة

معينة فى الإنتاج . وكلما استثمرتم فى الصناعة الثقيلة ، زاد رقم رأس المال ومعامله . ولـكن الألمان نجحوا فى تحقيق نمو سريع بطريقة مذهلة لأنهم قاموا على وجه الخصوص بالاستثمار فى صناعة قريبة من الاستهلاك ، على النقيض مما فعله الروس .

كان تقدم صناعة التعدين فى الاقتصاد الألمانى بطيئاً ؛ فإن إنتاجية العامل الألمانى ، فى مناجم الفحم ، أدنى مما كانت عليه قبل الحرب . لقد تقدمت صناعة التعدين ، ولـكن العامل الحاسم كان خلق صناعة تحويلية ، وذلك ، بصفة جزئية ، بفضل تدفق المهاجرين من ألمانيا الشرقية أو من تشيكوسلوفاكيا . كان هؤلاء المهاجرون ، على عكس ما كنا نتصور ، يمثلون نوعاً من الثروة .

ولـكى نقيس مدى اختلاف النسبة بين الاستثمارات وزيادة الإنتاج سأعطيكم رقمين خاصين ببريطانيا ، وهما يمثلان حالة على طرف النقيض من حالة ألمانيا الغربية . قام البريطانيون ، فيما بين عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٤ ، باستثمار ٩ر٣ مليارات من الجنيهات من رأس المال الثابت . لقد حققوا زيادة فى الإنتاج القومى الـكلى بمقدار مليارين من الجنيهات . إن النسبة على وجه التقريب هى ٤ر٦ بينما تبلغ فى روسيا السوفيتية ٥ر٢ وهى فى ألمانيا الغربية فى حدود ٥ر١ . ولا يرجع ضعف العائد فى الاستثمارات البريطانية إلى عدم فاعلية معينة فى النظام البريطانى ، وإنما يعود إلى النسبة الضعيفة للاستثمارات الصناعية الثابتة فى بريطانيا بالنسبة لمجموع الاستثمارات ، وبالنسبة المئوية الضعيفة للاستثمارات المخصصة للأجهزة ، لأن النصيب المخصص للقطاعات الأساسية كان ضخماً إلى حد ما .

ما هى النتائج التى يمـكن أن نخرج بها بالنسبة للمستقبل القريب لسرعة النمو السوفيتى ، وبخاصة لسرعة النمو الصناعى ؟ إذا كان هـذا النمو

الاقتصادى هو تحقيق القوة الاقتصادية ـ العسكرية ، فإن النظام السوفيتى يصبح أفضل النظم مادام يقوم على وجه الخصوص بالاستثمار فى مجال الصناعة. إذا كانت الولايات المتحدة تقرر استثمار نفس الحصة من ثروتها فى الصناعات الأساسية فإنها قد تحصل على نتائج أفضل . عندما قامت الولايات المتحدة ، بين ١٩٣٩ و ١٩٤٥ بتوزيع استثماراتها تبعاً للنسب التى يطبقها السوفيت بصفة دائمة ، أى بتخصيص حصة ضخمة للاستثمارات الثابتة للأجهزة ، فإنها حققت تطوراً فى الإنتاج الصناعى أسرع مما يحققه السوفيت . ولكن الواقع هو أن النمو الصناعى السوفيتى فى الظروف الراهنة ، أسرع من النمو الصناعى الأمريكى .

إن روسيا السوفيتية كان بوسعها أن تصبح على أى حال ، عملاقا اقتصادياً بسبب سكانها ومواردها . إن النمو الاقتصادى فى روسيا كان قد بدأ ، قبل النظام السوفيتى بخطوات سريعة . أما من وجهة النظر الاقتصادية — العسكرية ، فإن الاتحاد السوفيتى منذ الآن يعتبر عملاقا ، ولسوف تزداد صفته هذه تدعيماً . كانت زيادة إنتاج الفحم وحدها ، خلال العام الماضى ، تفوق مجموع إنتاج الفحم فى فرنسا ، وتفوق زيادة إنتاج الحديد المنتظر فى الخطة الخمسية القادمة مجموع إنتاج الصلب فى بريطانيا ، إن انتاج الصلب فى روسيا من المفروض أن يرتفع فى خمس سنوات من ٤٥ مليون طن إلى ٦٨ ، أى بزيادة ٢٣ مليون طن من الصلب فى خمس سنوات . هذا وإن ٢٣ مليون طن من الصلب تمثل بالتقريب ضعف الإنتاج الحالى من الصلب فى فرنسا ، وأكثر من إنتاج الصلب فى بريطانيا . أما فى المجال التاريخى ، فإن روسيا السوفيتية بمفردها بصرف النظر عن الدول التى نسميها تابعة ، سوف تصبح فى عام ١٩٦٠ مالكة لقوة اقتصادية يمكن تحريكها للحرب ، مشابهة لمجموع قوى الدول الرئيسية فى أوربا الغربية . ولا يعنى هذا بعد أن النظام السوفيتى هو أحسن النظم من وجهة النظر الاقتصادية ، وإنما

يعنى أننا أمام تحول ضخم فى علاقات القوى. فمنذ نصف قرن ، كانت كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا تتفوق بمفردها على روسيا. أما اليوم، فإن روسيا من ناحية القوة الاقتصادية — العسكرية توازى ، أو ، من بعض وجهات النظر ، تفوق مجموع الدول الرئيسية فى أوربا .

إن الحجة التى يسوقها بعض علماء الاقتصاد الذين يقولون بأن مستوى المعيشة فى الاتحاد السوفيتى سوف يشكل تهديداً للدعاية فى أوربا الغربية ، هذه الحجة تبدو لى غير ذات أساس على نفس الدرجة التى تبدو لى فيها قوة روسيا حقيقة مؤكدة . فلكى تستطيع روسيا أن تنافس أوربا الغربية فى مجال مستوى المعيشة ، لا بد من أن تدخل تغييرات ضخمة فى أربعة قطاعات :

١ — الزراعة ٢ — الإسكان ٣ — وسائل المعيشة أو الخدمات بصفة عامة . ٤ — وسائل النقل . لابد من زيادة ضخمة فى الإنتاج الزراعى الذى يعتبر الآن بالنسبة لكل فرد من السكان ، أقل مما كان عليه عام ١٩١٣ . لابد من مضاعفة حصة الاستثمارات المخصصة للإسكان مرتين أو ثلاث مرات ، ولا بد من زيادة عدد السيارات فى جميع أنحاء الاتحاد السوفيتى . ولكن إذا قرر الاتحاد السوفيتى أن ينافس الغرب فى مستوى المعيشة ، فإن معدل النمو الصناعى وربما أيضا معدل النمو الاقتصادى سوف ينقص ، لأن معدل النمو هذا يرجع الى التوزيع الحالى للاستثمارات . وإذا ما تصورنا ما سيصبح عليه فى المستقبل معدل النمو الحالى ، وحتى مع افتراض تعديل توزيع الاستثمارات ، فإننا نمزج افتراضين متناقضين .

هل سيبطىء النمو الصناعى السوفيتى ؟ طبقا للأرقام الرسمية فإن نسبة النمو المتوقعة لن تتعدى ١٠ ٪ تقريبا فى الخطة الخمسية القادمة ،

بدلا من ١٥ ٪ فى الخطة الخمسية السابقة . إن معدلات النمو الرسمية هذه مبالغ فيها . لقد قام المختصون بحساب ما كان سيصبح عليه الإنتاج السوفيتى الحالى ، إذا تحققت الأرقام الرسمية دائما ، إن الإنتاج كان سيفوق إنتاج الولايات المتحدة ، الأمر غير الواقع بالفعل ، حتى طبقا للإحصائيات السوفيتية الرسمية . بقى أن النمو الصناعى السوفيتى سوف يظل خلال السنوات القادمة أسرع مما هو عليه فى الولايات المتحدة . كان النمو الصناعى الأمريكى يبلغ ٢٥ ٪ خلال السنوات الخمس الأخيرة، وكان النمو الصناعى السوفيتى يبلغ ٧٥ ٪ . إن الفارق فى النسبة بين الإنتاج الصناعى السوفيتى والأمريكى يقل ، أما الفارق المطلق فلا يزال ضخما .

فى عام ١٩٥٠ أنتج فى روسيا السوفيتية ٢٧ مليون طن من الصلب وأنتج فى الولايات المتحدة ٨٨ ، بفارق ٦١ مليون طن . وفى عام ١٩٥٥ أنتجت روسيا ٤٥ مليون طن وأنتجت أمريكا ١٠٤ ملايين طن ، بفارق ٥٩ مليون طن . لقد انخفض فارق الأرقام المطلقة قليلا . أما الفارق النسبى فقد انخفض كثيراً . (كان الإنتاج السوفيتى يبلغ ٣٠ ٪ من الإنتاج الأمريكى عام ١٩٥٠ و ٤٣ ٪ عام ١٩٥٥) .

ترى هل سيلحق الانتاج الصناعى السوفيتى فى آخر الأمر بالإنتاج الصناعى الأمريكى ؟ إن كل مسألة قائمة على النسبة والتناسب لها أخطارها ، ولكننا إذا افترضنا بقاء النظام السوفيتى ، وبقاء قاعدة ٢٥ ٪ ، والتوزيع الحالى للاستثمارات ، فإنه بعد عشر سنوات تقريبا منذ الآن قد يحدث أن يلحق الإنتاج الصناعى السوفيتى بالإنتاج الصناعى الأمريكى [1] ،

---

(١) فى عام ١٩٦٢ نكاد نقول هذا اللقاء لن يتم فى القرن العشرين وإنه فيما يتعلق بالصناعة الثقيلة فإن هذا اللقاء جائز الحدوث .

وعندئذ سوف يقدم لنا التاريخ تجربة عجيبة ؛ قوتان اقتصاديتان ،عسكريتان متشابهتان،عملاقتان ، مع مستويين للمعيشة وطرق حياة مختلفة للغاية،وعندئذ سوف نكتشف أنه من الممكن ، فى عصر الحضارة الصناعية ، إعادة تشكيل التعارض ، وهو أمر تقليدى فى النظرية السياسية ، بين الشعب الغنى والشعب الفقير ، نظراً لكون الشعب الفقير مساوياً للشعب الغنى فى القوة أو متفوقاً عليه . لكى نصل إلى مزج الفقر (النسبى) بالقوة ،كان لابد من النظام الاقتصادى السوفيتى ، وربما كان لابد كذلك من أيديولوجية الرخاء .

ولمعرفة الكيفية التى سيواصل بها النمو السوفيتى سيره فى مجموعه ، لابد من الإجابة عن الأسئلة الأساسية الآتية :

١ — ما هى الحالة التى ستصبح عليها الموارد الطبيعية بعد بضع سنوات من الآن ؟ هل ستنفد أغنى المناجم؟ هل سيكون من الضرورى زيادة الاستثمار لتحقيق نفس الإنتاج ؟

٢ — لقد تحقق النمو الصناعى إلى حد كبير عن طريق نقل الأيدى العاملة من الزراعة إلى الصناعة . فماذا سيحدث عندما لا يكون هناك فائض من الأيدى العاملة فى الزراعة ؟

٣ — إذا لم يكن من المستطاع ضم عمال إضافيين إلى الإنتاج ،فسيكون من اللازم زيادة إنتاجية العامل. ولكن زيادة إنتاجية العامل تتضمن مشكلات تختلف عن المشكلات الخاصة بإنشاء مصانع جديدة .

٤ — هل سيكون من الممكن ، من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية ، الإبقاء على نفس التوزيع للاستثمارات ؟

إن الصناعة الأمريكية تتطور بطريقة أبطأ من الصناعة السوفيتية ، وذلك بصفة جزئية لأن توزيع الاستثمارات يتحدد ، إلى حد كبير ، عن طريق تفضيلات المستهلكين . فابتداء من مستوى معين للمعيشة ، تتجه تفضيلات المستهلكين باطراد نحو الخدمات ، وليس نحو سلع ثانوية . إن السؤال

بالنسبة للاتحاد السوفيتى ، هو معرفة ما إذا كان النظام سيستطيع الإبقاء على التوزيع الحالى للاستثمارات . إن من الأصعب فرض ألوان من الحرمان فى الفترة التى يرتفع فيها مستوى المعيشة . فى المراحل الأولى ، عندنا لا توجد بعد حضارة صناعية ، يكون بوسعنا بسهولة أن نرغم العاملين فى الاقتصاد على عمل ما قد لا يقبلون على عمله من تلقاء أنفسهم . وكلما ارتفع مستوى المعيشة وارتفع عدد سكان المدن ، وازداد عدد مجالات الصناعة ، أصبح من الصعب حرمان مختلف طوائف السكان مما يريدون . هناك إذن أسباب تجعلنا نتصور أنه كلما زادت ثروة الاتحاد السوفيتى فى المستقبل ستزيد أيضاً محاولة خفض نسبة الاستثمارات وتعديل توزيع هذه الاستثمارات .

إننا بذلك نخرج من النطاق الاقتصادى لنعود مرة أخرى إلى نطاق علم الاجتماع والسياسة . وتقودنا هذه المقارنات فى النمو ، الاقتصادية فى بادىء الأمر والاجتماعية بعد ذلك ، إلى علم الواقع ، إلى التاريخ . إن ألوان النمو فى مختلف الدول لها خصائصها التى تتميز بها عن غيرها ، وإن هذه الألوان المختلفة من النمو تشكل فى مجموعها التاريخ . إن العلاقة المنطقية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وصراع الأيديولوجيات بين هاتين الدولتين يمثلان جانباً من الواقع المادى . إن التاريخ ، من بين العلوم الإنسانية ، هو العلم المتسلط ، بشرط ، حقا ، أن يكون المؤرخون أولا علماء اقتصاد ، وأن يكونوا بعد ذلك علماء اجتماع ، وقد يكون من اللازم أن يكونوا فلاسفة إلى حد ما ؛ الأمر الذى يكون على نفس الدرجة من الصعوبة التى تقابل تحويل الفلاسفة إلى ملوك .

الدرس الثامن عشر

استنتاجات مؤقتة

منذ بضعة أسابيع ، كنت قد ذكرت ثلاث خطط متميزة من الممكن أن نتابع من خلالها تطور النظام الاقتصادى فى الدول الغربية . وكانت أولى هذه الخطط هى الخطة المجردة لرسم مثالى للاقتصاد القائم على الملكية الفردية وميكانيكيات السوق ، وكانت الخطة الثانية هى خطة التحولات الاقتصادية ـ الاجتماعية فى المجتمعات الرأسمالية ، وكانت الخطة الثالثة هى الخطة القائمة على الواقع الملموس ، التاريخى ، للوحدات السياسية الأوربية فى بلاد الأطلنطى والبلاد السوفيتية .

وفى نهاية الدرس الأخير ، انتقلت من الخطة رقم ١ ، أى من التحليل المجرد ، إلى الخطة التاريخية للوحدات السياسية ، الغربية أو السوفيتية . وقد تركت جانباً ، خلال هذا العام ، الخطة الوسيطة ، خطة التحولات الاقتصادية — الاجتماعية . وقبل أن أقوم بإبداء بعض الملاحظات النهائية على دراسة هذا العام ، فإنى أود أن أبين لكم ، فى بضع كلمات ، موضوع دراسة العام القادم ، الذى سأخصصه للتحولات الاقتصادية — الاجتماعية فى المجتمعات الصناعية .

إن جميع المجتمعات ، وبصفة أعم جميع المجتمعات المعقدة ، تتضمن أوجهاً ثلاثة من عدم التجانس : الوجه الأول هو الناتج عن تقسيم العمل ، والوجه الثانى هو القائم على تدرج الثروة ، والقوة والهيبة بين مختلف الأفراد ، وأخيراً الوجه الثالث وهو الذى يخلقه تعدد الجماعات التى تتكون

وتتعارض فيما بينها فى داخل المجتمع الكلى . وهذا الوجه الأخير من عدم التجانس يرتبط بما نسميه عادة مشكلة الطبقات . وبالفعل ، فإن جزءاً كبيراً من دراسة العام القادم سيخصص للطبقات الاجتماعية فى المجتمعات الصناعية . ولكن هذه المشكلة معقدة ، ويحسن أن نقوم بتحليل المظاهر الثلاثة من عدم التجانس الاجتماعى التى أعددتها على مسامعكم منذ قليل .

ومن الواضح بعد هذا مباشرة أن بعض الظواهر الأساسية لتقسيم العمل يحددها الفن الإنتاجى ولا شىء غير هذا تقريباً . وإننا نجدها متشابهة ، فى جميع أنواع المجتمعات الصناعية . إن الجزء الذى لا يثير إلا اهتماماً قليلا ، الجزء العادى السهل من دراسة عدم التجانس الاجتماعى ، هو الجزء الذى يعنى بالهيكل الفنى للمجتمعات الصناعية . لقد لاحظنا ، هذا العام بعض مظاهر التحولات فى المجتمعات الصناعية ، وتابعنا ظواهر تعمير المدن ، وتوزيع العاملين بين مختلف قطاعات الاقتصاد ، وتعديل الأهمية النسبية للمهن أو لقطاعات الحياة الاقتصادية . ونجد أن هذا المظهر لعدم التجانس الاجتماعى ليس صورة طبق الأصل ، وإنما متشابهة ، فى مختلف أنواع المجتمعات الصناعية . وعلى النقيض من ذلك ، فإذا ما تناولنا التدرج فى الثروة ، والقوة والهيبة ، إذا ما وصلنا إلى تكوين الجماعات ، فإننا نجد أنه لا توجد ضرورة لحسب ، بل إنه لا يوجد حتى احتمال أن تكون الظواهر متشابهة فى مختلف أنماط المجتمع الصناعى .

ولنتناول الآن تدرج القوة والهيبة . فى جميع المجتمعات الصناعية . يحتل بعض الأشخاص مراكز يملكون فيها قوة وهيمنة على أقرانهم ، ويتمتعون بهيبة إزاء أفراد الجماعة الآخرين . إن القائم على توجيه وسائل الإنتاج ، والقائم على إدارة مؤسسة صناعية كبيرة ، فى الاتحاد السوفيتى ،

أو فى الولايات المتحدة ، أو فى فرنسا ، لديه سلطة على الذين يعملون فى المؤسسة . إن الذى يدير مؤسسة ، أيا كان البلد الذى فيه هذه المؤسسة ، تكون لديه لهذا السبب وسائل يؤثر بها فى حكومة بلده . ولكن العلاقة بين القائم على إدارة وسائل الإنتاج وبين الذى بيده سلطة الدولة ، ليست هى نفس العلاقة القائمة فى الاتحاد السوفيتى بالنسبة للولايات المتحدة .

وسنسير فى العام القادم على نفس المنهج الذى سرنا عليه هذا العام . سنحاول أن نحدد الأنماط الأساسية لمراكز القوة ، وللثروة وللهيبة ، أولئك الذين يمارسون على شكل ما ، سلطة الحكم ، فى إطار حزب واحد أو فى نظام قائم على تعدد الأحزاب ؛ وأولئك الذين يقومون بإدارة وسائل الإنتاج ، فى المؤسسات العامة أو المؤسسات الخاصة ، وأخيراً أمناء النقابات أو رجال السياسة الذين يمارسون وظيفة من وظائف الإحاطة والإدارة ، بالنسبة لجماهير الشعب .

إن هذه الفئات الثلاث موجودة فى كل مجتمع صناعى لأنها تنشأ نتيجة لنوع الحياة القائمة فى هذه المجتمعات . إننا نجد فى نفس الوقت ممثلين للأشكال القديمة من السلطة ، أصحاب السلطة الحربية ، ومن أولئك الذين يسيطرون على ما يسميه أوجست كونت السلطة الروحية . إن هذه السلطة ، فى أيامنا هذه ، تنقسم إلى سلطتين ، السلطة الروحية التقليدية (أى كنائس أديان الخلاص) والسلطة الروحية الخاصة بعصرنا هذا ، وهم المفكرون وأصحاب المذاهب فى الأحزاب الجماهيرية . إن هذه الفئات ، التى سأقوم بتحليلها بمزيد من الإطالة فى العام القادم ، تحدد مراكز القوة فى كل مجتمع صناعى . سيكون هدف دراستنا تحديد أنماط العلاقة بين هذه الفئات من المتميزين . وتبعاً للمجتمعات ، فإن العلاقة ستكون مختلفة بين أمناء النقابات وبين المهيمنين على الأحزاب السياسية ، بين رؤساء الأحزاب وبين من بيدهم سلطة الحكم فى الدولة ، بين أصحاب الفكر وبين الدولة . إن أنواع المجتمعات

الصناعية ستحددها على ما أعتقد ، من الوجهة السياسية ومن الوجهة الاجتماعية ، طبيعة العلاقات بين فئات المتميزين . ولكننا ، من ناحية أخرى فإنه سيكون علينا أن نتناول بالدراسة ، كيف تتوزع وتنقسم ، من ناحية النشاط والدخول ، جماهير السكان . إن تقسيم أعضاء الجماعة على الوظائف والأعمال ، بالمعنى الفنى للكلمة ، على مختلف درجات سلم الدخول ، هذا التقسيم يشكل هدفاً من أهداف الدراسة يسمونه عادة بدراسة المجموعات الاجتماعية أو الطبقات الاجتماعية .

ستقوم دراسة المجموعات الثانوية المترابطة فى داخل المجتمع الكلى من ناحية ،على دراسة فئات المتميزين ، ومن ناحية أخرى على دراسة توزيع المناشط المهنية والدخول بين جماهير السكان .

إن كل المجتمعات الصناعية تتضمن ملامح مشتركة من هذه الوجوه . إن نسبة الأعمال الفكرية ، أو نصف الفكرية ، تتزايد حتما فى المجتمع الصناعى . إن الحاجة تزداد إلى كادرات ، إلى مهندسين ، إلى رجال ذوى مؤهل فنى يجب على جميع الأفراد أن يعرفوا القراءة والكتابة . وهكذا تتضخم فئتان تدريجياً ، فئة الفنيين Intelligentsia Technique ، وهى التى تضم العاملين فى المجتمع الصناعى ، وفئة غير الفنيين ، أو على الأقل أولئك الذين يعتبرون مؤهلهم أدبياً أو إنسانياً ، كالمتخصصين فى وسائل الأعلام أو الذين يعبرون عن آرائهم عن طريق الصحافة والراديو ، والتليفزيون ، ويمارسون تأثيراً كبيراً فى الجماهير . إن هؤلاء هم الذين ينشرون الأفكار والآراء صحيحة كانت أم خاطئة . هم الذين يضعون النماذج لمعتقدات الناس وإيمانهم ، ويشتركون فى وضع نمط التفكير وطريقته عند الجماهير .

إن كل مجتمع صناعى مضطر ، على صورة من الصور ، إلى المناداة بأفكار تدعو إلى المساواة ، لأن المجتمع الصناعى لا يقوم على ألوان من

عدم المساواة فى لائحة ، لا يقوم على الوراثة أو الأصل ، وإنما هو قائم على الوظيفة التى يؤديها كل فرد فيه . وتبدو وظائف المجتمعات الصناعية فى ظاهرها مفتوحة الطريق يمكن أن يصل إليها الجميع . تنادى المجتمعات الصناعية بمفهوم للمجتمع يقوم على المساواة ، وفى نفس الوقت تبرز وتظهر منظمات جماعية تزداد اتساعاً ، يزداد الفرد فيها تداخلا . إنها تنشر فكرة المساواة وتخلق بناءات قائمة على التدرج الدقيق . يحتاج كل مجتمع صناعى إذاً إلى أيديولوجية ، حتى يسد النقص ويخفى الفارق بين ما يعيشه الناس فعلا ، وبين ما كان يجب طبقاً لهذه الآراء أن يعيشوه . لقد لاحظنا أقصى مظهر للتناقض فى المجتمع السوفيتى ، حيث يقيدون الاستهلاك ، باسم أيديولوجية الرخاء ، إلى أدنى حد ممكن من أجل زيادة قوة الجماعة . أما الأيديولوجية الأمريكية فإنها تنتج التوفيق بين الهيكل الهرمى وبين مثالية المساواة . إنها العبارة القديمة : « إن كل جندى من قاذفى القنابل لديه ، فى جرابه ، عصا المارشال » ؛ قد تكون سهولة الحركة الاجتماعية فى الولايات المتحدة أقوى مما هى فى أوربا (سندرس هذه المشكلة فى العام القادم) ، وعلى أية حال فالفارق فى سهولة التنقل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ربما يكون أقل مما نعتقد . وعلى النقيض ، فإن الفكرة التى لدى كل من الأمريكيين والأوربيين عن سهولة التنقل الاجتماعى تختلف كثيراً فى كل من البلدين .

وفى إمكاننا أن نلاحظ آراء غريبة أخرى . إن المجتمعات الصناعية ، وهى التى تقوم على فكرة الإنتاج والرخاء ، من المفروض أن تكون مجتمعات سلمية ، ولكن لم يحدث فى التاريخ إلا نادراً أن اشتعل مثل هذا العدد من الحروب ، والحروب العظمى ، بمثل ماحدث فى القرن العشرين . تدعو المجتمعات الصناعية فى القرن العشرين إلى السلام نظرياً ، وهى محبة

للحروب فعلا . وقد يكون فى هذا أيضاً تناقض مرتبط ببناء المجتمعات الصناعية ، تستخدم الأيديولوجية فى التغلب عليه .

ها قد عرضنا ، فى لمحات خاطفة ، بعض المشكلات التى سندرسها فى العام القادم ، والتى تتفرع بالطبع عن المشكلات التى درستها هذا العام . إننى قمت حتى الآن بقصر أوجه الشبه بين المجتمعات الصناعية على المظاهر الاقتصادية أصلا ، ونظرت إلى التحولات على أعلى مستوى من التجرد . فى العام القادم سنعود إلى دراسة أنماط البناء الاجتماعى وتعديلات البناء الاجتماعى . فى نفس الوقت ، فى مختلف مراحل تتطور المجتمعات الصناعية . وهكذا سيكون علينا أن نعود إلى المشكلة التى أشرنا إليها كثيراً هذا العام دون أن نقدم فى شأنها جواباً شافياً قاطعاً ، وهى إلى أى حد سيتجه هذان النوعان من المجتمعات الصناعية كلما أوغلا فى التطور وسارا فيه شوطاً ، إلى أى حد سيتجهان إلى التقارب .

إن مشكلة علم الاجتماع التى تسيطر على دراسة هذا العام وعلى دراسة العام القادم ، هى مشكلة ماركس والماركسية ، كما تبدو فى كتاب « رأس المال » . لقد حلل ماركس العلاقات الاقتصادية والانسانية فى الرأسمالية تبعاً لبناء الرأسمالية نفسها ، وبحث كيف تسير الرأسمالية ، وأخيراً أراد اكتشاف كنه القوانين التى بمقتضاها يتطور النظام الرأسمالى نفسه . ولكن ، فى الأوجه الثلاثة لنظريته سواء فى نظرية القيمة والأجر ، أو فى نظرية حركة رأس المال ، أو فى قوانين تحول النظام ، فإن الظاهرة التى ركز عليها ماركس هى ظاهرة التجميع . إن تجميع رأس المال هو الذى يحدد فى نظره ، فى كل لحظة ، جوهر الرأسمالية . لكننا ، عندما وضعنا فى مركز الدائرة لدراستنا ظاهرة النمو قد تناولنا النظرية الماركسية فى التجميع تناولا كانت لغته ومفاهيمه هى لغة ومفاهيم الاقتصاد الحديث . فقد حاولنا من ناحية ،

أن ندرك الهياكل المختلفة للمجتمعات الصناعية ، ومن ناحية أخرى حاولنا أن نبين كيف يسير كل منها ، وأخيراً تساءلنا على الأقل هذا السؤال لمعرفة كيف يتطور كل منها .

وبدلا من أن نتخذ مفهوم الرأسمالية مفهوماً تاريخياً رئيسياً فقد اخترنا مفهوم المجتمع الصناعى . (وكان فى وسعنا أن نسميه أيضاً المجتمع التكنيكى العلمى ، أو المجتمع المنظم بطريقة رشيدة) . إن مفهوم المجتمع الصناعى لا يفرض نفسه بصورة آمرة ، فليس فى إمكاننا أن نثبت أن من الواجب أن نتخذه محوراً أو مركزاً ، ولكننا لن نعدم وسائل لتبرير اختيارنا لهذا اللفظ وتعريفه . فابتداء من مفهوم المجتمع الصناعى ، استطعت أن أميز أنماطاً مختلفة لهذا المجتمع . ولقد أدخلت بعد هذا مفاهيم نموذج النمو ومرحلة النمو .

تمثل هذه المفاهيم الأربعة : المجتمع الصناعى ، ونمط المجتمع الصناعى ونموذج النمو ومرحلة النمو ، اللحظات المتتالية للنظرية . لم يبق علينا إلا أن ندخل فى الاعتبار تعارضاً أخيراً بين حالات النظام ، أو بين أساليب العمل ، الاقتصاد المخطط والاقتصاد غير المخطط ، وذلك حتى تكون لدينا المفاهيم اللازمة . إن المفاهيم التى استعملتها أكدتها إلى حدما نتائج الدراسة . فمثلا ، نموذج النمو الذى نلاحظه فى مجتمع سوفيتى لا يمكن إدراكه بأسلوب آخر من أساليب السير . إن النموذج السوفيتى للنمو لا يمكن إدراكه إذا لم يوجد هناك اقتصاد مخطط ومعه سلطة مطلقة سياسياً. وكان التوفيق بين هذه المفاهيم يتيح لنا أن ندرك الخصائص النوعية التى تواجهنا . تلك هى مراحل دراسة هذا العام . وإنى أود ، فى اللحظات القليلة الباقية لى ، أن أذكركم ببعض التعاليم ذات الطابع العام يمكن استخلاصها من هذه البحوث الأولى .

إن الدروس الأولى التى أتذكرها تتعلق بالواقائع ، وإنى أعود إلى بعض من العناصر الإحصائية التى ذكرتها لكم بمناسبة الاقتصاد السوفيتى . منذ بضعة أيام ، تقدم السيد موريس آليه Maurice Allais ببيان لمجمع العلوم الأخلاقية والسياسية وسلمه نتائج إحصائية لبحوث طويلة قام بها على الاقتصاد السوفيتى . إن النتائج التى يصل إليها هى النتائج التى حاولت أن ألقى عليها الضوء هنا .

إن الوقائع الأساسية التى يجب أن نحتفظ بها فى ذهننا هى أولا السرعة الفائقة للإنشاء الصناعى ، وبخاصة فى قطاع الصناعة المستخدمة للقوة العسكرية . فى الوقت الحالى ، تتقدم الصناعة الثقيلة فى روسيا السوفيتية بسرعة تفوق بكثير سرعتها فى الولايات المتحدة . ويعتقد السيد موريس آليه مثلى أن هذا المعدل للنمو فى الصناعة الثقيلة السوفيتية سيظل باقياً فى خلال السنوات القادمة . والحقيقة الكبرى الثانية ، والتى لا تتعارض مع الأولى ، بل تتيح أن تلقى عليها ضوءاً وأن تميزها ، هى فشل الزراعة السوفيتية . إن الآراء التى تقرأونها فى الصحف ليست متناقضة إلا فى الظاهر ، إن بعضها يسجل النتائج التى أمكن الحصول عليها فى قطاع الصناعة ، والبعض الآخر يبرز النتائج الضعيفة التى توصلوا إليها فى قطاع الزراعة . إن الإحصاءات الكلية عليها أن تحدد النقل النسبى لهذين العنصرين .

إن نمو الصناعة الثقيلة الأمريكية كان فى الماضى — على شرط أن تتوقف عند مراحل معينة — لا يقل سرعة عن النمو الحالى للصناعة الثقيلة السوفيتية . فمثلا فى الولايات المتحدة زاد إنتاج الصلب بين سنة ١٨٧٥ وسنة ١٩١٣ ، بمعدل سنوى قدره ٦ر١١ ٪ . ويزداد نمو الطاقة بالنسبة لكل فرد من السكان فى روسيا بمعدل ٨ر٥ ٪ كل عام منذ ١٩٤٥ ، ولكن الولايات المتحدة كان معدلها هو ٥ر١٥ ٪ بين ١٨٥٠ و ١٨٧٥ .

وبصفة كلية ، فإن تقديرات النمو الصناعى السوفيتى تمتاز بقدر من الشك يزيد على الأرقام المتعلقة بدرجات النمو فى كل قطاع . وبالفعل ، كما تذكرون ، فإن أى تحديدلدليل كلى للإنتاج الصناعى يفترض أن مشكلات ثبات مختلف أنواع الإنتاج ومستوى الأسعار ، يفترض أن كل هذه المشكلات قد تم حلها . ومع ذلك فإن مدى ضخامة زيادة الإنتاج الصناعى السوفيتى الكلى ، بين سنة ١٩١٣ وسنة ١٩٥٥ ، ينحصر بين الرقمين ٨ و ١٢ . إن هذين الرقمين القياسيين اللذين ذكرهما السيد آليه Allais ، يتناسبان مع الأرقام التى ذكرتها لكم ، ما دمت قد قلت لكم إن الإنتاج الصناعى انتقل من ١ إلى ١٠ فيما بين ١٩١٣ و ١٩٥٥ : إن تقديرى يقع تقريباً وسط الرقمين النهائيين اللذين ذكرهما السيد آليه .

وعلى العكس ، فإن الأرقام الخاصة بالزراعة تقول إن إنتاج الحبوب لكل فرد من السكان ظل على ما كان عليه فى هذه المدة بين ١٩١٣ و ١٩٥٥ . وانخفض الإنتاج الحيوانى حوالى ٢٠ ٪ بين ١٩١٣ و ١٩٥٥ . وعلى العكس ، زادت أنواع الإنتاج الصناعى ، أى القطن والبنجر على الأخص ، زيادة كبيرة .

كانت نسبة النمو فى الإنتاجية الزراعية ، كما يراها السيد آليه ، ضعيفة طوال هذه المدة مادامت لم تبلغ إلا ٠ر٣٧ ٪ فى العام ، فى حين أن الزيادة فى الولايات المتحدة تتجاوز ٤ ٪ فى العام ، وبالطبع نستطيع أن نقول إن السرعة الفائقة لزيادة الإنتاجية الزراعية فى أمريكا تخلق فائضاً زراعياً ، فى الإطار الأمريكى وفى الإطار الدولى على حد سواء . إن أرقام مستوى المعيشة التى يذكرها السيد آليه لا تشرف روسيا السوفيتية كثيراً : لقد زاد الأجر الحقيقى بالساعة فى فرنسا أكثر مما زاد فى روسيا السوفيتية منذ ١٩١٣ ، لقد وصل من ١٠٠ إلى ١٢٣ فى روسيا ، ومن ١٠٠ إلى ١٨٧ فى فرنسا ، ومن ١٠٠ إلى ٣٠٧ فى الولايات المتحدة. ولا تدخل فى الاعتبار ،

فى هذه الأرقام، المزايا غير المباشرة ، ولـكن الفرق بين روسيا وفرنسا سيكون من شأنه أن يزيد ، ولا ينقص ، إذا أدخلنا المزايا غير المباشرة فى الاعتبار . إن الدخل الحقيقى لـكل فرد من السكان قـد زاد من ١٠٠ إلى ١٩٨ ، بين ١٩١٣ و ١٩٥٥ ، ومن ١٠٠ إلى ١٤٨ فى فرنسا ، ومن ١٠٠ إلى ٢٣٣ فى الولايات المتحدة . وهو اليوم ٥٤٠ دولاراً فى روسيا و ٩١٠ فى فرنسا ، و ١٩٠٠ دولاراً فى الولايات المتحدة .

وهذه الأرقام لمستوى المعيشة تتضمن بالضرورة ، وأنا أكرر ذلك وأعيده ، عنصراً من عناصر التعسف ، نظراً لاختلاف طرق الحياة ، وتباين أنواع الإنتاج القائمة الحاضرة ، الخ . إن الحسابات التى لخصت لـكم نتائجها قد تم التوصل إليها حسب أحسن الطرق، ومؤداها على التوالى تقدير الإنتاج السوفيتى مع مستوى الأسعار الفرنسية ، والإنتاج الفرنسى مع مستوى الأسعار السوفيتية ، ثم اتخاذ المتوسط الهندسى . ومع ذلك ، فإن هناك بعض الظلم وبعض التعسف فى هذا الحساب ، وأنا شخصياً لا أعلق أهمية جازمة على معنى هذه الأرقام الـكلية .

ولـكن ، عندما يستند رجل الإحصاء إلى العناصر البسيطة ، فإنه يجد العناصر التى تعرض لأنظار المراقب المحايد . وهـــذه العناصر هى الآتية :

مادامت الإمكانيات فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية ضعيفة ، فمن المستحيل توزيع دخول كبيرة . ونظراً لأهمية احتياجات الغذاء وضرورتها المباشرة ، فإن فشل الزراعة السوفيتية يضطر المخططين إلى تخفيض توزيع الدخول . إن المخططين السوفيت — لأنهم يريدون تطوير الصناعة الثقيلة بسرعة — يزيدون من حجم الاستثمارات التى من شأنها أن تزيد الإنتاج . إن جزءاً أكبر مما يخصصه الغرب لهذا النوع من الاستثمارات يذهب إلى التجهيز

الصناعي الثابت . إن الجزء المخصص للإسكان يقل وينخفض . ربما أن تعمير المدن ، في نفس الوقت ، سريع ، فإن ظروف الإسكان ، في روسيا السوفيتية ، أسوأ بكثير مما هي عليه في أوربا الغربية . لقد أصاب البطء صناعة الغزل والمنسوجات ، وذلك بسبب نقص في المواد الأولية . هذه هي إذن المعطيات الرئيسية التي تفسر انخفاض مستوى المعيشة الذي يقيسه رجل الإحصاء .

أعلينا أن نستنتج من هذا أن الاقتصاد السوفيتي قليل الفاعلية ؟

يجب أن نتفاهم على ما يسمونه اقتصاداً فعالا . إذا كان الهدف الرئيسي لنظام اقتصادي هو رفع مستوى معيشة السكان بأسرع ما يمكن ، فإن النظام السوفيتي كان قليل الفاعلية . وعلى العكس ، فإذا كان الهدف الأساسي هو تقوية قدرة المجموعة ، فإن الحكم عليه يختلف تماماً . إذا ألقينا هذا السؤال : على فرض أن الهدف هو أن نعد اليوم أعلى مستوى للحياة في المستقبل ، فهل يعتبر النظام السوفيتي ناجحاً أم لا يعتبر كذلك ؟ سنتردد قبل أن نجيب على السؤال ، لأنه سيكون علينا أن نعرف السرعة التي سيرتفع بها مستوى المعيشة السوفيتية في السنوات القادمة . لقد ارتفع مستوى المعيشة السوفيتية ، خلال السنوات الأخيرة ، بسرعة فائقة ، بنسبة ٥ أو ٦ ٪ كل عام للأجر الحقيقي للعامل . ويبدو لي أنه من المحتمل — نظراً لما وصلت إليه روسيا — أنه خلال السنوات القادمة ستكون قادرة على زيادة القوة الصناعية بسرعة فائقة ، وقادرة في نفس الوقت على رفع مستوى المعيشة إلى حد ما .

إن ما يبنونه عن المستقبل من تنبوءات تصطدم ، رغم كل شيء ، بشك أساسي . إن ما سيحدد ، في المستقبل نجاح النظام السوفيتي من الناحيه الاقتصادية أو فشله هو التطور في الصناعة . إن الشرط اللازم لزيادة

الدخول الموزعة ولمتابعة التطور الصناعى ، هو أن تزيد الإمكانيات فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية ، وأن يتمكنوا من الحصول على هذه المنتجات بيد عاملة أقل عدداً . إننى أعنى أنه يجب أن نزيد ، فى نفس الوقت ، حجم الإنتاج الزراعى وإنتاجية من يعمل فى الزراعة .

وإذا استطاع النظام السوفيتى فى السنوات القادمة أن يبلغ هذه الأهداف فإن بوسعنا أن نعتقد أنه سيكون قادراً على تحقيق ارتفاع منتظم لمستوى المعيشة عند السكان ، كما تفعل النظم الاقتصادية الغربية . ولكن حتى لو امتد الفشل فى مجال الزراعة ، فإن السوفيت قادرون على تحقيق التطور للقوة الصناعية ، وهو تطور يتقدم كل نشاط ، ويمكن استخدامه من أجل الحرب. إن نجاح الزراعة السوفيتية أو فشلها سيؤدى إلى نجاح النظام أو فشله بالنسبة للفئات التى ذكرها السيد آليه « Allais » وهى فئات اقتصاد الرفاهية . إن هذا النموذج ، هذا المثال للنمو الاقتصادى ، يمثل حقيقة تاريخية كبرى ، حتى لو رأى علماء الاقتصاد الغربيون أن النظام السوفيتى نظام عديم النجاح. إن التطور الصناعى تحت حكم القياصرة ، فى رأى السيد آليه ، كان يبشر بالنمو الذى نراه الآن فى روسيا السوفيتية . لم تكن هناك إذن حاجة إلى الثورة ، أو إلى المجتمع الزراعى أو هذا التطور الكبير لإنتاج الكمية التى ينتجونها حاليا من الصلب والفحم . وعلى النقيض لو كان النظام الاقتصادى مختلفا لكان فى الإمكان تخفيف الآلام ، ولاستطعنا أن نرفع أكثر من هذا مستوى المعيشة .

وسواء أكانت هذه الآراء سليمة أم خاطئة ، فانها لا تزعزع إيمان المراقبين الغربيين الذين يرون أن هذا النظام قد جعل من روسيا السوفيتية ثانى دولة صناعية فى العالم ومنحها قوة سياسية لم يسبق لها مثيل . وقد يكون رجال الاقتصاد على صواب عندما يؤكدون أن نفس الأعمال كان

يمكن تحقيقها بنفقات أقل . ولكن مما لا شك فيه أن هناك بلداً كان يعيش أساساً على الزراعة قد تحول فى حوالى أربعين عاماً إلى دولة صناعية كبرى . ومن الجائز أن هذا التطور كان من الممكن أن يتم وفقاً لطرق أخرى . ولكنه لم يثبت أن التطور السريع ، فى بلاد أخرى ، لا يتطلب وسائل شبيهة بالوسائل السوفيتية . لأن الوسائل الغربية تفترض وجود حكومة قادرة على خلق الجهاز الإدارى القادر على تحقيق التطور الاقتصادى وعلى خلق طبقة من رجال الأعمال قادرة على أداء الوظيفة التى تؤديها الدول أو الحزب فى روسيا . وعلى هذا فإن ما حدث فى روسيا السوفيتية ، من شأنه أن يعتبر مجموعة من الدروس للمجتمعات الغربيه ، ليس لما فيه من اختيار مقصود بقدر ما فيه من مجموعة من المصادفات ذات المغزى والدلالة .

إن تحليلا من هذا النوع ، مبنياً على الأرقام ، ويعترف بالمزايا والعيوب ، بالمضار والفوائد لمختلف الأنظمة ، إن تحليلا مثل هذا يعتبر تحليلا موضوعياً منزها ، وأنا أود أن أقول لكم كلمة ، فى هذا الشأن ، لأختم حديثى .

لقد دافعت عن نظرية تغلغل المعرفة التاريخية فى المجتمع الذى يعيش فيه المؤرخ . عندما يتعلق الأمر بالمعرفة المتعلقة بعلم الاجتماع ، وعلى الأخص بالمعلومات الاقتصادية ، فإنى أقر وأناصر ، فى حدود معينة ، نظرية الموضوعية . إن فى الإمكان دراسة سير النظم الاقتصادية دراسة موضوعية دقيقة .

لماذا يتسم التحليل الاقتصادى الذى عرضته هنا بطابع موضوعى ؟ لقد رسمت فقط خطوطاً أولية هيكلية لمختلف النظم ، وحددت أوجه التباين الرئيسية التى تميز كل نظام ، والعلاقات القائمة بين هذه التباينات

فى داخل النظم أوفى داخل الوحدات الثابتة . إن معرفة مجردة وعامة من هذا النوع لا تدركها النسبية التاريخية . ولنسق مثلا ، إن الماركسية تستخدم نظرية فائض القيمة : هناك فارق بين ما يدفع للعامل عل شكل أجر وبين القيمة التى ينتجها عمل العامل . لم أستخدم مفهوم فائض القيمة ، ولكنى وجدت هذه الظاهرة لا تتغير فى جميع النظم ، إنهم لا يدفعون للعامل ، بطريقة مباشرة ، إلا جزءاً من القيمة التى أنتجها نعمله ، وجزءاً آخر يعود إلى مال الاستثمارات ؛ وفى بعض الأحوال ، تقوم الدولة باحتجاز هذا الفائض على شكل أرباح المؤسسات ، على شكل ضريبة على رقم المبيعات ، وفى أحوال أخرى يمر الفائض على طريق دخول المؤسسات أو دخول الأفراد. وفى كلتا الحالتين ، فإن جزءاً من هذا الفائض يستهلكه بعض المتميزين المحظوظين . وما دمتم تحللون حركة النظامين بطريقة سيرها ، فإنكم لا تخرجون عن الموضوعية . وأنتم تخرجون عن نطاقها عندما تؤكدون أن حركة الربح الفردى بصفته وسيطا بين القيمة التى أنتجت مباشرة وبين الاستثمار هى الأحسن ، أو إذا قلتم على العكس إن تركيز أموال الاستثمار فى أيدى المخططين هى الأجدى والأنفع .

إذا كنتم تدينون النظام الاقتصادى الرأسمالى وتأخذون عليه فائض القيمة ، وتنسون أنه يوجد أيضاً فائض ـ قيمة فى النظام القائم فى التخطيط فإنكم بهذا تخرجون على الموضوعية . وإذا كنتم تمجدون النظام الاقتصادى الحر مستندين على الهيكل المجرد للسوق الحرة ، فإنكم تخرجون على الموضوعية ، لأنكم تنسون أن الأمور لا تجرى فى مجتمع حقيق كما تجرى فى الهيكل المثالى للسوق الحرة .

إن الشرط الأساسى للموضوعية هو ألا نخلط بين الرسوم التخطيطية وبين الحقيقة . والشرط الثانى هو أن نقوم ، على قدر الإمكان ، بتحليل كمى

للظواهر حتى لا ننسى أيا من المتغيرات الأساسية . إذا حددتم متغيرات النظام الاقتصادى ، عددالسكان ، توزيع الأيدى العاملة ، الإنتاج ، الإنتاجية الخ . إذا أدركتم العلاقات القائمة بين هذه المتغيرات فى مختلف النظم ، فإنكم تظلون فى الموضوعية الخالصة . وصحيح أن الأمر يتعلق بنتائج كمية ، من شأنها أن تخفى ظواهر كيفية ، إننا نحدد النتائج التى يمكن قياسها من التحولات الاجتماعية والبشرية . إن الوصول إلى معدلات أعلى للنمو بطريقة ما لا يبرر أن نصدر حكما تقويميا « تقييميا » على نظام كلى . إن تفضيل اقتصاد يهدف إلى الرفاهية على اقتصاد يسعى إلى القوة ، وعدم فرض قيود كبيرة مباشرة على السكان حتى ولو أدى ذلك إلى إبطاء معدل النمو ، تلك هى أحكام سياسية معقولة ، ولكنه لم تثبت فائدتها العلمية أو المنطقية وبعبارة أخرى ، فان الشرط لعدم الخروج من الموضوعية هو أن نتذكر دائما الطابع الجزئى والذى يثير جدلا فى أغلب الأحيان حول النتائج التى نتوصل إليها .

وهناك احتياط آخر من ناحية الطريقة يبدو فى نظرى جوهريا : ألا ننسى أن الظواهر التى يمكن قياسها والتى ندركها لها أسباب عديدة ، وليست كل هذه الأسباب أسبابا كمية . يميل رجل الاقتصاد ، عندما يلاحظ أن نظاما ينتج أرقاما تزيد على أرقام نظام آخر ، يميل ، فى سبيل تفسير هذا الفارق إلى أن يولى الأهمية لنظام المنافسة أو نظام التخطيط . هناك فروق أخرى بين الاقتصاد السوفيتى والاقتصاد الغربى . إننا اذا نسبنا كل شىء إلى نوع النظام فإن هذا يعتبر على الأقل استنتاجا سابقا لأوانه .

وأود أخيرا أن أبدى بعض ملاحظات على العلاقات القائمـــة بين النظرية والتاريخ .

إن الماركسيين والليبراليين على السواء طالما بحثوا فى العلاقات بين القوانين

الاقتصادية والتاريخ ، كان الماركسيون يؤكدون الطابع التاريخى للقوانين الاقتصادية ، وكان الليبراليون يؤكدون طابعها العام . وكثيراً ما عرفت الماركسية بأنها إدراك تاريخى للاقتصاد السياسى . وقد حاولت أن أبين لكم كيف يمكن التوفيق بين النظرية الاقتصادية والدراسة التاريخية .

إن بعض القوانين الاقتصادية المجردة ، مثل قانون العرض والطلب ، أو القانون الخاص بالعملات (إن العملة الرديئة تطرد العملة الحسنة) هذه القوانين يمكن تطبيقها فى كل النظم الاقتصادية . وعلى العكس، فإن القوانين الخاصة بالأزمات الاقتصادية فى القرن التاسع عشر لا تنطبق إلا على الاقتصاديات الغربية فى مرحلة معينة من مراحل تطورها . وللتوفيق بين النظرية والتاريخ يجدر بنا أولا أن نميز بين القوانين الاقتصادية حسب مستوى تجردها ، وأن نضع أنفسنا فى داخل وحدة تاريخية معينة ، حتى نحدد ما هى القوانين التى تنطبق على نوع معين من الاقتصاد . تتعلق بعض القوانين بتطور جميع الاقتصاديات ، وبعضها الآخر يقتصر على تطور اقتصاديات خاصة . ففى نظرية النمو ، نصوغ آراء تنطبق على جميع أنواع النمو السوفيتية والغربية . وعلى العكس من ذلك ، فإن بعض الآراء تنطبق على نوع معين من النمو ولا تنطبق على الأنواع الأخرى . ففى الاقتصاديات السوفيتية الحالية نرى أن نسبة الـ ٢٥٪ المخصصة للاستثمارات بالنسبة إلى الإنتاج القومى الكلى ، نرى فيها معياراً قياسياً للتطور السليم المتناسق . وليس فى مقدورنا أن نؤكد أن هذا المعيار سيظل كما هو على الدوام فى الاقتصاديات السوفيتية . الأمر لا يتعلق برأى ينطبق انطباقاً كاملا على جميع الاقتصاديات المخططة .

ولقد حاولنا فى نفس الوقت ، لا أن نصوغ القوانين المتعلقة بتحولات النظم ، بل حاولنا أن ندرك كيف تتطور هذه النظم . فعلاوة على الآراء التى تنطبق على جميع الاقتصاديات ، وعلاوة على الآراء التى تنطبق على نوع معين من

الاقتصاد ، كنا نبحث عن آراء تتعلق بالتحولات التى تصادف نظاماً ، التى تصادف نمطاً معيناً من المجتمعات .

ومن جـديد ، فإننا ننتهى إلى المشكلة التى أثرتها مرات عديدة والتى سأستمر فى إثارتها فى العام القادم . وهى اتجاهات التحول فى النظم الاقتصادية المسماة بالنظم الرأسمالية ، وفى النظم الاقتصادية التى يطلق عليهـا اسم النظم الاشتراكية ؟ هل تخضع هذه التحولات لقوانين صارمة ؟ وهل فى الإمكان التنبؤ بهذه التحولات وتحديدها ؟

لقد بينت لـكم إلى أى مدى نستطيع أن نجد إجابة لمثل هذه المشكلة. إن بعض الاتجاهات الأساسية تنطبق على جميع المجتمعات الصناعية ، اتجاه تحويلها إلى البرجوازية مثلا وإلى تخفيض عدم المساواة فى الدخول . كلما ارتفع مستوى المعيشة فإن من المحتمل أن يتزايد الاتجاه نحو تخفيف حدة أشكال الاستبداد المتطرفـة ، ومن المحتمل أن تزداد المطالب الاجتماعية قـوة وعنفاً . إن روسيا السوفيتية بدأت تعرف الآن أولى مصاعب الرخاء الوليد .

إن هذه الاتجاهات الناشئة عن التطور لا يمكن تقدير قيمتها . فقد حاولت فى الأسبوع الماضى أن أعرف نوع المجتمع الذى قد نصل إليه عندما يبلغ النمو مداه . ولـكن عوامل عديدة من الشك تتدخل ، على الأقل الطابع غير التلقائى لتنسيق حركات تزايد السكان عن طريق النمو الاقتصادى . إن الآراء المتفائلة عن تطور المجتمع الصناعى تفترض أن تعويق زيادة السكان يتبع حتما تقدم تعمير المدن وارتفاع مستوى المعيشة ، وإذا كان الرخاء يكفى فعلا فى إبطاء نمو السكان ، فاننا نستطيع أن نتصور مصيراً مشرقاً متناسقاً للمجتمعات الصناعية ، ولـكننا لا نجد سبباً يجعلنا نؤكد أن هذا النوع من التنظيم الذاتى الذى حدث فى أوربا سيتقرر فى جميع البلاد .

ومن ناحية أخرى، حتى إذا اتجهت المجتمعات الصناعية إلى أن تتشابه[1]، حسب الافتراض المتفائل، فانه لا ينتج عن ذلك أن هذه المجتمعات ستتقارب معنوياً. وأخيراً، فلم يثبت أن الظواهر السياسية تحددها فقط مراحل النمو الاقتصادي؛ لا يكفي الثراء لنشر الديمقراطية السياسية. ومن الجائز كما كان يعتقد القدماء أنه توجد وتيرة معينة للظواهر السياسية، وأن سياسات الاستبداد ينتهي أمرها إلى الفناء، وإن الديمقراطيات ينتهي أمرها إلى الفساد. إن تنقل النظم السياسية من شكل إلى آخر، قد يكون ظاهرة مستقلة إلى حد ما، بدلا من أن يكون نتيجة تسببها الحركات الاقتصادية.

إن كل تنبؤ تاريخي يجب أن يضع موضع الاعتبار ما سوف نسميه تعدد المصائر، أو احتمال اللقاءات والصادفات. ولحسن الحظ لصالحنا أو لضررنا (إنني أرى بالأحرى أن هذا لصالحنا) فإننا لا نستطيع أن نتنبأ بالمستقبل.

---

(١) وهذا الأمر لم يتم إثباته، ويعتبر، لأسباب كثيرة، بعيد الاحتمال.

دار القومية العربية للطباعة
١٦ شارع النزهة (ميدان الجيش)
تليفون ٨٢٦٢٣٤